إشكالية اللاجئين مع أخلاقيات الحدود المغلقة
عند كريستوفر هيث ويلمان
"النظرية الأخلاقية والممارسة العملية"

د. هدى محمد عبد الرحمن جاب الله
أستاذ الفلسفة الحديثة والمعاصرة المساعد- كلية الآداب - جامعة الفيوم

الملخص

دافع الفيلسوف الأمريكي كريستوفر هيث ويلمان (١٩٦٧-) عن حدود مغلقة أمام اللاجئين ودعي إلي عسكرة متوحشة للحدود، لذلك يهدف هذا البحث إلي:

- تقديم النقد الأخلاقي للحجج التي قدمها ضد حقوق اللاجئين في حدود مفتوحة، مثل حجة حرية تكوين المجتمعات وحجة الحق في استقلال المجموعة وحجة حق الدول الشرعية ذات السيادة والسلطة في غلق حدودها واستبعاد اللاجئين من علي حدودها بالقوة لمنعهم من عبور الحدود واكراهم علي العودة لبلادهم.
- تقديم النقد الأخلاقي للحلول التي قدمها ويلمان لمعالجة مشكلة اللاجئين مثل تقديم المساعدة المادية السامرية في أوطانهم والدفاع عن التدخل العسكري في أوطانهم والدفاع عن مشروعية اغتيال قادة الأنظمة السياسية الفاسدة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، واظهار أن تلك الحجج هشة وضعيفة وواهية وقد ثبت فشلها من الناحية الأخلاقية والعملية، وأنها تتلاشي أمام حقوق اللاجئين.
- تقديم (نقد النقد) وهو نقد موقف ويلمان من رفضه حجة (المساواة/ الليبرالية/ الملكية الفردية/ العولمة/ الديمقراطية/ النفعية) لأن تلك الحجج جميعا تؤيد حقوق اللاجئين في عدم الاستبعاد وحدود مفتوحة.
- تقديم دفاع أخلاقي عن حق اللاجئين في حدود مفتوحة تمامًا أمام اللاجئين.
- تعزيز أخلاقيات حرس الحدود ومراقبة الحدود من أجل رفض استخدام العنف ضد اللاجئين علي الحدود.

كلمات مفتاحية: اللاجئين، الدول الشرعية ذات السيادة والسلطة، الحدود المغلقة وعسكرة الحدود، حق حرية تكوين المجتمعات، حق تقرير المصير.

(ISSN: 2536 - 9555)

The Problem of Refugees with Closed Border Ethics On Christopher Heath Wellman "Moral theory and Practical Practice"

Summary

the American philosopher Christopher Heath Wellman (1967-) defended closed borders to refugees and called for the brutal militarization of borders. Therefore, this research aims to:

- Presenting the moral criticism of the arguments he made against the rights of refugees within open borders, such as the argument for freedom to form societies, the right to the independence of the group, the argument for the right of legitimate, sovereign and authority states to close their borders and forcibly exclude refugees from the borders to prevent them from crossing the borders and forcing them to return to their countries.
- Offering moral criticism of Wellman's solutions to address the refugee problem, such as providing Samaritan material assistance in their homelands, defending military intervention in their homelands, defending the legitimacy of assassinating leaders of corrupt political systems in order to defend human rights, and showing that these arguments are fragile, weak, and flimsy. Morally and practically speaking, and they vanish in front of the rights of refugees.
- Presenting (Criticism of Criticism), which is a criticism of Wellman's position on his rejection of the argument (equality/ liberalism/ individual ownership/ globalization/ democracy/ utilitarianism) because all of these arguments support the rights of refugees not to be excluded and with open borders.

Presenting a moral defense of the right of refugees within borders completely open to refugees.

Strengthening the ethics of border guards and border control in order to reject the use of violence against refugees at the borders.

Key words:

Refugees, legitimate states with sovereignty and authority, closed borders and the militarization of borders, the right to free formation of societies, the right to self-determination.

مقدمة

يعد موت اللاجئين علي الحدود إشكالية أخلاقية كبيرة، فلا تزال معاناة اللاجئين مستمرة حيث يهلك ويتعذب الآلاف من اللاجئين لكي يصلوا للحدود أو يعبروا الحدود أو يستبعدوا من علي الحدود ويتم معاملتهم بطريقة غير إنسانية تنتهك حقوقهم الإنسانية ويتعرضون للعنف المباشر بإطلاق النار عليهم أو تعذيبهم أو احتجازهم لفترات طويلة بدون طعام أو شراب، وقد يرحلون الى بلادهم قسريًا بحجة حق الدول الشرعية ذات السيادة في السيطرة علي حدودها واستبعاد من لا ترغب في وجودهم، وذلك لأننا أعتدنا علي نظام دولي ظالم تُطالب فيه الدول بالسلطة والسيطرة علي الحدود والتحكم في قبول أو استبعاد الغرباء بمن فيهم اللاجئين لدرجة أننا بالكاد نتوقف للنظر في تقييم المبررات الأخلاقية لضوابط الحدود، وهل من العدل أن تغلق الدول حدودها بوحشية أمام اللاجئين؟.

قدم كريستوفر هيث ويلمان حُجج أخلاقية مثيرة للجدل الأخلاقي يثبت فيها أن للدول الشرعية حقًا أخلاقيًا في غلق الحدود واستبعاد الغرباء وحتي اللاجئين من علي الحدود وذلك بموجب حق الدول الشرعية في السيادة والسلطة علي حدودها، وحق الدول الشرعية في حماية حقوق الإنسان لمواطنيها، وحق الدول الشرعية في تقرير مصيرها، وحق الدول الشرعية في حرية تكوين المجتمعات الذى يعنى الحق في استبعاد الغرباء لديها.

ولم يكتفي ويلمان بتقديم تلك الحجج الأخلاقية التي تؤيد حق الدولة الشرعية في غلق حدودها أمام اللاجئين ولكنه قام بتفنيد ونقد الحجج الأخلاقية التي تعارض موقفة وتدعو إلي حدود مفتوحة تمامًا أمام اللاجئين، لذلك قام ويلمان بتقديم النقد الأخلاقي للنظريات الأخلاقية التالية: المساواة، الليبرالية، العولمة، النفعية، الديمقراطية، حق الملكية الفردية، وذلك لأنهم جميعا يرفضوا عسكرة الحدود القاسية

(ISSN: 2536 - 9555)

أمام اللاجئين، في حين ناشد ويلمان بضرورة السيطرة علي الحدود وعسكرتها تمامًا أمام اللاجئين من منطلق سيادة الدولة المطلقة في سيطرتها علي حدودها.

ولقد قمت بتوجيه النقد الأخلاقي لكل الحجج الأخلاقية التي قدمها ويلمان والتي تؤيد الحدود المغلقة أمام اللاجئين واظهار تهافتها وإنها غير مُبررة أخلاقيًا، وإنها كانت بحاجة إلي شرح ودفاع أخلاقي أكثر مما قدمة، لذلك فأنه من الصعب قبول تلك الحجج لأنها حجج ضعيفة وهشة وغير مُقنعة وغير أخلاقية.

والسؤال الأخلاقي الذى يتعامل معه هذا البحث، هل للدول الشرعية حق مُطلق في غلق حدودها أمام الغرباء بما فيهم اللاجئين؟، واذا ما كان هذا الحق موجود، فهل هو حق مطلق أم مقيد ومشروط بمبادئ العدالة والأخلاق؟، وذلك لأن مشكلة عدالة الحدود لا يمكن سلخها البته عن الأخلاق والسياسة، وما الحديث عن عدالة الحدود أمام اللاجئين إلا عمل أخلاقي قيمي لا ينفصل عن السياسة.

يهدف هذا البحث إلي:

- الدفاع عن عالم عادل لا توجد فيه قيود أو حدود مغلقة أمام اللاجئين.
- تحليل الحجج الفلسفية التي طرحها ويلمان وتقديم النقد الأخلاقي لها.
- عرض وجهة نظري بشأن هل نقبل حدود مغلقة تمامًا أم حدود مفتوحة تمامًا.
- استكشاف الطرق الممكنة التي يمكن من خلالها تطوير نظرية عالمية للعدالة علي الحدود، وتحدي بناء الجدران العازلة والأسوار الحدودية التي ولدت من رحم القومية المتطرفة.
- التركيز علي الطريقة التي يتم بها عسكرة الحدود بطريقة تعسفية ووحشية.
- كشف النقاب عن مشكلة اللاجئين في المعاملة غير الإنسانية علي الحدود وأن لها أساس فلسفي في الغرب يقوم علي سلطات الدولة الواسعة في الاستبعاد من يرغب في الدخول إلي أراضيها.
- تقديم الحلول الفلسفية الممكنة (النظرية والعملية) لمشكلة اللاجئين.

إشكاليات الدراسة:

* الكشف عن التوتر الأخلاقي الحاد بين الحُجج الأخلاقية التي تقبل اللاجئين علي أساس الحدود المفتوحة وتقام على حرية الحركة الدولية، والحُجج الأخلاقية التي ترفض قبول اللاجئين وتستبعدهم علي أساس حق الدول الشرعية المطلق في السيطرة علي حدودها.
* فضح التناقض البغيض بين المصالح، المصلحة العامة والمصلحة الوطنية، مصالح المواطنين ومصالح اللاجئين، وعلي هذا فهل يجب أن تصبح الأولوية للمواطنين أم للأكثر فقرًا واحتياجًا؟، أي أن هناك تعارض بين واجبات العدالة الاجتماعية وبين واجبات العدالة العالمية.
* التركيز علي الصراع الأخلاقي بين الواجبات الخاصة والواجبات العامة، بين واجبات الدولة الخاصة تجاه مواطنيها وبين واجبات الدولة العامة تجاه كل البشر ولا سيما المنكوبين واللاجئين.
* توضيح الصراع الفلسفي بين نوعين من المسؤولية الأخلاقية أو الالتزامات الأخلاقية الخاصة والعامة من قبل الدولة، وإظهار كيف أن تلك الالتزامات الأخلاقية مُتعارضة بشدة، فهناك التزامات أخلاقية من الدولة خاصة بحماية مواطنيها من منطلق مبدأ الأولوية للمواطنين ومبدأ الحفاظ علي دولة الرفاهية التي تعني استبعاد الفقراء والمحتاجين بشدة، وهناك التزامات أخلاقية عالمية علي الدولة بحماية حقوق الغرباء واللاجئين من منطلق مبدأ عدم الضرر ومبدأ الإحسان والمساعدة ومبدأ التأثير ومبدأ المصير المشترك.
* ابراز النزاع الأخلاقي بين الحريات المختلفة، حرية تكوين المجتمعات التي تتفق مع غلق الحدود أمام اللاجئين وبين حرية الحركة الدولية التي تتفق مع فتح الحدود أمام اللاجئين.

(ISSN: 2536 - 9555)

* الكشف عن الصدام وعدم التوازن الأخلاقي بين حماية حقوق المواطنين أو من هم في الداخل وبين حماية حقوق اللاجئين أو من هم في الخارج علي الحدود.
* هناك توتر أخلاقي عميق بين الحقوق، حق الدول في السيطرة علي الحدود وحقها في تقرير المصير والاستبعاد، وبين حق الافراد في حرية الحركة الدولية وحقهم في تكافؤ الفرص.
* هناك نزاع وصدام أخلاقي بين أنظمة حقوق الإنسان العالمية وبين تلك الأنظمة السيادية القومية، فحق تقرير المصير والاستبعاد يتناقض مع حقوق الإنسان العالمية.
* هناك فجوة خطيرة في الوقت الحاضر بين الممارسات الفعلية نحو اللاجئين وبين النظريات والمبادئ الأخلاقية والاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين والتي تطالب بتوفير الحماية الدولية لهم، أي أن هناك فجوة بين العالم المثالي والعالم الواقعي، بين ما هو كائن بالفعل وبين ما ينبغي أن يكون.

وعلي هذا فقد قسمنا هذا البحث إلي أربعة مباحث:

فجاء **المبحث الأول** بعنوان "**أخلاقيات مساعدة اللاجئين عند ويلمان**"، ويتضمن تعريف اللاجئ، موقف ويلمان من قبول اللاجئين مع تقديم النقد الأخلاقي له، عرض مبدأ واجب تقديم المساعدة السامرية للاجئين في وطنهم مع عرض النقد الأخلاقي له، عرض واجب التدخل العسكري لإغاثة اللاجئين مع تقديم النقد الأخلاقي له، وكذلك مناقشة الحلول الأخلاقية (الأنانية) التي قدمها ويلمان لمعالجة مشكلة اللاجئين مع تقديم النقد الأخلاقي له.

ويشمل **المبحث الثاني** "**الحجج الأخلاقية التي قدمها ويلمان للدفاع عن الحدود المغلقة أمام اللاجئين**"، ويتضمن المطلب الأول: الحجة الأولي، حجة الدولة الشرعية ذات السيادة والسلطة علي حدودها مع توجيه النقد الأخلاقي لها، أما المطلب الثاني: الحجة الثانية فتحتوي على حق الدولة في تقرير المصير التي تتضمن الحق في الانفصال والحق في استقلالية المجموعة مع تقديم النقد

الأخلاقي لهما، المطلب الثالث: فتتضمن حق الدولة في حرية تكوين المجتمعات مع توجيه النقد الأخلاقي لها، وحق الدولة في الحفاظ علي حقوق الإنسان في الدول المنكوبة بالتدخلات العسكرية والاغتيالات مع تقديم النقد الأخلاقي لهما، أما المطلب الرابع: الحجة الرابعة: فتضمن حق الدولة في الاستبعاد مع توجيه النقد الأخلاقي لها.

ويستكشف **المبحث الثالث، عرض النقد الأخلاقي الذي قدمه ويلمان للحجج التي تعارض موقفه من اللاجئين وفتح الحدود أمامهم**، وتشمل عرض نقد ويلمان لكل من المساواة والليبرالية والملكية الفردية والعولمة والديمقراطية والنفعية مع تقديم النقد الأخلاقي لهم (نقد النقد).

ويظهر **المبحث الرابع** الذي يحمل عنوان "**دفاع ويلمان عن الحدود المغلقة وعسكرة الحدود**"، فيحتوي المطلب الأول علي تعريف الحدود والأهمية الأخلاقية للحدود وأنواع الحدود، أما المطلب الثاني، فيحتوي علي دفاع ويلمان عن الحدود المغلقة، مع تقديم النقد الأخلاقي له، وعرض نقد النقد، ويحتوي المطلب الثالث علي دفاع ويلمان عن القيود علي الحدود والدفاع عن عسكرتها مع تقديم النقد الأخلاقي لها، وإظهار أن هذا يتعارض مع أخلاقيات الحدود، وكيف أن عسكرة الحدود تتعارض مع أخلاقيات مراقبة الحدود وأخلاقيات حرس الحدود، أما المطلب الرابع فيشمل الإجابة عن السؤال الأخلاقي التالي: **هل الحدود المفتوحة تمامًا هي الحل؟**، وعرض الحجج التي تؤيد حدود أخلاقية مفتوحة إلي حدًا ما، أو حدود مسامية تتسع حين تستقبل اللاجئين فقط، وحينما تغلق لدواعي أمنية فأنها لا تنتهك مبدأ المساواة الأخلاقية أو أي من حقوق الإنسان، وحينئذ تصبح الحدود عادلة.

(ISSN: 2536 - 9555)

المبحث الأول: أخلاقيات مساعدة اللاجئين

The Ethics of refugee aid

– من هو كريستوفر هيث ويلمان

المطلب الأول: تعريف اللاجئ.

المطلب الثاني: موقف كريستوفر هيث ويلمان من قبول اللاجئين.

النقد الأخلاقي لموقف كريستوفر هيث ويلمان من قبول اللاجئين.

المطلب الثالث: واجب تقديم المساعدة للاجئين عند كريستوفر هيث ويلمان.

النقد الأخلاقي لواجب تقديم المساعدة للاجئين عند كريستوفر هيث ويلمان.

المطلب الرابع: حق التدخل العسكري لمساعدة اللاجئين عند كريستوفر هيث ويلمان.

النقد الأخلاقي لحق التدخل العسكري لمساعدة اللاجئين عند كريستوفر هيث ويلمان.

المطلب الخامس: الحل الذي قدمة كريستوفر هيث ويلمان لمساعدة اللاجئين.

النقد الأخلاقي للحل الذي قدمه كريستوفر هيث ويلمان لمساعدة اللاجئين.

المبحث الأول

أخلاقيات مساعدة اللاجئين عند ويلمان

أقدم في هذا المبحث نظره سريعة علي محنة اللاجئين وتعريف اللاجئ، ثم أعرض وجهة نظر ويلمان بشأن موقفه من اللاجئين وكيفية مساعدتهم في بلادهم بالمساعدة المادية لهم أو التدخل العسكري في بلادهم، وأحاول أن أثبت الفشل الأخلاقي الذي تتعرض له حجج ويلمان وأنها غير كافية أو غير مبررة أخلاقيًا، وذلك علي النحو الآتي:

أولاً- من هو كريستوفر هيث ويلمان؟

ولد ويلمان في ٢٢ فبراير ١٩٦٧ في سانت لويس بأمريكا، وهو فيلسوف أمريكي درس في جامعة واشنطن في سانت لويس، ويعمل في مجال الأخلاق

ومتخصص في الفلسفة الأخلاقية والسياسية والقانونية[١] وهو معروف بوجهات نظره المُميزة في المسائل الأساسية في الأخلاق السياسية مثل حق الدول الشرعية في عدم قبول اللاجئين، وحق الدول الشرعية في التدخل العسكري، وكان من أكبر المدافعين عن حق الدول الشرعية المطلق في السيادة المطلقة علي أراضيها بموجب حق تقرير المصير وحق حرية تكوين المجتمعات الذي يتضمن حق الاستبعاد وواجب الامتثال للقانون، والشرعية السياسية، وحق المجموعات في الانفصال[٢].

ومن أهم مؤلفاته

(١) كتاب مشترك مع فيليب كول بعنوان **الجدل في أخلاقيات الهجرة** Debating The Ethics of Immigration، عام (٢٠١١)، وفيه قدم كل من فيليب كول ونظيره كريستوفر هيث ويلمان وجهة نظرهما في حق الأشخاص في عبور الحدود، ولقد اقتسم المؤلفان الكتاب، تكلم ويلمان أولا ثم كول، جادل ويلمان بأن للدول الشرعية حق مطلق غير مشروط في إغلاق حدودها حتي أمام اللاجئين، وفي المقابل جادل كول بأن هناك حق أخلاقي عالمي في عبور الحدود بحيث لا تتمتع الدول بأي حق في أغلاق الحدود أمام اللاجئين[٣].

(٢) **نظرية الانفصال**، (٢٠٠٥)، قضية تقرير المصير السياسي، وفيه يثبت أنه من حق الأقليات المستضعفة والمجتمعات التي يُمارس عليها الإكراه من قبل

(1)Blake, Michael (2013): Immigration, jurisdiction and Exclusion, philosophy and public Affairs, 41 ،P,103.and see Christopher Heath Wellman, Washington University In St. Lous – Phil people ،P, 103-

(2) Bader, Viet (2005): The Ethics of Immigration, Constellation, 12, (3), p,360.

(3) Wellman, Christopher Heath and Phillip Cole (2011): Debating The Ethics of Immigration, Is There a Right to Exclude, Debating Ethics, 1st Edition, Oxford University Press, p, xxi.

(ISSN: 2536 - 9555)

حكومتها، الانفصال عنها وتكوين دول جديده، ويقدم فيه شروط الانفصال وكيف أنه لا يكسر الدولة.

(٣) **هل هناك حق أخلاقي في طاعة القانون؟** (٢٠٠٥)، ويثبت فيه ويلمان أن طاعة قوانين الدولة لابد وأن تكون مطلقة، ولا يوجد أي مبرر أخلاقي في انتهاك تلك القوانين أو عصيانها.

(٤) **مصادرة الحقوق والعقوبة**، (٢٠١٧)، ويثبت فيه أن من حق الدولة أن تصادر حقوق الأفراد والمواطنين الخاضعين لها من منطلق الدفاع عن الصالح العام، وكذلك من حقها عقوبة من لا يحترمون قوانينها أو يعترضوا علي مثل تلك السلطة الأبوية من منطلق ايمانه بالقومية.

(٥) **الحقوق الليبرالية والمسؤوليات**، (٢٠١٣)، وفيه تحدث عن حقوق المواطنين في الرفاهية والأمن، ومسؤوليات الدولة الخاصة نحوهم، ويلاحظ فيه أنه تجاهل ذكر المسؤوليات العالمية من الدولة نحو اللاجئين، ولم يتحدث سوي عن مسؤوليات الدولة الخاصة تجاه مواطنيها[٤].

(٦) كتاب مشترك مع أندرو التمان بعنوان "**النظرية الليبرالية في العدل الدولي**" عام (٢٠٠٩).

المطلب الأول: تعريف اللاجئ

لقد استحوذت أزمة اللاجئين علي الاهتمام العالمي والإعلامي غير المسبوق بسبب معاناتهم التي لا تنتهي بعد هروبهم في قوارب واهية مُكتظة بشكل خطير، وهروبهم من الحروب والاضطهاد والحكومات القمعية التي لا تعترف بأي حقوق للإنسان[٥] فهناك الآلاف من الأشخاص الذين يغرقون في مياه البحر الأبيض

(4) Fine, Sarah (2013): The Ethics of Immigration, self Determination and The Right to Exclude, Philosophy Compass, 8 (3), p, 264.
(5) Raimondi, Giulia (2016): The Open, Closed Border Dilemma, The Case for Border Controls, Legal and Moral Ethics.

المتوسط حيث يهربون من دول فيها صراعات سياسية وحروب أهلية مثل سوريا وأفغانستان والعراق، وقد يتعرضون للاختطاف أو القتل قبل أن يصلوا إلى واجهتهم، لذلك يجب توفير الحماية الدولية لهؤلاء اللاجئين ولا يجب تقويض حقوقهم أو تشويهها بسبب الحكومات غير المكترثة وقوات الشرطة المتواطئة ضدهم(٦).

وبينما يغلق الغرب حدوده أمام اللاجئين، نجد **ريس جونز** يقدم نقدًا أخلاقيًا وإنسانيًا لتدعيم العدالة وحقوق اللاجئين، فيقول: "من الفشل الأخلاقي أن نمنع اللاجئين من عبور الحدود بعد كل هذه الرحلة الطويلة من المعاناة وقطع هذه المسافات الطويلة المحفوفة بالمخاطر، فهذا له عواقب كارثية وخيمة، كما أنه يعد استمرار لعلاقات استعمارية جديدة لأن أبناء الشعوب المستعمرة (الأفريقية والإسلامية) هم من يحاولون العبور إلي تلك الدول الأوربية بعد أنُ نهبت ثرواتهم ومُدخراتهم وكان لديهم حكام ديكتاتورين مُستبدين وغير مُنصفين، ولدوا من رحم تلك الحقب الاستعمارية البغيضة، لذلك فهناك أسباب أخلاقية عديدة في أن تفتح تلك الدول الأوربية حدودها أمام أبناء الدول التي استعمرتها بالأمس، لذلك يجب علينا تقديم نقدًا مستدامًا للفكرة السائدة وهي أن الدول يجب عليها أن تفضل حقوق مواطنيها علي حقوق جميع البشر"(٧)، وفي موضع آخر يقول: "لقي أربعون ألف شخص مصرعهم أثناء محاولتهم عبور الحدود الدولية في العقد الماضي، وشكلت الوفيات البارزة على طول شواطئ أوربا نصف العدد الإجمالي المروع فقط، وهناك مليارات الدولارات التي أُنفقت على مشاريع أمن الحدود وعواقبها الوخيمة على ملايين لا حصر لها، وفي حينُ يقيد الفقراء واللاجئين في مساكن عشوائيات في

(6) Crawley, Heaven (2017): Refugees, Migrants, Neither Both: Categorical Fetishes and The Politics of bounding in Europe ،s Migration Crisis, Journal of Ethics and Migration Studies, vol44, Issue1, p, 50.
(7) Reece Jane, Andrew Bur ridge (2019): Open Borders: In Defense of free Movement, University of Georgia press ،p,80.

(ISSN: 2536 - 9555)

أعقاب إنهاء الاستعمار، ولا يستطيعون حتى الفرار من الحروب الأهلية في بلادهم، نجد الأثرياء يسافرون للتنزه بدون قيود"[٨]، ومن جهة أخرى، نري **باتريك كنجسلي** يقول: "هناك الكثير من اللاجئين الذين قاموا برحلات ملحمية عبر الصحاري والجبال والبحار للوصول إلى الكأس المقدسة في أوربا ويقابلهم خفر السواحل وحرس الحدود بالبنادق والرصاص الحي، وهذا يقدم لائحة اتهام قوية لاستجابة الاتحاد الأوربي الفاشلة لأزمة اللاجئين، وهذا يزيد من معاناة اللاجئين البائسين، فهناك فظائع يفر منها اللاجئين في بلادهم، ونحن نحملهم فظائع أخري وهم يقفون على الحدود"[٩].

تعبر هذه النصوص عن محنة اللاجئين علي الحدود التي تعبر عن الفشل الأخلاقي الجسيم، وكيف يلاقون مصيرهم المؤلم بعد غلق الحدود في وجوههم بلا رحمه، وعلي هذا يعد موت اللاجئين علي الحدود إشكالية أخلاقية كبيرة وفشل أخلاقي جسيم بسبب المشاهد الأكثر مأساوية هناك. ويصف بعض فلاسفة الأخلاق التطبيقية محنة اللاجئين قائلا: "ترى أجساد اللاجئين مُتحللة في قوارب الموت وهي قوارب مُحطمة حتى لا يمكن دفنهم بزعم أن الدول الغنية لا تجد ميزانية لذلك، وبالرغم من ذلك يُصور دائمًا موت اللاجئين علي الحدود علي أنه مجرد حادث عارض ولا توجد ميزانية مخصصة لدفن اللاجئين وأن أمكن دفن الجثث فأنه يتم في قبر مشترك ويصبح من المستحيل التعرف عليهم، فلا يوجد تكريم للاجئين حتي في الموت، لأنه من المستحيل في نظرهم إعادتهم إلي أوطانهم لأن هذا مكلف وبالرغم من ذلك تظل هذه القضية مُهمشة، ناهيك عما

(8) Jone, Reece (2017): Violent Borders: Refugees and The Right To Move, second Edition, P189

(9) Kingsley, Patrick (2017): The New Odyssey، The Story of Europe ،s Refugees Crisis,P,289.

يحدث في مخيمات اللاجئين وأنهم يتعرضون للحرمان الشديد والحياه غير الأدمية وأنهم يتمنون الموت كل ثانية"[١٠].

وعلينا أولا أن نتساءل **من هم اللاجئين؟** Who Is a Refugees?

يعرف اللاجئين بأنهم "أشخاص أجبروا علي الفرار من بلدانهم الأصلية دون إمكانية معقولة للعودة إلي بلدانهم الأصلية في المستقبل"[١١] ويرى **جوزيف كارنيز** أنه "يجب علينا التوسع في تعريف اللاجئ ليشمل أي شخص يفر من أي تهديدات للحقوق الأساسية في الحياة والأمن، لذلك فإن اللاجئ هو شخص احتياجاته الأساسية غير محمية بشكل كاف في وطنه"[١٢]، وكذلك يعرف **ديلان ماثيو** اللاجئ بأنه شخص يفر من الاضطهاد أو من الإبادة الجماعية أو من الحروب الأهلية أو انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة، ويطلب حق **اللجوء**[١٣]، وهؤلاء اللاجئين فشلت دولتهم في حمايتهم، لذلك يتحتم علي المجتمع الدولي حمايتهم، وقد عرفت اتفاقية حماية اللاجئين ١٩٥١، اللاجئ بأنه هو من يتعرض للاضطهاد نتيجة عرقه أو دينه أو انتمائه إلي فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية[١٤].

(10) Karl Eschbach, Nestor Roclringuez (1999): Death at The Border, The International Migration, Review, Vol5, No,2, pp, 445-446.

(11) Carens, Joseph .H: Immigration and Citizenship, University of Toronto, Canada

(12)Carens, Joseph (2013): The Ethics of immigration, ch10, Refugees, p, 130.

(13) **اللجوء**: اللجوء عدة انواع، هناك اللجوء الديني بسبب الاضطهاد الديني ومعتقداته الدينية، وهناك اللجوء الإنساني بسبب الحروب والنزاعات العرقية، وهناك اللجوء الاقتصادي بسبب الكوارث البيئية والمجاعات. ويختلف اللجوء عن النزوح، فالنزوح داخلي أما اللجوء فخارجي، كما أن مبدأ حق اللجوء يوجد في المادة ١٤ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨.

Gibney ،M (2004) The Ethics and Politics of Asylum: Liberal Democracy and The Response to Refugees, Cambridge University Press, Cambridge, p, 40.

(14) Carens on The Ethics of Immigration Matthews, Dylan (2013): What Gives us a right to Deport people, PP,85.

(ISSN: 2536 - 9555)

وكذلك يعرف **أندرو شنوف** اللاجئ بأنه "شخص يهرب من الظروف التي تهدد حياته بعد أن فشلت حكومته في توفير احتياجاته الأساسية، أو هو شخص يعبر الحدود الدولية بسبب خوفٍ مبرر من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية وهو في حاجة إلي الحماية، أو هو الشخص الذي يفر من العدوان الخارجي أو الاحتلال، وقد يحدث لهؤلاء اللاجئين انتهاكات جسيمة في حقوق الإنسان وهذا يجبره علي ترك مكان إقامته، ويجب أن يكون اللاجئ مهيئ لأشكال الحماية الدولية والإغاثة المادية، لذلك يجب حمايتهم دوليًا وتوفير احتياجاتهم الأساسية والمساعدة الدولية لهم من المجتمع الدولي"(١٥).

ويشير **ماثيو لا ستير** أن: "اللاجئين هم غير القادرين علي حماية أنفسهم أو تلبية احتياجاتهم الأساسية بأنفسهم، ولا يتلقون الحماية الكافية أو الدعم من دولهم الأصلية، وهؤلاء الأشخاص بحاجة إلي مساعدة من المجتمع الدولي وتقديم الإغاثة لهم ومنحهم أنواع الحماية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين، وهي واجبات لا يمكن الوفاء بها إلا من خلال منحهم اللجوء في بلد آمن"(١٦).

ويؤكد **توماس بوج** علي حقوق اللاجئين، فيقول "من أهم حقوق اللاجئين عدم الإعادة القسرية أو رفض ترحيلهم وإعادتهم إلي مضطهديهم، أو رفض إعادتهم إلي الأماكن التي تكون حياتهم فيها مُهددة بالخطر من أجل تقليل معاناتهم لذلك يجب مراعاة محنتهم الإنسانية وأنهم أشد الأشخاص احتياجًا لذلك يجب إعادة توطينهم"(١٧).

(15) (1985): Who is Refugee, Ethics, Vol95, No2, University of Chicago Press, p, 274. (Shacknove, Andrew E) .
(16) Who is Refugees?, Philosophy and Law, 32 p, 645. Lustier, Matthew(2018).
(17) Pogge, Thomas (1997): Migration and Poverty, In V. Bader(ed.), Citizenship and Exclusion, Macmillian,p, 22.

ويجادل **ماكس شريم** علي أنه "يجب توسيع التعريف القانوني للاجئ بحيث يصبح يشمل الأشخاص الفارين من الحروب والمجاعة والدول الفاشلة والفقر المدقع، لأن هؤلاء هم الأكثر احتياجًا بشدة لإعادة التوطين لأنهم بلا مأوى لذلك يجب إعادة توطينهم في مكان ما، ويجب تخصيص حصص عادلة علي كل دولة من أجل تحمل أعبائهم وتحقيق الحماية في مكان آخر لكي لا نعرض حقوق اللاجئين لمزيد من الخطر"(١٨).

وهناك تعريف ابتكره **أندرو شنوف** حيث رأى "أن تعريف اللاجئ يقترن بغياب حماية دولته له وأنه شخص فار من الاضطهاد، وهذا يقترن بحماية المجتمع الدولي وهو في وضع يسمح له بالمساعدة الدولية، وينبغي تسمية العديد من النازحين داخليا باللاجئين أيضًا، كما أن الذين يفرون من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي يمكن اعتبارهم لاجئين كذلك"(١٩).

كما يوضح **بيتر سنجر** نقطه بالغة الأهمية، وهي الفرق بين اللاجئين السياسيين واللاجئين الاقتصاديين، فيقول: "هؤلاء اللاجئين السياسيين هم الفارين من الاضطهاد، ولا يمكن مساعدتهم في بلادهم لأن بلادهم رفضت حمايتهم من قبل، أما اللاجئين الاقتصاديين فهم الذين يحرمون من حقوق عيش الحياة الكريمة وحقوق الرعاية الصحية الأساسية وهؤلاء يمكن تلبية احتياجاتهم عن طريق تصدير بعض من المساعدات المادية إليهم دون الحاجة إلي فتح الحدود أمامهم"(٢٠).

(18) Charm, Max (2015): Refugee Rights, Against Expanding The Definition of a " Refugee " and Unilateral Protection Elsewhere, Journal of Political Philosophy, Vol 24, Issue2 .
(19) Shacknove, Andrew (1985): op.cit, p, 281.
(20) Singer, Peter and Renate Singer (1988): The Ethics of Refugee Policy, Open Borders, Closed Socities ?, The Ethical and political Issues, New York, pp., 112-113.

(ISSN: 2536 - 9555)

ويشرح **ديفيد ميلر** الفرق بين المهاجر الاقتصادي واللاجئ السياسي، فيقول: "اللاجئ السياسي هو الشخص الفار من الاضطهاد أو من التهديدات التي لا تستطيع دولته مواجهتها أو تقديم الحماية الكافية لهم ولذلك تنتهك حقوقه الإنسانية، أما المهاجر الاقتصادي فهو يهاجر من أجل البحث عن حياة أفضل فقط"(٢١).

وحينما ننتقل إلي تعريف **كريستوفر هيث ويلمان** للاجئ، نجده لا يختلف عما سبقوه، إذ يقول أن: "اللاجئ هو شخص له ما يبرره في اللجوء بسبب التعرض للاضطهاد نتيجة العرق والدين والانتماء أو الرأي السياسي، وهو خارج بلده وغير قادر علي حماية نفسه"(٢٢) ومع ذلك رفض ويلمان حق اللجوء للاجئين وحق توفير الحماية الدولية لهم، وهذا ما يعبر عنه موقفه من اللاجئين.

المطلب الثاني: موقف ويلمان من قبول اللاجئين وعبورهم الحدود

رفض ويلمان قبول اللاجئين ورأي أن من حق الدول الشرعية أغلاق حدودها أمامهم، وقدم حججًا واهيه لهذا الحق في استبعاد اللاجئين، فمثلا يري ويلمان في مقالته المثيرة للجدل الأخلاقي "الهجرة وحرية تكوين المجتمعات"، "أنه يوجد حق مطلق وعام للدول الشرعية في أغلاق حدودها أمام جميع الفقراء والغرباء بمن فيهم اللاجئين علي أساس حجتين، الأولي، أن للدول الشرعية حق عام في حرية تكوين المجتمعات والذي يتضمن الحق في استبعاد الغرباء بما فيهم اللاجئين، والحجة الثانية، سيادة الدولة وسلطتها علي أراضيها وحدودها يتفوق علي حقوق اللاجئين في المساواة والحرية"(٢٣).

(21) Miller, D(2005): The case of Limits in contemporary debates in Applied Ethics ،Wiley- Black –Well, P,196.
22) Wellman, K . H (2011): Debating The Ethics of Immigration, p, 57.
(23) Wellman, C. H (2008): Immigration and Freedom of Association, 119,(1), p, 130.

ولكن هل معني ذلك أن ويلمان لا يقر بأي واجبات أخلاقية نحو اللاجئين؟، الاجابة علي هذا السؤال الأخلاقي تتضح في قول ويلمان: "هناك واجبات أخلاقية تجاه اللاجئين ولكن تلك الواجبات لا تعني حدود مفتوحة ولا تتفوق علي حق الدولة في حرية تكوين المجتمعات"(٢٤).

ومن ثم رفض ويلمان حق اللاجئين في حدود مفتوحة، قائلا: "من حق الدول الشرعية رفض جميع اللاجئين الذين يطلبون اللجوء بشدة هربًا من حكوماتهم الفاسدة التي لا شأن لنا بها"(٢٥).

وكذلك رأى ويلمان في موضع آخر أن وضع اللاجئين ليس وضعا استثنائيًا، وفي ذلك يقول: "لا يشكل اللاجئين استثناءً للحجة القائلة بأن جميع الدول الشرعية يحق لها استبعاد جميع الغرباء حتي لو كانوا للاجئين، لذلك فأن غلق الحدود أمام اللاجئين لا يعبر عن التصرف بشكل غير أخلاقي"(٢٦) يصرح ويلمان في هذا النص أن غلق الحدود أمام اللاجئين لا يعبر عن تصرف أناني أو غير أخلاقي وله ما يبرره أخلاقيًا وهو سيادة الدولة وهي حجة واهية وغير كافية ولا تصمد أمام حقوق اللاجئين التي تتفوق عليها.

ولقد تأثر **ويلمان** بثلاثة فلاسفة وهم **مايكل الزير وأرش أبي زادة وديفيد ميلر** وأشاد بموقفهما في حق الدولة الشرعية في غلق حدودها أمام الغرباء، وتبني ويلمان وجهة نظرهم في موقفه من اللاجئين حتي دعي إلي غلق الحدود في وجوههم، مع أن هؤلاء الفلاسفة الثلاثة وأن كانوا دعوا إلي غلق الحدود أمام الغرباء إلا إنهم جميعًا استثنوا اللاجئين ورأوا أن اللاجئين حالة خاصة، وذلك علي النحو الآتي:

(24) Wellman, C. H (2011) : Debating The Ethics of Immigration, p,141.
(25) Wellman, C. H (1996): Liberalism, Samaritanism and Political Legitimacy Philosophy and Public Affairs25 (3): 227-228.
(26) Wellman, C,H (2008): Immigration and Freedom of Association, p, 131.

(ISSN: 2536 - 9555)

يرى **مايكل الزير** أن "حق الدول الشرعية في غلق حدودها أمام الغرباء ليس حق مطلق، وأنه يجب علي الدول الشرعية أن تستقبل بعض اللاجئين السياسيين، لذلك فأن واجب المساعدة نحو اللاجئين يتمثل في القبول الاقليمي لهم"(٢٧).

وكذلك صرح **أرش أبـي زادة**(٢٨) قائلا: "أن الدول الشرعية ليس مسموح لها أخلاقيًا بغلق حدودها أمام اللاجئين، لذلك يجب فتح الحدود أمامهم"(٢٩) وكذلك أعلن أبي زادة في موضع آخر أن "حق الدول الشرعية في غلق حدودها يتلاشى أمام حقوق اللاجئين بسبب معاناتهم التي لا تنتهي"(٣٠) توضح هذا النصوص عند أبـي زادة أنـه استطاع أن يفرق بين اللاجئين والمهاجرين الاقتصادين، ورأى أن اللاجئين لهم ظروف خاصة لذلك يجب علي الدول أن تفتح أبوابها للاجئين، وأن سيادة الدولة لا تتعارض مع قبول اللاجئين.

واذا ما كان **ديفيد ميلر** من أكبر المدافعين عن الحدود المغلقة بحجة الحفاظ علـي الثقافة والرفاهية، ولكنه رأى أن اللاجئين حالة خاصة ويجب علي الدول الشرعية قبولهم، لذلك يقول: "لا يجب أن نشجع علي الحدود المفتوحة لأن هذا له تأثير علي زيادة أعداد الوافدين وهذا له تأثير علي مستويات الأنفاق علي الرعاية الصحية، وهذا من شأنه أن يقوض دولة الرفاهية(٣١) وبالرغم من ذلك يرى ميلر أن

(27) Walzer, M (1983): Spheres of Justice, New York, Basic Book.

(٢٨) أرش أبـي زادة: هو فيلسوف ايرانـي كندي، واستاذ في قسم السياسة، وعضو مشارك في قسم الفلسفة جامعة ما كجيل، وهو معروف بخبرته في النظرية الديمقراطية والقومية والحدود، ومن أهم مؤلفاته، هوبز وجهان للأخلاق، والذي أكد فيه أن توماس هوبز خط فاصل بين الأخلاق اليونانية والأخلاق الحديثة.

Arish Abizadeh (2014): Wage Competition and special obligations, change to more open Borders

(29) Abizadeh, Arish (2006): Liberal Egalitarian, Arguments for Closed Borders, Ethics and Economics, p, 45.

(30) Abizadeh, Arish (2014): Wage Competition and special obligations, change to more open borders, p, 89.

(31) Miller, David (2008): Immigrate, Nations and Citizenship, Journal of Political Philosophy16(4), PP, 388-389.

أن هناك واجبات أخلاقية علي الدول الشرعية تجاه اللاجئين وأنه يجب مراعاة ظروفهم الإنسانية، ولذلك يقول: "اذا ما كان هناك حق للدول الشرعية في السيطرة علي حدودها، فأن علينا أن نفرق بين اللاجئين السياسيين المشردين والمهاجرين الاقتصادين الذين يبحثون عن حياة أفضل، فاللاجئين السياسيين لهم ظروف خاصة من أجل انتصار العدالة"(٣٢) وكذلك يقول ميلر: "لا يجب علي الدول فتح حدودها سوى أمام اللاجئين"(٣٣) وفي موضع آخر يقول: "تمتلك الدول الليبرالية سلطة مطلقة علي الحدود ويمكنها استبعاد جميع الغرباء من علي الحدود باستثناء بعض الحالات كاللاجئين"(٣٤) ويمكننا أن نستنتج أنه بالرغم من تأثر ويلمان بوجهات نظر كل من الزير وميلر وأبي زادة في غلق الحدود وسيادة الدولة إلا أن هؤلاء الفلاسفة دافعوا عن حق اللاجئين في القبول بخلاف ويلمان.

وفي سبيل تأكيد ويلمان موقفه من اللاجئين، أنتقد كل من جوزيف كارنيز، مايكل بليك، شيلي كوكس، وذلك علي النحو التالي:

جوزيف كارنيز: أنتقد ويلمان وجهة نظر جوزيف كارنيز وذلك لأنه دافع عن الحدود المفتوحة أمام اللاجئين ورفض النظرية التقليدية في سيادة الدولة ودافع عن قيمة المساواة والحرية وتكافؤ الفرص، وتلك القيم الأخلاقية (الحرية/ المساواة/ تكافؤ الفرص) لم يضع لها ويلمان وزنا أخلاقيًا، ولم يهتم بحقوق اللاجئين، لذلك غالبا ما يتم تقديم كل من ويلمان وكارنيز كقطبين متعارضين أو كأضداد، ففي حين توصل ويلمان إلي استنتاج مفاده، أنه يمكن للدول الشرعية استبعاد أي شخص من عبور أراضيها حتي لو كان لاجئ، نجد كارنيز لم يهتم بنقد ويلمان له

(32) Miller, David (2015): Justice In Immigration, European Journal of Political theory, 14 (4), p, 391.
(33) Miller, David (2015): Is there a human Right to immigrate, Migration In Political Theory, The Ethics of Movement and Membership, p, 19.
(34) Miller David (2005): Immigration, The Case for Limits, in Christopher Heath Wellman, Willey, Black Well, pp., 201-202.

(ISSN: 2536 - 9555)

في كتابه" الجدل في أخلاقيات الهجرة"[٣٥] ولم يضع كارنيز أي وزن أخلاقي لما يقوله ويلمان، واستمر في الدفاع عن الحدود المفتوحة أمام اللاجئين من منطلق القيم الليبرالية الأساسية وهي الحرية والمساواة، والتي تعني أن البشر أحرار ومتساوون، ولذلك يقول كارنيز: "لا توجد حدود مغلقة أمام اللاجئين في دولة ليبرالية ديمقراطية"[٣٦] وكذلك يقول كارنيز في موضع آخر: "تعد الحدود المفتوحة أمام اللاجئين من الممارسات الأخلاقية المقبولة من الدول الليبرالية، وكذلك هي من أهم الالتزامات الأخلاقية علي الدول الليبرالية تجاه اللاجئين"[٣٧].

شيلي كوكس: أنتقد ويلمان موقف شيلي كوكس[٣٨] لأنها دعت إلي قبول اللاجئين وفتح الحدود أمامهم، ولذلك يقول ويلمان: "رأت شيلي كوكس أن واجبات الدول الشرعية الليبرالية تتطلب منها فتح حدودها أمام اللاجئين، لذلك فأن تلك الواجبات الأخلاقية لا يمكن تصريفها بشكلُ مرضي إلا من خلال السماح بفتح الحدود لهم، وأنا لست مقتنعًا بأن حجج شيلي كوكس تقوض استنتاجي بأن الدول الشرعية لها حق في غلق حدودها والسيطرة عليها"[٣٩].

مايكل بليك: انتقد ويلمان وجهة نظر مايكل بليك حينما رفض بليك حق الدول الشرعية في استبعاد اللاجئين، وحينما استثني بليك اللاجئين من الاستبعاد بسبب

(35) Wellman, C, H and Phillip Cole (2011): Debating The Ethics of Immigration, p, 61.

(36) Carens, Joseph .H (1995): Aliens and Citizens, The Case for Open Borders, New York, The University of New York, p, 230.

(37) Carens, Joseph, H (1992): Migration and Morality, A liberal Egalitarian Perspective, Free Movement, pp., 34-35.

(٣٨) **شيلي كوكس:** هي استاذ مشارك في الفلسفة بجامعة ولاية سان فرانسسكو، تعمل في مجالات الفلسفة الاجتماعية والسياسية والتطبيقية، ومن أهم اهتماماتها العدالة العالمية.

Wilcox, Shelley (2012): Do Duties to Out siders entail open Borders?, a reply to well man, Philosophical studies.

(39) Wellman, C. H (2012): Immigration restrictions in The Real World, Philosophical studies, an International Journal for Philosophy, Vole 169, No1, p, 119.

ظروف الحرب، ورأى أن مثل هذا الاستبعاد للاجئين من علي الحدود غير مبرر أخلاقيًا، في حين بررره ويلمان ورأى أن حق الدول الشرعية في الاستبعاد مطلق، وفي ذلك يقول بليك: "عندما تؤكد الدول الحق في استبعاد غير المرغوب فيهم، فأنها تؤكد الحق في استخدام القوة القسرية ضدهم، ولا يوجد ذنب لهؤلاء الأبرياء الذين يحاولون عبور حدود الدولة أن يقابلوا بالعنف، فالحدود لديها حراس والحراس لديها بنادق، ويجب علي اولئك الذين يقترحون استخدام العنف أن يبرروا للآخرين بطريقة تحترم المساواة الأخلاقية لهم سبب ذلك الاستبعاد من علي الحدود"(٤٠).

إذا ما كان ويلمان دعي إلي استخدام القوة القسرية ضد اللاجئين من أجل ابعادهم من علي الحدود ورفض حتي تبرير هذا الفعل الأناني، فأننا يمكننا أن نجد بليك الذى تعرض له ويلمان كثيرًا بالنقد يرفض استخدام القوة ضد اللاجئين ويطالب بإيجاد تبرير أخلاقي لمثل تلك الأفعال الي ترتكب في حق اللاجئين والتي تتبرأ منها الإنسانية.

النقد الأخلاقي لرفض ويلمان قبول اللاجئين

رفض ويلمان أن تصبح الحدود مفتوحة أمام اللاجئين، كما رفض أن يكون للاجئين أي حقوق أخلاقية، وكذلك رفض رعايتهم وحمايتهم، ودعي إلي استبعادهم من علي الحدود من منطلق حق الدول الشرعية في السيادة علي أراضيها، ودعي إلي عسكرة الحدود أمام هؤلاء المساكين، ولم يراعي الطبيعة الرهيبة لظروفهم، وما عانوه من قمع واضطهاد، ودعي إلي بناء أسوار شائكة وزيادة عسكرة الحدود وأن من حق المواطنين بالإضافة إلي حرس الحدود استبعاد هؤلاء اللاجئين بأي طريقة من منطلق حرية تكوين الجمعيات، وتوهم أن هذا الحق كافي لكي يقف أمام المطالب الأخلاقية المشروعة للاجئين.

(40) Blake, Michael: Immigration, Jurisdiction and Exclusion,P,40.2013.

(ISSN: 2536 - 9555)

ويمكننا توجيه النقد الأخلاقي لنظرية ويلمان علي محورين: **المحور الأول:** بالرغم من أن ويلمان ينتمي إلي النظرية الواقعية وأنه تأثر بكل من مايكل الزير، وديفيد ميلر، ريان بيفنيك، راينر بوابوك، التي دعت إلي حق الدولة في الاستبعاد وتقرير المصير والسيادة علي أراضيها، إلا أن هؤلاء الفلاسفة قد أجمعوا أن هناك التزام أخلاقي من الدول الشرعية بفتح حدودها للاجئين، وذلك علي النحو الآتي:

يري **ريان بيفنيك** أنه بالرغم من أن الدول الليبرالية لها سلطة تقديرية كبيرة علي حدودها، ومع ذلك فهناك ادعاءات أخلاقية تتفوق وتتغلب علي الحق في الاستبعاد، وأنه يجب علي الدول قبول اللاجئين وعدم غلق حدودها أمامهم لأن هؤلاء اللاجئين فارين من الاضطهاد السياسي، وتمسك بحجة الملكية الفردية، قائلا: "هناك التزام أخلاقي بقبول اللاجئين وعدم استبعادهم لأنه لا يوجد تبرير معقول لاستبعادهم، كما أن الحق في الملكية هو فقط الذي يُمنح المواطنين وليس الدولة في منع الغرباء من التمتع بفوائد العيش في مجتمعنا، كما أن هؤلاء المواطنين يساهمون في بناء وصيانة المجتمع من خلال دفع الضرائب والامتثال للقانون"(٤١).

يؤكد **ديفيد ميلر** علي أن: "عبور الحدود بالنسبة للاجئين قد يكون هو الفرصة الوحيدة للحصول علي حياة علي الأطلاق، وعلي الدول المستقبلة أن تراعي واجبها الأخلاقي نحو اللاجئين، فيكفيهم تلك الرحلات المميتة التي قاموا بها لكي يصلوا إلي شواطئنا، ويجب أن نحترم اتفاقية اللاجئين التي صدرت عام ١٩٥١ التي تعطي الأولوية للاجئين بسبب ظروفهم أو اضطهادهم لأسباب عرقية أو دينية"(٤٢).

واذا ما كان ويلمان قد رفض تحمل المسؤولية الأخلاقية عن اللاجئين، فيمكننا أن نجد ميلر يقول: "يجب أن نتحمل المسؤولية الأخلاقية عن اللاجئين بسبب ما

(41) Pevnick, Ryan (2011): Immigration and The Constraints of Justice: Between Open Borders and Absolute Sovereignty, Cambridge University Press, p, 78.

(42) Miller, David (2005): Immigration ،The Case for Limits ،Contemporary Debates in Applied Ethics, Black Well, p, 31.

يمرون به من حالات الحرمان والمعاناة التي تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية، وهذا غير مقبول أخلاقيًا، فمثلا حينما ننظر في محنة اللاجئين العراقيون الذين يعانون من سوء التغذية ويفتقرون إلي الرعاية الطبية، والأمن والملاذ الآمن، ولكن من يتحمل المسؤولية عنهم؟، هل يجب أن نحاسب صدام حسين عن هؤلاء لأنه حول نسبة كبيرة من الدخل القومي علي الأنفاق العسكري، أم هل نحاسب القوى الغربية الذين أوجدوا هذا الوضع السيئ واجتاحوا العراق واحتلوها، فعلي من نلقي اللوم الأخلاقي ومن سيتحمل المسؤولية الأخلاقية؟"(٤٣).

بالرغم من أن **راينر بوابوك** دعي إلي إغلاق الحدود والسيطرة عليها، إلا أنه سمح بفتح الحدود أمام اللاجئين ورأى أن هناك واجب أخلاقي في حمايتهم لأسباب كثيرة، قائلا: "يجب قبول اللاجئين بسبب الواجبات الأخلاقية للعدالة وحقوق الإنسان العالمية التي تحتم علينا واجب الحماية الدولية لهم من خلال استقبال اللاجئين أو تحويل المساعدات المادية إلي الدول المضيفة لهم، وذلك لأن دول المقصد كانت متورطة في الأساس في أسباب هروب اللاجئين من خلال دعم الأنظمة القمعية أو التدخلات العسكرية"(٤٤).

المحور الثاني: وفيه يتم عرض النقد الأخلاقي الذي قدمه الفلاسفة المعاصرين لوجهة نظر ويلمان بشأن اللاجئين.

فيليب كول:(٤٥) رفض فيليب كول موقف ويلمان من اللاجئين قائلا: "أخطأ ويلمان حين دعي إلي عدم قبول اللاجئين واستبعادهم وتركهم علي الحدود، وحين

(43) Miller, David (2002): Distributing Responsibilities, Journal of Political Philosophy, p, 156.

(44) Baubock, Rainer (2009): Global Justice Freedom of Movement and Democratic Citizenship, European Journal of Sociology 50 (1) pp, 24-25.

(٤٥) **فيليب كول:** هو استاذ الأخلاق في جامعة ويلز واستاذ زائر في الفلسفة التطبيقية في جامعة United King Dom، ومن أهم اهتماماته حقوق الإنسان، كرس معظم مؤلفاته للتأكيد علي عدم أخلاقية الحواجز القائمة أمام حرية الحركة ودافع عن المثل الليبرالية القائمة علي المساواة.
Philip Cole: The Moral Case for Open Borders

(ISSN: 2536 - 9555)

دعي إلي عسكرة الحدود وزيادة فرض القيود والتدابير المتطرفة وزيادة معسكرات الاعتقال وزيادة صلاحيات حرس الحدود"[٤٦].

مايكل بليك: استنكر مايكل بليك وجهة نظر ويلمان في موقفه من اللاجئين وعارضه كثيرًا، حيث رفض غلق الحدود أمامهم وعدم تحمل مسؤولياتهم، ورفض امكان مساعدتهم في وطنهم كما زعم ويلمان، لذلك يقول بليك: "لا يوجد حق أخلاقي في استبعاد اللاجئين وغلق الحدود أمامهم، ولا يجب أن تنتهك حقوق اللاجئين علي الحدود لأنه يجب الدفاع عن حقوقهم الأساسية بموجب القانون الدولي، ويجب أن تتحمل الدول الغنية عبء تدفقات اللاجئين، ويجب تخصيص أعباء عادلة علي الدول الغنية، ومن الظلم الاصرار علي بقاء هؤلاء اللاجئين حيث هم أو أن نعتقد أنه يمكن تحسين ظروفهم في بلادهم الأصلية، لأن هذا أمر مستحيل بخلاف ما زعم ويلمان، لأن هؤلاء الأشخاص معرضين في بلادهم إلي خطر الموت العنيف ودولتهم دولة قمعية، لذلك فأن إكراه هؤلاء اللاجئين علي الرجوع أمر غير مبرر أخلاقيًا وغير مسموح به أخلاقيًا"[٤٧].

ساره فاين: صرحت ساره فاين[٤٨] بأنه "اذا كان يحق للدول استبعاد المهاجرين الاقتصاديين، الا أنه يجب قبول الفارين والباحثين عن ملاذ آمن، أي أنه اذا ما كان يحق للدول الاستبعاد، الا أن هذا الحق لا يمتد إلي استبعاد

(46) Cole, Philip (2015):At The Borders of Political Theory: Carens and The Ethics of Open Borders ،European Journal of Political Theory 14 (4) PP, 505-506.

(47) Blake, Michael (2013): Immigration، Jurisdiction and Exclusion, p, 96.

(٤٨) **ساره فاين:** هي استاذة الأخلاق في كيسنجر كوليدج، وهي متخصصة في القضايا المتعلقة باللاجئين، ومن أهم كتبها: "الهجرة والحق في الاستبعاد"، تحدثت فيه عن أخلاقيات الحركة والعضوية، وتحدت فكرة أن الدولة لها حق معنوي في الاستبعاد وبالأخص اللاجئين.
Sarah Fine(2013): The Ethics of Immigration.

اللاجئين وهذا تماشيا مع مبدأ الانقاذ أو الإحسان، لذلك تجاهل ويلمان مبدأ التأثير لأن غلق الحدود أمام اللاجئين يلحق الضرر بهم"(٤٩).

جويل فاين برج: نادى بأن" هناك حقوقا قانونية للاجئين وليست مطالب أخلاقية فقط، لذلك لا يجب التنصل من تلك الحقوق القانونية للاجئين، ويجب أن يعترف بها المجتمع الدولي، وهذا يولد استحقاقًا بعدم الاعادة القسرية وعدم الاستبعاد أو الترحيل للاجئين من علي الحدود"(٥٠).

بيتر سنجر: يؤكد سنجر على أنه "يجب فتح الحدود أمام اللاجئين لأنهم يهربون من الاضطهاد السياسي ولديهم حق اللجوء السياسي العالمي، لذلك لا يجب أن لا نتجاهل معاناتهم، ومن جهة أخرى، فإن فتح الحدود أمامهم ليس كل شيء، وعلي ذلك فأن الدولة مضطرة أخلاقيًا إلي استضافة اللاجئين وعليها توفير ملاذ آمن لهم، وتقع المسؤولية الأخلاقية علي المجتمع الدولي بأسره وليس علي دول معينة، لذلك تتفوق حقوق اللاجئين علي حق الدولة في السيطرة علي حدودها"(٥١) وفي موضع آخر يقول سنجر: "أن الدولة ستتحمل خطأ أخلاقي حينما توافق التعدي علي اللاجئين وتكرههم علي الترحيل القسري"(٥٢) في حين رأى ويلمان أنه لا يوجد أي لوم أخلاقي علي الدول الشرعية حين ترفض قبول اللاجئين وتستبعدهم من علي حدودها، لذلك فأن ويلمان كان علي النقيض من بيتر سنجر أيضًا.

(49) Fine, Sarah (2013): The Ethics of Immigration, Self – Determination and The Right To Exclude, King College, London ،p, 211.
(50) Feinberg, Joel, Jan Nevelson (1970): The Nature and The Value of Rights, The Journal of Value Inquiry 4 (4), PP,257-258
(51) Singer, Peter (1993): Insiders and Outsiders in Practical Ethics ,Cambridge University Press ،p,53.
(52) Singer, Peter (2011): Practical Ethics, Cambridge University Press, Cambridge, p, 251.

(ISSN: 2536 - 9555)

ديلان ماثيو: يوضح ماثيو أن: "هناك التزام أخلاقي بقبول اللاجئين لأنهم يتحملون انتهاكات لحقوق الإنسان، ولذلك فلن يكون صحيحا من الناحية الأخلاقية استبعادهم بسبب أوضاعهم غير المستقرة والمخاطر الشديدة التي يتعرضون لها، لذلك يجب توفير الحماية الدولية لهم"(٥٣).

جوزيف كارنيز: رفض جميع الحجج التي قدمها ويلمان من أغلاق الحدود في وجه اللاجئين وعارضها بل كان علي النقيض منها تمامًا، لذلك يقول: "أن مبادئنا الأخلاقية العميقة تتطلب الالتزام بفتح الحدود أمام اللاجئين وأن لا نوجه البنادق أو الأسلحة لهم لأنهم أشخاص مسالمون"(٥٤)، لذلك فمن العدالة استيعاب الفارين من العنف والفقر، كما أن قوانين الدولة الشرعية تستثني اللاجئين الفارين من الاضطهاد، لذلك يجب رفض ترحيلهم إلي بلادهم، فمن واجبنا الأخلاقي أن نراعي محنتهم الإنسانية وأن لا نستبعدهم بشكل تعسفي، فهذه مسألة عدالة وليست من باب الصدقة أو الإحسان"(٥٥).

عارض كارنيز النظرية الواقعية التي ينتمي إليها ويلمان والتي تؤكد علي أنه يجب علي الدول أن تسعي لتحقيق مصالحها فقط لذلك يجب عليها أن تتجنب تحمل مسؤولية اللاجئين، قائلا: "هناك أسباب أخلاقية لمساعدة اللاجئين وهي أسباب إنسانية، ويجب أن نفكر في ما هو صواب أو خطأ من الناحية الأخلاقية، وليس الذي يتفق مع مصلحتنا دائمًا هو الصواب أخلاقيًا"(٥٦) ويقول كارنيز في موضع آخر: "لا يجب علينا أن نتنصل من مسؤولياتنا الأخلاقية تجاه اللاجئين لأن علينا التزامات أخلاقية كبيرة تجاههم"(٥٧) وكذلك يقول: "إن عدم وفاء الدول

(53) Matthew, Dylan (2013): What gives us A Right to Deport People, p, 93.
Carens, Joseph (2013): The Ethics of Immigration, p, 288.
(55) Carens, Joseph (1987): Aliens and Citizens, The Case for Open Borders, 49, p, 251.
(56) Carens ،States and Refugees, A normative analysis, Refugee Policy, Canada, vol18 J(1991).
(57) Carens, Joseph, H(2013): The Ethics of Immigration, ch8.

الليبرالية بواجباتها غير جائز أخلاقيًا"[٥٨] "وكذلك يؤكد كارنيز علي أن "هناك مسؤولية أخلاقية في ايجاد منازل وحلول دائمة للاجئين الذين فروا من ديارهم رغما عنهم"[٥٩].

ويؤكد كارنيز في عبارة أخرى: "إن الدول الشرعية والتي تنعم بالديمقراطية والليبراليةُ والرفاهية العالية، مُلزمة بقبول اللاجئين، وأن حق الدول الشرعية في السيطرة علي حدودها مُقيد قانونيًا وفقًا لاتفاقية جنيف ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين، فلا يمكن ببساطة إعادة هؤلاء اللاجئين إلي حيث أتوا أو إلي وطنهم لأنهم قد يتعرضون لخطر التعذيب أو القتل، واعتقد أن الوفاء بواجباتنا تجاه اللاجئين سيكون مُكلف ولكن التكلفة ليست سببًا وجيهًا لعدم القيام بذلك، وكذلك لا يجب ترك مسؤولية رعاية اللاجئين تقع علي عاتق الدول الفقيرة نسبيًا مثل الأردن علي سبيل المثال"[٦٠].

وعلي هذا، أخطأ ويلمان حينما رأى أن حق الدول الشرعية في السيطرة علي حدودها مطلقة في حين رآها كارنيز مُقيدة ومحدودة بمبادئ العدالة، كذلك أخطأ ويلمان حينما طالب بضرورة ترحيل اللاجئين من علي الحدود لأنه بذلك انتهك اتفاقية جنيف للاجئين وتجاهل واجبات الدول الغنية الليبرالية نحو اللاجئين.

شيلي كوكس: كانت شيلي كوكس من أكبر المعارضين للحجج التي قدمها ويلمان ضد اللاجئين، وقدمت العديد من الاعتراضات علي حجج ويلمان وأثبتت بطلانها وزيفها وفشلها أخلاقيًا، فتقول مثلا: "سأثير اعتراضين علي حجة ويلمان وهي أن المجتمعات تؤدى واجباتها تجاه اللاجئين عن طريق تقديم المساعدة المادية أو فتح الحدود لهم، هكذا اعتقد ويلمان، ولكن في حالة اللاجئين، لا يمكن للمجتمعات الغنية اداء واجباتها عن طريق تحويل المساعدة المادية، وقد يكون

(58) Carens, Joseph. H (1992): Refugees and The Limits of Obligation, Political Theory, European Journal of Protection
(59) Carens, Joseph .H(2003): Immigration and Citizenship, vol6, issue1,p,98.
(60) Ibid, p, 101.

(ISSN: 2536 - 9555)

فتح الحدود أمامهم هو السبيل الوحيد لأداء هذه الواجبات وقد تكون المساعدة غير مناسبة ويمكننا أن نستنتج أن ويلمان يقلل من شأن الاعتبارات الأخلاقية التي ترفض الحق في استبعاد اللاجئين وبالتالي فأن حجته تفشل في أثبات أن الدول لديها حق مطلق لأغلاق حدودها في جميع الحالات"(٦١).

وتصرح كوكس في موضع آخر: "تعتبر حجة ويلمان جوفاء أمام اللاجئين، لأنه لم يعالج ضرورة وجود حدود مفتوحة أمامهم معالجة صحيحة، ولم يدخلها في سياقها الواقعي الحالي بما في ذلك المظالم المستمرة تجاههم"(٦٢).

ولقد رفضت كوكس الحجج التي قدمها ويلمان من منطلق "**مبدأ الضرر العالمي**" "**GHP**"، فتقول: "يجب علي الدول قبول اللاجئين بناء علي مبدأ الضرر العالمي، Global Harm Principle، وهذا المبدأ يولد واجبات بقبول اللاجئين اذا ما أريد للسياسة أن تكون عادلة، وفي مثل هذا العالم غير المثالي الذي يتميز بوجود دول ظالمة ومؤسسات عالمية غير عادلة وتفاوتات اقتصادية هائلة بين الأمم، لذلك يجب اعطاء الأولوية لأولئك الأكثر فقرًا واحتياجًا، وتصبح القيود علي الحدود غير مبررة أخلاقيًا أمام اللاجئين"(٦٣).

وتوضح ويل كوكس **مبدأ الضرر** فتقول: "يستلزم مبدأ الضرر العالمي واجبًا أساسيًا في الامتناع عن ايذاء الآخرين أو الحاق الضرر بهم علي الفور، وهذا يتضمن مبدأين: **الأول:** يجب علي الفاعلين الذين يقوموا بعملية ايذاء الآخرين أن يمتنعوا عن ايذاء الآخرين علي الفور، حيث يستلزم مبدأ الضرر أن هناك واجب أخلاقي بعدم الحاق الضرر بالآخرين، **الثاني:** يجب علي الفاعلين الذين أضروا بالآخرين بالفعل تعويض ضحاياهم عن الضرر الذي تسببوا فيه.

(61) Wilcox, Shelley (2012): Do Duties to Out siders entail open borders ?, A reply to Wellman, p,132.
(62) ibid,p, 133.
(63) Wilcox, Shelley (2015): Immigration and Borders, Political Philosophy, The Bloomsbury Companion to Political philosophy, p,1 88.

واذا ما طبقنا هذا المبدأ علي اللاجئين، فيصبح علي النحو الآتي: "يجب ألا تضر المجتمعات الغنية اللاجئين، ويجب عليها التوقف عن ايذائهم أو الحاق الضرر بهم ويجب علي تلك الدول التي اضرت باللاجئين تعويض الضحايا عن الأذى الذي تسببت فيه لهم، وبما أن جميع الأشخاص يستحقون الاحترام الأخلاقي المتساوي، فلا توجد أسباب مشروعة للادعاء بأن الأذى لغير المواطنين هو أقل مشكلة أخلاقية من الأذى للمواطنين، ويعتبر تصور الضرر انتهاك للحقوق الأساسية من السلامة الجسدية والغذاء الكافي والشراب والمأوى والملابس والرعاية الصحية وبيئة آمنة، وهذا يضمن أن هناك واجب أخلاقي لاستقبال اللاجئين"(٦٤). ويمكننا أن نستنتج أنه حين رفض ويلمان قبول اللاجئين، فأنه سمح بإيقاع الضرر باللاجئين من أجل الحفاظ علي دولة الرفاهية وجعل الأولوية للمواطنين، لذلك لم يراعي مبدأ الضرر، ولم يعترف بالعدالة التعويضية التي تقوم علي تعويض المظلوم عما لحقه من ضرر، لذلك جاءت أخلاقه السياسية أخلاق أنانية، أخلاق المصلحة والتي تتنكر لأخلاقيات قارب النجاة وأننا جميعا في قارب واحد ولنا مصير مشترك.

المطلب الثالث: واجب تقديم المساعدة للاجئين عند ويلمان

بعد أن رفض ويلمان مساعدة اللاجئين عن طريق فتح المعابر أمامهم، دعي إلي مساعدة اللاجئين في أوطانهم فقط بطريقتين، أما بالمساعدة المادية أو التدخل العسكري، ويمكننا التأكيد علي هذا المعني من عبارته الآتية: فمثلا يقول: "هل تؤدي واجباتنا تجاه اللاجئين إلي فتح الحدود أمامهم؟، أعتقد أنه لا، لأنه يجب مساعدة اللاجئين في أوطانهم أما بالمساعدة الخارجية أو التدخل العسكري، أي مساعداتهم في بلدانهم الأصلية"(٦٥).

(٦٤) Ibid, pp., 98-99.
(65) Wellman, C .H (2011): Debating The Ethics of Immigration, ch 7, Toward an International Institution with Authority over Immigration, p,117.

(ISSN: 2536 - 9555)

وفي موضع آخر يقول ويلمان: "يمكننا مساعدة اللاجئين وهم في أوطانهم من خلال تقديم المساعدة الإنسانية لهم، وتلك المساعدة تتخذ العديد من الأشكال بما في ذلك المساعدة المادية والتدخل الإنساني، وينبغي علي الدول الغنية أن تكون قادرة علي تقديم تلك المساعدة المادية للاجئين بأي طريقة وبما تراه مناسبًا"(٦٦).

وعلي هذا يرى ويلمان أن واجبات الدول الشرعية نحو اللاجئين يمكن تصريفها في شكل مساعدات مادية بدلا من حدود مفتوحة، وبالتالي فأن الدول الشرعية ليست ملزمة بالاعتراف باللاجئين طالما توجد طرق أخري لمساعدتهم ماديًا، وكذلك لأنه يجب أن نجعل الأولوية لمواطنينا وليس للغرباء، من منطلق أن حقوق الأعضاء تتفوق علي حقوق الغرباء"(٦٧).

وبالرغم من أن ويلمان يعترف بأن العديد من الأفراد لا يستطيعوا أن يعيشوا حياة كريمة في بلدانهم الأصلية وأنه يجب الانتقال إلي دولة جديدة حيث يمكنهم تلبية احتياجاتهم الأساسية، ومع ذلك يصر علي أنه يمكن مساعدتهم من خلال نقل المساعدة المادية إليهم، وفي ذلك يقول: "يمكن مساعدة اللاجئين بتقديم مساعدة مادية رمزية إليهم أو توفير مأوى سياسي لهم في الخارج في ما يعرف بمخيمات اللاجئين"(٦٨).

والغريب في الأمر أن ويلمان يعتقد عبثًا أنه عندما تقدم الدول الغنية القليل من المساعدة المادية لهؤلاء اللاجئين أنها قد أدت واجبها الأخلاقي وليست معرضة للوم الأخلاقي، بل ويطلق علي تلك الفتات التي ترمي لهؤلاء البائسين **مساعدات سامرية**، لذلك يقول ويلمان: "واجب تقديم المساعدة للاجئين ينبع من

(66) Wellman, C. H (2008): Immigration and Freedom of Association, Ethics, 119, p, 134.
(67) Ibid, 134.
(68) Wellman, C. H (2013): Liberal Rights and Responsibilities: Essay on Citizenship and Sovereignty ،OUP, USA p,30.

"الواجبات السامرية[٦٩]" "Samaritan Duties". وهي واجبات أخلاقية تقتضي بتقديم مساعدة معقولة للأشخاص الذين هم في خطر، وهي تؤكد علي واجب تقديم المساعدة للآخرين بدون تردد"[٧٠] ويعرف ويلمان الواجبات السامرية بأنها: "واجبات أخلاقية نحو اللاجئين والفقراء، وتلك الواجبات الأخلاقية يمكن الوفاء بها علي أسس سامية، وهي تعني أن علي الفرد أن يساعد الآخرين حينما يكونوا معرضين للخطر بما فيه الكفاية، وهي تعني تقديم المساعدة بدون أي تكلفة غير معقولة للنفس ودون فتح الحدود لهم"[٧١].

وفي موضع آخر يعرف ويلمان السامرية بأنها "تعني أن يسمح لنا أخلاقيًا بفعل ما هو ضروري لإنقاذ شخص ما من خطر جسيم اذا لم نفرض تكاليف غير معقولة على الآخرين"[٧٢] ولم يدرك ويلمان أن مثل تلك المساعدات التي يمكن أن تقدم للاجئين يمكن أن تُهدر من خلال الإدارة غير الفعالة والإنفاق على مشاريع سيئة التصميم، أو أن يتم تحويلها مباشرة لجيوب وحسابات النخب الفاسدة، والحكومات المستبدة ليزدادوا طغيانًا على طغيانهم.

ولم ينادي ويلمان بتقديم المساعدة المادية إلي اللاجئين فقط، بل رأي أنه علي الدول الغنية واجبات أخلاقية بمساعدة الشعوب الفقيرة جدًا، لذلك يقول: "يجب مساعدة الشعوب الفقيرة ولكن مساعدة وتضحية معقولة، لأنه لا يمكن تجاهل الأهمية الأخلاقية لعدم المساواة العالمية، لأن فقراء العالم في أمس الحاجة

(٦٩) تأخذ القوانين السامرية أسمها من مثل موجود في الكتاب المقدس، ينسب إلي عيسى عليه السلام، حيث يشار إليه بالسامري الصالح الوارد في لوقا ١٠: ٢٩-٣٧، هدفها تقليل التردد في المساعدة للغرباء!

Good Samaritans (n.d.): Merriam –Webster s Dictionary of Law, Retrieved January 09, 2010

(70) Ibid, p, 32.

(71) Wellman, C. H (2008): Immigration and Freedom of Association, Ethics, 119, p, 135.

(72) Wellman, C. H (1995): A Defense of Secession and Political Self Determination, Philosophy and Public Affairs 24(2), P, 168

(ISSN: 2536 - 9555)

لمساعدة الأغنياء الأثرياء الذين هم ميسورين للغاية لدرجة أنهم يمكن أن يساعدوا فقراء العالم بشكل فعال دون تضحية بأي شيء ذي عواقب حقيقية، وهذا بلا شك له أهمية أخلاقية كبيرة"(٧٣) والجدير بالذكر، أن ويلمان لم ينادي بمساعدة الشعوب التي تعاني من الفقر النسبي، ولكنه نادي بضرورة مساعدة الشعوب التي تعاني من الفقر المدقع، لذلك يقول: "يجب علي الفرد أن يشعر بالقلق حينما يعاني البؤساء من ظروف حياتية مروعه تحرمهم من حقهم في الحياة، لذلك فأن الفقر الُمدقع هو الذي يدفع حدسنا الأخلاقي وليس الفقر النسبي"(٧٤).

وعندما نتوقف قليلا للبحث في مصدر هذه الواجبات الأخلاقية عند ويلمان التي تطلب منه مساعدة الفقراء، نجدها ليست ضمير الفرد أو المجتمع، بل من دينه المسيحي نفسه، وهذا يمكن البرهنة عليه في العبارة الآتية: "الواجب الأخلاقي للمساعدة، لا ينبع من ضمير الفرد، بل ينبع مباشرة من السامرية التي جاءت في الانجيل، والتي تعني أن علي الفرد واجب طبيعي لمساعدة الآخرين عندما يكونوا مُعرضين للخطر بشكل كاف، ويمكن للفرد أن يساعدهم دون أدني تكلفة معقولة للنفس، أي أنه يمكن مساعدتهم ماديًا في أوطانهم دون دخولهم البلد أو ترك الحدود مفتوحة لهم"(٧٥).

ويمكننا أن نستنتج من هذا النص عند ويلمان أنه لم يحدد مقدار تلك المساعدة المادية من الدخل القومي مثلا والتي ستذهب من الدول الغنية للبؤساء في العالم دون أي تكلفة غير معقولة، اعتقد أن تلك المساعدات المادية لن تصبح فعالة ولا مُجدية لأنه جعلها للبؤساء الأشد احتياجًا وفي نفس الوقت دون أي تضحية معقولة منهم!

(73) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, The Luck Egalitarian Case for Open Borders, p, 78.
(74) Ibid, p, 80.
(75) Wellman, C, H(2011): Debating The Ethics of immigration, 119.

ومن جهة أخرى، لقد تأثر ويلمان حينما نادى بواجب تقديم المساعدة بثلاثة فلاسفة، أشاد بهم ويلمان في العديد من مقالاته، وهم **مايكل الزير وديفيد ميلر وتوماس بوج**، وذلك لأنهم أقروا بمثل تلك المساعدات المالية التي لا تذكر للفقراء مثله، فمثلا يقول **مايكل الزير**: "يجب علينا أن نعترف بمبدأ المساعدة المادية للغرباء المحتاجين وذلك اذا ما كانت الحاجة شديدة وتكلفة تقديم المساعدة لا تكاد تذكر نسبيًا، وعادة ما تستطيع المجتمعات الثرية الوفاء بمثل هذه الواجبات عن طريق تحويل بعض من ثرواتها للفقراء كمساعدة اقتصادية"(٧٦) وكذلك رأي **ديفيد ميلر**: "أنه سيكون من الأفضل لو أرسلت الدول الأكثر ثراءً بعض من مواردها إلي الفقراء لكي تتجنب فتح حدودها أمام الفقراء والمحتاجين"(٧٧) ونجد **توماس بوج** نصير الفقراء الذي دافع كثيرًا من أجل تخفيف حدة الفقر والظلم الموجود في العالم، يقول: "ان الأفراد ملتزمون بالتخفيف من وطأة الفقر المدقع دون تضحيات هائلة وهذا التزام أخلاقي وليس عمل من أعمال الخير أو الاحسان، فالمجتمعات الغنية ملزمة بتحويل بعض من ثرواتها للمجتمعات الفقيرة علي أساس مبادئ العدالة التوزيعية العالمية ومبادئ إعادة التوزيع فهي واجبات تعويضية من أجل تخفيف حدة الظلم والفقر في العالم"(٧٨) وعلي هذا فليس غريبًا وأن يأتي **ويلمان** ويقول بعد ذلك: "من الأفضل للدول الغنية أن تساعد الفقراء بدلا من أن يأتي هؤلاء الفقراء إليها، لذلك لا يوجد واجب أخلاقي علي الدول الغنية بفتح حدودها طالما إنها تساعد الفقراء"(٧٩).

(76) Walzer, Michael (1983): Spheres of Justice, New York, Basic Books, p,12.
(77) Miller, David (2007): National Responsibility and Global Justice, Oxford University Press, Oxford, p,64.
(78) Oberman, Kieran (2001): Immigration, Global Poverty and the right to stay, Political Studies 59 (2), PP, 262-263.
(79) Wellman, C.H(2011): A liberal Theory of International Justice, The Luck Egalitarian Case of Open Borders, p, 81.

(ISSN: 2536 - 9555)

النقد الأخلاقي لواجب تقديم المساعدة المادية للاجئين

كان هناك نقد أخلاقي لاذع لموقف ويلمان الذي يقتصر علي تقديم المساعدة المادية للاجئين في وطنهم من قبل العديد من الفلاسفة، من أمثال **مايكل بليك، فيت بدر وشيلي كوكس**، وذلك علي النحو الآتي:

يري **مايكل بليك:** "يجب أن تصبح مساعدة اللاجئين بفتح الحدود لهم وعدم استبعادهم لأنهم غير مرغوب فيهم، أي لا يجب أن تقتصر المساعدات نحو اللاجئين علي المساعدة المادية فقط كما فعل ويلمان لأن غلق الحدود أمام هؤلاء اللاجئين غير مسموح به أخلاقيًا"(٨٠) يوضح هذا النص عند بليك أنه تختلف شكل المساعدة عند ويلمان وبليك، فالمساعدة عند ويلمان مساعدة مادية لا تتضمن فتح الحدود أمام اللاجئين أما المساعدة عند بليك تعني فتح الحدود أمامهم وعدم استبعادهم بالإضافة إلي أنها تتضمن المساعدة المادية الفعالة أيضًا.

أيد **فيت بدر** موقف ويلمان، من واجب تقديم المساعدة للفقراء، ولكنه اختلف مع ويلمان في حق أغلاق الحدود أمام اللاجئين، لذلك يقول: "هناك التزام أخلاقي غير مباشر لمساعدة الفقراء لأننا لا نعيش في عالم مثالي بل عالم ملئ بسوء عدالة التوزيع وعدم المساواة العالمية"(٨١) وفي نفس الوقت، فإن المساعدة عن فيت بدر لا تقتصر علي المساعدة المادية فقط بل وأيضا فتح الحدود، فنراه يقول: "إن إغلاق الحدود غير مقبول أخلاقيًا طالما توجد عدم مساواة فادحة، لذلك يجب فتح الحدود، وهذا ليس عملًا من أعمال الخير، بل هو التزام أخلاقي علي الأغنياء نحو الفقراء، نحن لدينا التزام أخلاقي لتعويض الأسوأ حالًا نتيجة الاستعمار الذي خضعت له الشعوب الضعيفة، لذلك فمن المنطقي أن تقدم الدول الغنية مساعدات فورية للشعوب الفقيرة أو أن تفتح حدودها اذا اقتضي الأمر"(٨٢).

(80) Black, Michael (2013): Immigration Jurisdiction and Exclusion, p, 76.
(81) Bader, Viet (2015): The Ethics of Immigration, p, 183.
(82) Bader, Viet (1997): Fairly open Borders, Citizenship and Exclusion, P,57.

ومن جهة أخري يرفض بدر أن يطلق علي تلك الواجبات السامرية "مساعدة"، بل يطلق عليها "ضريبة" إجبارية علي الدول الغنية، لذلك يقول: "هناك ضريبة علي حكومات الدول الغنية، يجب أن يتم تقديمها من الناتج القومي الإجمالي وتسمي بالمعونة التنموية تصل إلي ٢ أو ٣ % من الناتج القومي الاجمالي، وهذا كنوع من الالتزام الأخلاقي لتصحيح الظلم الحاد الذي صنعناه"(٨٣).

وتقدم **شيلي كوكس** نقدًا أخلاقيًا علي درجة كبيرة من الأهمية لوجهة نظر ويلمان في تقديم المساعدة للاجئين وكيف أنه يخلق علاقة التبعية، حيث تقول: "أن الواجب تجاه الغرباء يتطلب أكثر مما يعترف ويلمان، لذلك فإن نقل المساعدة وسيلة غير مناسبة للوفاء بمثل هذه الواجبات السامرية في بعض الحالات، كما أنه قد يؤدي توفير المساعدة المادية في حد ذاته إلي انشاء علاقات التبعية التي تمكن الدول المانحة من السيطرة علي الدول المُتلقية عن طريق الاستفادة من استمرار المساعدة للحصول علي ميزة غير عادلة في المفاوضات حول السياسات الأخرى، لذلك فمن غير المرجح أن تتمكن المساعدات الخارجية من معالجة أوجه التفاوتات الاقتصادية، لذلك فهناك بعض الاعتبارات الأخلاقية التي تنشئ واجبات تجاه الغرباء والتي لا يمكن الوفاء بها من خلال تقديم المساعدة المادية فقط"(٨٤).

ومن ثم تؤكد شيلي كوكس: "أنه من غير المرجح أن تتمكن تلك المساعدات الخارجية من معالجة أوجه التفاوت الاقتصادي بل تساهم في انشاء المزيد من العلاقات القمعية، لذلك فأنه يمكن تخفيف من حدة الظروف السيئة بفتح الحدود أمام الأشخاص الذين فروا من أوطانهم وليس بنقل المساعدة المادية إليهم"(٨٥) وعلي هذا، تقر كوكس بأن تصدير المساعدة غالبًا ما يكون وسيلة غير مناسبة لأنه يخلق أنواع من العلاقات القمعية، لأنه عن طريق المساهمة في المساعدة

(83) Ibid, p, 76.
(84) Wilcox, Shelley: Do Duties to Outsiders entail open Borders, A reply to Wellman, p, 21.
(85) ibid, 198.

(ISSN: 2536 - 9555)

الاقتصادية يمكن للدول المانحة السيطرة علي الدول المتلقية من خلال وضع شروط لتلقي تلك المساعدة لاستخدامها عن طريق كسب ميزه غير عادلة في المفاوضات حول السياسات الأخرى، لذلك تعتبر تلك المساعدات غير عادلة"(٨٦) ومن جهة أخرى، ترى كوكس: "أن فتح الحدود أفضل من تقديم المساعدات المالية لأنها قد تضيع من خلال الادارة غير الفعالة وقد تنفق علي مشاريع خاطئة أو تحول إلي حكام فاسدين يضعونها باسمهم في بنوك سويسرا ولوكسمبرج"(٨٧).

ويمكنا أن نستنتج أنه من المرجح أن يكون لتقديم المساعدة المادية للدول النامية نوايا خبيثة وذلك حينما تصبح المساعدة مشروطة بأن تكون تلك الدولة المُتلقية للمساعدة حليفة لها، وتنقطع تلك المساعدة اذا خالفت تلك الدولة المتلقية منهج ومصلحة الدولة المانحة، وحينئذ تصبح تلك المساعدة ليست أكثر من رشوة مُقنعة وظالمة وتلك هي طبيعة الأنظمة السياسية الكبيرة، وهذا يعني أن تصبح للمساعدة تأثير عكسي لأنها تذهب للأنظمة القمعية والعرقية العنيفة، كما أنها تستفيد منها النخبة من الطبقة الحاكمة والمقربين منها ويتم تحويل تلك المساعدات إلي حساباتهم المصرفية خارج البلاد، ومن ثم ترتكز حجة ويلمان علي أساس ضعيف وهش وغير مبرر أخلاقيًا.

المطلب الرابع: حق التدخل العسكري لمساعدة اللاجئين

اعتقد ويلمان أنه يمكن مساعدة اللاجئين في أوطانهم بطريقتين، وهي تقديم المساعدة المادية لهم و**التدخل العسكري**(٨٨) في أوطانهم لإزالة الأنظمة الفاسدة

(86) Wilcox, Shelly (2015): Immigration and Borders, London and New York, p, 99.

(87) Wilcox, Shelly (2009): The Open Borders Debate on Immigration, Philosophy Compass 4 (5) PP, 816-817.,

(٨٨) **التدخل العسكري** Humanitarian Intervention.

يتم استخدام الدولة للقوة العسكرية ضد دولة أخري مع التصريح علنا بأن هدفها الحفاظ علي حقوق الإنسان وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان في تلك الدولة، وينطوي التدخل العسكري علي استخدام

التـي تنتهـك حقـوق مواطنيهـا فترغمهم علـي تـرك أوطـانهم ولجـوئهم إلـي الـدول الديمقراطية واغتيال قادتهم وحكامهم وزعمائهم، وفي ذلك يقول ويلمان: "أعتقد أنه حينما تنتهك دولة ما حقوق مواطنيها الأساسية فأنه من الجائز التدخل العسكري من أجل نصرة العدالة الدولية، وفي السنوات الأخيرة ظهر إجماع دولي حول فكرة أن هذه القوة والتدخل العسكري مسموح به أخلاقيًا اذا ما كان من أجل منع أو إنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تصل لحالة طوارئ إنسانية عُليا"(٨٩)، وفي عبارة أخري ينادي ويلمان بأن: "هناك اجماع دولي علي استخدام الدول للقوات المسلحة، وهذا مسموح به أخلاقيًا اذا ما كان هذا التدخل العسكري من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان وفي حالة الطوارئ الإنسانية العليا، لذلك فإن التدخل العسكري المسلح من أجل نصرة الفقراء والمحتاجين يجوز أخلاقيًا ومُبرر عندما تصبح الدول المستهدفة غير شرعية"(٩٠).

يوضح هذا النص عند ويلمان أنه جعل التدخل العسكري مشروع ومُباح أخلاقيًا للدولة التي تنتهك حقوق مواطنيها، أي أن معيار عدم التدخل العسكري هو أن تحترم تلك الدول حقوق مواطنيها، ولذا جعل ويلمان التدخل العسكري مشروط بانتهاك حقوق الإنسان، ولكن من الذي يقرر أن تلك الدولة التي يتم فيها التدخل العسكري قد انتهكت حقوق مواطنيها بالفعل؟، وهل يهم الغرب حقوق الإنسان الموجودة في العالم الثالث حقًا؟، الواقع يشهد أن الذي يحرك جيوش

القوات العسكرية للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة عن طريق أرسال قوات عسكرية إلي أراضي دولة ذات سيادة.

Aloyo, Eamon (2016): Reconciling Just Causes For Armed Humanitarian Intervention, Ethical Theory and Moral Practice 19(2), p, 319.

(89) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, P, 229.

(90) Wellman, C. H (2011): Taking Human Rights Seriously, Journal of Political Philosophy20 (1), p p, 127-128.

(ISSN: 2536 - 9555)

الغرب هو المصلحة أو المنفعة فقط، بمعنى أن تلك الدول التي يتم فيها التدخل العسكري لابد وأن تكون غنية بالثروات مثل العراق وليبيا لأجل نهب ثرواتها فقط.

وعلي هذا يري ويلمان أنه "يجوز التدخل العسكري في شؤون الدول الشرعية حينما يكون هذا التدخل من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان التي تجعل الأشخاص يفرون من أوطانهم، لذلك يُعبر التدخل العسكري عن سيناريوهات مختلفة من الأزمات الفعلية، ولكن علي القادة العسكرين أن يكونوا أكثر حذرًا بشأن التدخل في شؤون الدول المجاورة"(٩١).

يوضح هذا النص عند ويلمان أنه سمح بالتدخل العسكري للدول غير الشرعية مثل دول العالم الثالث، وحذر من التدخل العسكري في الدول الغربية المجاورة؟، لماذا؟، لأنهم ببساطة لا يطمعون سوى في ثروات الشرق المستضعف علي أمره، وهذا الطمع لا ينتهي.

ولقد عرض ويلمان شروط التدخل العسكري والاغتيال علي النحو الآتي:

(١)يُبرر التدخل العسكري أخلاقيًا حينما تكون الدولة المستهدفة غير شرعية.

(٢)يُبرر التدخل العسكري من أجل إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان السافرة.

(٣)يصبح حينئذ هناك واجب أخلاقي في اغتيال قادة الأنظمة غير الشرعية بشكل صارح.

(٤)يجب أن يصبح **الاغتيال** ضروري من أجل تحقيق العدل الدولي، ويجب أن نقوم به، مع أن الاغتيال جريمة قتل، ولكنه قد يكون جائز ومسموح به دوليًا، ولا يمكننا أن نجد له عيوبًا أخلاقية، ولا نجد من يلومنا من الناحية الأخلاقية اذا ما كنا سنقتل سفاحًا مثل صدام حسين مثلا، لذلك فالاغتيال ضروري"(٩٢).

(91) Wellman, C. H and Andrew Altman (2008): From Humanitarian Intervention to Assassination: Human Rights and Political Violence, Ethics 118 (2): PP, 251-252.

(92) Wellman, C. H (2011): A liberal Theory of International Justice, P,231.

كيف يصبح **الاغتيال** هو العلاج الجائز والمسموح به لانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث للاجئين، كيف يصبح الاغتيال واجب أخلاقي؟، ولكن هذه هي الحقيقة وهذا هو التاريخ، ألم يقتل القذافي وصدام حسين وغيرهم بدم بارد بعد أن ظهرت نوايا الغرب الخبيثة في ثروات الشرق الأوسط، هل من المعقول أن يصبح الاغتيال ضرورة أخلاقية؟ لا وبل من أجل تحقيق العدل الدولي، أي عدل يتحدث عنه فيلسوف الاغتيال هذا؟، هل العدل يقتضي الاغتيال؟، واذا ما كان ويلمان رفض استقبال اللاجئين والمشردين وكان صاحب الدفاع عن الحدود المغلقة وطالب المواطنين باستخدام القوة والإكراه لمنعهم، فكيف بعد ذلك يجرؤ أن يتحدث عن حقوق الإنسان وهو يطالب بانتهاك حقوقهم ليلًا ونهارًا، وبأي حق يطالب بالتدخل العسكري في تلك الدول التي لا تحترم حقوق شعوبها وهو لم يحترمهم في الأساس وينتهك كرامتهم وحقوقهم الأساسية.

وعلي هذا الأساس، أعتقد أن حجة ويلمان في التدخل العسكري ضعيفة وهشة وغيرُ مبررة، ويمكننا أن ندرك من التاريخ أن أي دولة حدث فيها تدخل عسكري كان من أجل نهب ثرواتها وليس من أجل الحفاظ علي حقوق مواطنيها كما يزعم ويلمان، لذلك أباح اغتيال قادة الأنظمة العربية ليس من أجل العدل الدولي ولكن من أجل توزيع ثروات تلك الشعوب المستضعفة علي أمرها!

ولقد عرض ويلمان أمثلة للتدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى مثل التدخل في أوغندا وكوسوفو، ولم يعرض التدخل العسكري في سوريا أو كشمير، الذي بفضلة تحول سكان تلك البلاد إلي لاجئين فعلًا، ثم بعد ذلك يرفض استقبالهم وفتح الحدود لهم!. لذلك أعتقد بشكل قوى أن مثل تلك التدخلات العسكرية ليست بدافع الحفاظ علي حقوق الإنسان ولكن بدافع الحفاظ علي حقوقهم ومصالحهم ومطامعهم التي لا تنتهي في ثروات الشرق الأوسط.

(ISSN: 2536 - 9555)

النقد الأخلاقي لحق التدخل العسكري عند ويلمان

يمكننا أن نوجه النقد الأخلاقي للتدخل العسكري علي النحو التالي:

أولا: يجب أن يكون هناك سبب عادل لمثل ذلك التدخل العسكري وأن يتم مثل هذا التدخل كتلبية لانتهاكات حقوق الإنسان فعلًا وأن يكون هذا هو الدافع الرئيسي للتدخل العسكري وليس لمطامع أخري، فمثلا يقول **مايكل الزير:** "هناك مناقشات عديدة حول التدخل الإنساني لأنها تطرح بعض من أهم الأسئلة الأخلاقية والقانونية في عصرنا، لذلك يجب أن يكون هناك سبب عادل لمثل هذا التدخل العسكري مثل المستويات العالية في انتهاكات حقوق الإنسان"(٩٣).

وعلى هذا، فأن أول نقد أخلاقي يمكن أن نوجه إلي التدخل العسكري أنه يجب أن يكون من أجل سبب عادل، وكما رأى **نيكولاس يلر** أنه "يجب أن يكون التدخل العسكري لسبب عادل واستخدام مثل تلك القوة العسكرية لأغراض إنسانية في المقام الأول وانقاذ حقوق الإنسان لكي يصبح مثل هذا التدخل الإنساني مشروع وأخلاقي، ولكي يعترف المجتمع الدولي بمثل هذا التدخل الإنساني مع تقييم الممارسات الأخلاقية للدول التي تقوم بمثل هذا التدخل العسكري"(٩٤)، ولكن من دواعي الأسف الأخلاقي أنه قد تكون حجة التدخل العسكري هو مواجهة امبراطورية الشر ومحاربة الارهاب الدولي، ولكن في الحقيقة فأن سبب هذا التدخل العسكري هو احكام القبضة على دول الشرق الأوسط.

ثانيا: ثاني نقد يمكن أن يوجه إلي التدخل العسكري هو أن هناك حلول سلمية بديلة لمثل هذا التدخل العسكري مثل فرض العقوبات الاقتصادية والحصار والمقاطعة وغيرها، وكلها حلول دبلوماسية وليست عسكرية، لذلك عادة ما يصبح

(93) Walzer, M (2004): The Argument About Humanitarian Intervention, Ethics of Humanitarian Interventions ،7, pp, 17-18.

(94) Wheeler, Nicholas .J (2001): Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society, Oxford University Press, Oxford, P, 158.

مثل هذا التدخل الإنساني ليس إنساني ويصبح مدانًا أخلاقيًا ويوجه إليه الكثير من اللوم الأخلاقي، مثل تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩.

ومن جهة أخرى، **قد يكون التدخل العسكري في صورة مُستترة** مثل اسقاط النُظم القائمة عن طريق ما يسمى بسياسة "**الحيل القذرة**"، التي تلعب فيها أنظمة المخابرات الدور الأكبر بالإضافة إلي استخدام وسائل الاعلام المختلفة وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف التي غالبًا ما تُحاك بصورة ذكية، وقد يكون التدخل بصورة أخرى، مثل تعطيل وسائل الخدمات الحيوية في المجتمع مثل أجهزة الطاقة والمياه والكهرباء على سبيل المثال في البلد المراد إسقاط نظامه، وتكون النتيجة المتوقعة أن يثور الشعب علي الحاكم!

ثالثا: التدخل العسكري ليس مُبرر أخلاقيًا في جميع الأحوال، فأحيانا يكون مُبرر أخلاقيًا ومسموح به، وأحيانا كثيرة يكون غير مبرر أخلاقيًا، فمثلا تدخل كلينتون لوقف المجزرة في رواندا عام ١٩٩٤ مُبرر أخلاقيًا بسبب الإبادة الجماعية في رواندا، وكان هناك ضرورة أخلاقية لمثل هذا التدخل العسكري، وكذلك التدخل في يوغسلافيا"[٩٥].

ولكن لماذا لم يتم مثل هذا التدخل الإنساني حين حدثت مجزرة الصرب وقتل مسلمي الإيجور والبوسنيين والشيشان!، لذلك فإن مثل تلك العدالة التي يتحدث عنها ويلمان هي عدالة مشوهه.

رابعا: "يجب أن يكون التدخل العسكري مقصورًا علي الحالات التي يكون فيها تفويض صريح من مجلس الأمن لاتخاذ الاجراءات اللازمة" علي حد تعبير **ماكمان**[٩٦] لذلك "يجب صدور قرار من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة، لأن التدخل العسكري ينتهك حق الدولة السيادي أو ينتهك الحق السيادي للدولة

(95) Pogge, T. (2003): Preempting Humanitarian interventions in Journal of Global Ethics, Vol7 . Issue1.
(96) Mahan, Jeff MC (2010): Humanitarian Interventions, p, 69.

(ISSN: 2536 - 9555)

المُستهدفة ويسمح التدخل العسكري بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد" كما رأى **ايمون**(٩٧).

خامسا: ينبغي أن يفهم التدخل العسكري علي أنه تدخل إنساني لكي لا يشمل الأساليب القسرية، أي أنه يجب أن يشمل أساليب غير قسرية وأن يتم دون استخدام القوة العسكرية لتخفيف المعاناة البشرية وليس زيادتها، وقد يستخدم التدخل الإنساني لأغراض إنسانية ظاهريًا، ولكن من الأفضل أن تحترم الدول سيادة بعضها البعض بعدم التدخل في الشؤون الداخلية ولكن عندما يكون الهدف المُعلن من التدخل الإنساني هو حماية مواطني الدولة المستهدفة من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية قد يصبح مُبرر أخلاقيًا، ولكن متي وأين يجب أن يحدث مثل هذا التدخل؟، ولذلك تم تقويض شرعية التدخلات العسكرية، وتم البرهنة على أن مثل هذه التدخلات ممكن أن تفقد مصداقيتها ببساطة لمجرد ذكر التدخل العسكري في العراق، بسبب زيادة المخاطر والمعاناة على المدنيين، ومثل هذا التدخل لا يخدم سوي مصالح استراتيجية، فلا توجد مُبررات أخلاقية للتدخل في أفغانستان أو العراق، وعلي هذا فهناك الكثير من الحجج الأخلاقية المناهضة للتدخل العسكري والتي تكتسب الكثير من المصداقية، لذلك ينال التدخل العسكري الكثير من الشك في صدقه المطلق، فالتدخل العسكري يزيد الأمر سوءًا.

ولكن من دواعي الأسف الأخلاقي أن التدخل العسكري لا يتم من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان ولكن من أجل الدفاع عن المصالح الخاصة ونظرة الغرب الاستعلائية العنصرية للشرق، وما يثبت حديثي هذا هو قول **جون ستيورات مل** في مقالته الصادمة عن عدم التدخل عام ١٨٥٩: "يجب معاملة الدول **المتحضرة** بشكل مختلف عن الدول غير المتحضرة، لذلك فأن **البرابرة** ليس لهم حقوق كاملة، ويجب أن نوفر لهم المعاملة التي تناسبهم والتي يستحقونها، أي أن الحكومات

(97) Aloyo, Eamon (2016): Reconciling Just Cases for Armed Humanitarian Intervention, p, 326.

البربرية في الشرق الأوسط لا يمكن أن نعاملها بالمثل لذلك فأن **الاستبداد** هو شكل شرعي من أشكال الحكومة في التعامل مع البرابرة، ومن ثم فعلينا أن نرفض التدخل العسكري في شؤون دولة أخري ليبرالية، وأن مثل هذا التدخل مرفوض من الناحية الأخلاقية، ويجب علينا أن نعامل الدول الليبرالية بمبدأ التسامح أما الشعوب غير الليبرالية فيجب أن نتدخل عسكريًا في شؤونها لأنها تتجاهل حقوق الإنسان"[٩٨].

يعبر هذا النص عند ميل عن نظرة الغرب الحقيقية للشرق، وتجاهلهم لحقوق الدول غير الليبرالية لدرجة الاستبداد بعد التدخل العسكري، والمقصود هنا "بغير الليبرالية" أو البرابرة هي الدول العربية غير المتحضرة، وكذلك يقر بأنه من الجائز نهب ثرواتهم لأنهم برابرة ودول غير متحضرة لذا يستحقون الاستبداد!، وبالطبع فهذه وجهة نظر غير أخلاقية ولا تعتمد علي حجج أخلاقية سوى نصرة المصلحة والمنفعة، وتتعارض مع العدالة والمبادئ الأخلاقية العليا التي يدعون أنهم ينصرونها.

وعلى هذا فقد استنكرت **سيمون كامى**[٩٩] هذا النوع من التدخل العسكري الذي يبحث عن حقوق الإنسان ويطبق المثل العليا وأكدت أنه غير موجود علي أرض الواقع، ولذلك تقول: "يجب أن يصبح التدخل العسكري تدخل إنساني في المقام الأول، ويجب أن يؤكد علي المثل العليا للمجتمع الدولي، حينئذ يكونُ مبرر ويتفق مع العدالة، ومثل هذا التدخل خيالي"[١٠٠].

(98) Mill, john Stuart (1963): On Liberty, Collected Works of Mill, Vols 33, Political Theory, Liberty Fund, Editor, Jack Stillinger.

[٩٩] **سيمون كامى:** استاذ الفلسفة الأخلاقية في جامعة كاليفورنيا، أهتمت بالعدالة والأخلاق السياسية العالمية ودافعت عن النسبية الأخلاقية والثقافية والعالمية الأخلاقية والقيم الأخلاقية العالمية تتطابق مع مبادئ العدالة التوزيعية، وأيدت الكوزموبوليتية وعارضت القومية.

Simon Camay: Justice Beyond Borders, A Global Political Theory.

(100) Camey, Simon: Justice Beyond Borders, A Global Political Theory, p,190.

(ISSN: 2536 - 9555)

سادسا: يجب أن يراعي التدخل العسكري مبدأ الضرر ومبدأ التناسب، بمعني أن تتناسب الأضرار التي تنجم بعد التدخل العسكري مع التفوق في نصرة حقوق الإنسان، ولقد رأى **ويلمان** أنه يمكن تحقيق توغل وتدخل عسكري في بلد أجنبي بنجاح دون أي ضرر جانبي أو أي آثار جانبية دبلوماسية ضارة مثل تدخل الولايات المتحدة في العراق ٢٠٠٣، لأن نظام صدام حسين كان مسيئًا بشكل مُروع، لذلك فأن التدخل في العراق كان مُسموح به ومُبرر أخلاقيًا"(١٠١).

أرفض ما زعمه ويلمان من أن التدخل العسكري في العراق كان عادلًا ومبررًا أخلاقيًا، أولا لأنه ليس تدخل عسكري لأنه غزو أمريكي للعراق بسبب الطمع في ثرواته من الذهب الأسود وحضارته العريقة، فقد انتهكت الولايات المتحدة ميثاق مجلس الأمن ولم تأخذ منه موافقة صريحة، وسط الصمت العربي إزاء ضرب أخواتنا في العراق بالصواريخ، لذلك فإن غزو العراق هي أكثر الحروب خسة ودناءة واستخفافا بأرواح البشر، وعلى هذا فإن سياسة التدخل العسكري لا تعبر سوي عن غزو واحتلال، وهي سياسة ذميمة وسيئة ولم تكن أكثر من مسرحية هزلية، سياسة شيطانية فشلت في الوصول إلى معنى الرحمة والإنسانية، ومن ثم فإن التدخل الإنساني ليس إنساني، لذلك أتفق مع **جيف ما كمان** حين رفض بشدة ادعاء ويلمان بأن التدخل العسكري في العراق قد أتي بثماره المنشودة، أو أنه كان تدخل مبررًا وأخلاقيًا، لذلك يقول: "دافعت ادارة بوش عن التدخل الإنساني في العراق بسبب زعم اسلحة الدمار الشامل، وهذه الكذبة قد تم فضحها وثبت أن مثل هذا التدخل العسكري في العراق كان غير مبرر، فأين هي أسلحة الدمار الشامل؟، وهذا لم يكن تدخل عسكري عادل بل غزو أمريكي للعراق قُتل فيه ١٠٠ الف عراقي وفر أكثر من ٢ مليون عراقي من البلاد وعاشوا كاللاجئين في البلاد المجاورة، وتدهورت أحوال المدنيين وأصبحوا أكثر فقرا وبؤسًا، ونهبت ثروات العراق وآثارها ولم يدفع نتيجة هذا التدخل العسكري العادل هذا سوى الفقراء فقط"(١٠٢).

(101) Wellman, C,H (2011): Taking Human Rights Seriously, pm 125.
(102) Mahan, Jeff (2010): Humanitarian Interventions, p, 70.

وأنا أتفق مع **ما كمان** وأعارض ما ذهب إلية **ويلمان**، لذلك فأن التدخل العسكري في العراق كان غير عادل وله مبررات وهمية نسجتها الصحافة العالمية والإعلام المُضلل الذي يتبع السلطة، ولم يراعي هذا التدخل العسكري مبدأ الضرر أو التناسب، لم يراعي سوى المصلحة والمنفعة، واذا ما كان سبب التدخل العسكري منع انتهاكات حقوق الإنسان، فأنه هو نفسه قد انتهك حقوق العراقيين وقتل المدنيين الأبرياء، أي أن الخطر علي حقوق الإنسان قبل الغزو لا يتناسب مع انتهاكات حقوق الإنسان والأضرار التي لحقت بالعراقيين بعد الغزو الأمريكي.

المطلب الخامس

الحل الأخلاقي الذي قدمه ويلمان لمعالجة معضلة اللاجئين

طالب ويلمان بضرورة تفويض مؤسسة دولية موثوق بها بما فيها الكفاية ولها سلطة كافية من حقها اتخاذ القرارات لمعالجة القضايا والمشكلات المتعلقة بالحدود واللاجئين، وتلك المؤسسة هي التي تقرر المساعدة المادية أو التدخل العسكري، ولذلك يقول ويلمان: "المؤسسة الدولية هي التي تتخذ القرارات بشأن اللاجئين، هل يجب مساعدتهم في وطنهم بالمساعدة المادية أم بالتدخل العسكري؟، وهى التي تقرر أي من اللاجئين لا يمكن مساعدتهم في وطنهم الأصلي، وهي التي تقرر ضرورة توفير مأوى لهم في خارج بلدانهم الأصلية بإنشاء مخيمات للاجئين علي الحدود أو في بلدان أخرى، وكذلك من مهام تلك المؤسسة الدولية توزيع حصص اللاجئين علي الدول الغنية الديمقراطية، ويجب علي الدول الغنية احترام قرارات تلك المؤسسة الدولية للاجئين"(١٠٣) يوضح هذا النص عند ويلمان أن الحلول التي

وكذلك أنظر **نعوم تشومسكى** (٢٠٠٧): **النظام العالمي القديم والجديد**، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، مكتبة نهضة مصر القاهرة. وذلك حين قال: "بينما كانت القذائف تمطر سماء بغداد والبصرة، أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة ستقود نظاما عالميا جديدا تتحقق فيه مصلحة البشرية واننا ندخل مرحلة جديدة واعدة في التاريخ، وبينما كانت الصواريخ تنزل على المدنيين يقول بوش: أشعر بارتياح كبير لما يحدث، لذلك فإن مثل هذا التدخل العسكري لا يعبر سوى عن مكر سياسي من الممسكين بزمام السياسة الدولية.

(103) Wellman, C. H (2011): Debating The Ethics of Immigration, Toward an International Institution With Authority over Immigration, p, 74.

(ISSN: 2536 - 9555)

قدمها لمشكلة اللاجئين هي المساعدة المادية في وطنهم أو التدخل العسكري في بلادهم واغتيال قاداتهم السياسيين، وأن الذي يتحمل المسؤولية الأخلاقية عن اللاجئين هو تلك المؤسسة الدولية، ولكن علي أرض الواقع لا وجود لمثل تلك المؤسسة الدولية، فلا يزال اللاجئين تُهدر حقوقهم أمام أعين وضمير المجتمع الدولي ولا يوجد من يحاسب الطغاة من الحكام على ما فعلوه بشعوبهم لكي ينتهي بهم المصير لاجئين بين الدول يموتون علي الحدود.

وفي موضع آخر يقول ويلمان أنه لا يوجد لدينا التزام أخلاقي بقبول اللاجئين علي الحدود، طالما نقدم لهم المساعدة الأخلاقية لا يقع علينا أي لوم أخلاقي، لذلك من حق المواطنين استبعاد اللاجئين واكراههم علي العودة لبلادهم، ومن حق شرطة الحدود ترحيلهم واستخدام الاكراه والعنف ضدهم، ولسنا مضطرين حتى لتبرير ذلك الاكراه ضدهم"[١٠٤] يوضح هذا النص عند ويلمان أنه بعد أن برر حق التدخل العسكري في الدول غير الشرعية من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان لمواطني تلك الدول، نجده يبرر استخدام المواطنين وحرس الحدود العنف والإكراه ضد اللاجئين؟. أين هي حقوق الإنسان التي يزعم أنه يحافظ عليها والتي هي سبب التدخل العسكري بالأساس لدية؟.

النقد الأخلاقي للحلول الذي قدمها ويلمان لمشكلة اللاجئين

يمكننا أن نستنتج أن الحلول التي قدمها ويلمان لمعالجة مشكلة اللاجئين قد ثبت فشلها من الناحية الأخلاقية والعملية، وذلك للأسباب الآتية:

- لم يوضح ويلمان شروط ومواصفات تلك الحكومة العالمية التي تقوم بتوزيع المسؤوليات الأخلاقية على الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة، ولم يذكر شيئا يذكر عن تلك المؤسسة الدولية.
- تحدى ويلمان القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص علي تمتع جميع البشر بحقوق وحريات متساوية دون تمييز، وعلي ذلك لم يدرك ويلمان أن المعاهدات الدولية بشأن اللاجئين مُلزمة أخلاقيًا.

(104) Wellman, C. H (2008): Freedom of Association, p, 29.

- رفض ويلمان تعزيز الحماية القانونية للاجئين، وتناسي أنهم أشخاص أكثر ضعفًا واحتياجًا وأنهم في حاجة إلي دعم عاجل، دعم مادى ونفسي بعد أن فقدوا احبائهم ووطنهم رغمًا عنهم.
- طالب ويلمان بترحيل اللاجئين واستبعادهم قسرًا، وتناسي أن تلك الترحيلات غير أخلاقية وغير قانونية ووحشية وتنتهك حقوق الإنسان للاجئين الضعفاء، كما أن ترحيل اللاجئين القسري يتعارض مع المادة ٣٣ من اتفاقية حقوق اللاجئين التي ترى "أنه لا يجوز لأية دولة أن تطرد لاجئًا أو ترده بأية صورة من الصور إلي بلده حينما تكون حياته مُهددة بالخطر إلا اذا كان هذا اللاجئ خطر علي أمن البلد الذي يوجد فيه "لذلك لم يضع ويلمان نفسه مكان اللاجئين، لذلك رأى أنه لا توجد أي مشكلة أخلاقية في إكراه اللاجئين علي العودة إلي بلدهم لأنه ببساطة لم يضع نفسه مكانهم، فأننا نجد **برادلي** يؤكد علي أن طرد اللاجئين من علي الحدود غير مقبول أخلاقيًا، فيقول: "لا يجب أن تدفع الحكومة باللاجئين للعودة إلي بلدهم، كما يجب رفض سياسة الاحتجاز للاجئين لأنها سياسة لا أخلاقية ولا يجب الضغط القسري للعودة لأنه لا توجد عودة آمنة"(١٠٥)، وكذلك يرى **لوشير وبيلنر**: "لا يجب أن يرفض البلد المضيف هؤلاء اللاجئين لأنهم لا يزالون محمين من الترحيل إلي بلدهم الأصلي بموجب اتفاقية حقوق الإنسان التي تحظر تسليم اللاجئين إلي بلدهم الذي يتعرضون فيه للتعذيب أو المعاملة المهينة"(١٠٦).
- لم يقدم ويلمان حلول دائمة للاجئين بل قدم حلولًا مؤقته وهشة، مثل تقديم المساعدة المادية الرمزية، ولكن من يضمن أن تُقدم فعلًا تلك الدول الغنية مثل تلك المساعدات المادية للاجئين، لذلك فشل ويلمان في ايجاد حلول دائمة للاجئين، وكان يجدر به أن ينادي "**بمبدأ تقاسم الأعباء**" "Burden Sharing" بين الدول الغنية، وعلي ضرورة تخصيص حصص عادلة من اللاجئين علي

(105) Bradley, Megan (2013): Refugee Repatriation, Justice, Responsibility and Redress, University of Oxford, Oxford,p,75.
(106) Loascher, G, Milner, J (2005): Protracted Refugee Situations: Domestic and International Security Implications, New york, Rout ledge, p,91.

(ISSN: 2536 - 9555)

الدول الغنية علي أساس "مبدأ تقاسم الأعباء"، وفي ذلك يؤكد **ماثيو جبني** علي: "التوزيع العادل للاجئين عبر الدول، لأنه يجب تقاسم المسؤولية الأخلاقية بين الدول الغنية"(١٠٧) كما نادى **ديفيد ميلر** "بمبدأ تقاسم الأعباء" قائلا: "يجب تقاسم الأعباء وأن تتحمل كل ولاية نصيبها العادل من عبء قبول اللاجئين"(١٠٨) وكذلك يؤكد **بيتر سنجر**: "أنه يجب أن نتقاسم الأعباء وفقا لقدرات الدول الحقيقية ويجب منع الدول الفقيرة من تحمل كل العبء تحت عدم كفاية المساعدة المالية من الدول الأكثر ثراء"(١٠٩) ومن جهة أخري، قدم **جوزيف كارنيز** اقتراح أخلاقي عملي جدير بالاهتمام والتنفيذ وهو: "أنه يجب علي الدول المجاورة القريبة من مناطق النزاع أن تفتح أراضيها لهؤلاء اللاجئين في حين أنه يجب علي الدول الأوربية أن تغطي التكاليف الأساسية لإيواء اللاجئين"(١١٠).

- ومن أهم الحلول الأخلاقية التي غفل عنها ويلمان، هي أنه لا يجب وضع عبء رعاية اللاجئين علي الدول المجاورة للاجئين لأنها بلدان فقيرة بالأساس كما في حالة الأردن التي تستقبل الالاف من اللاجئين السورين، وفي ذلك يقول **ديلان ماثيو**: "لا يجب وضع عبء رعاية اللاجئين علي الدول المجاورة وهي عموما بلدان فقيرة وهذا غير عادل وهي مشكلة أخلاقية عميقة لذلك يقع علي عاتقنا مسؤولية رعاية اللاجئين وقبولهم"(١١١).
- ومن أهم الحلول الأخلاقية لمشكلة اللاجئين والتي غفل عنها ويلمان أيضًا هي ضرورة مساعدة البلدان المضيفة للاجئين ودعم قدراتها المادية حتي تستطيع أن

(107) Gibney, Matthew (2015): Refugee and Justice Between States ،European Journal of Political Theory14(4) PP, 451-452.

(108) Miller, David (2016): Migration and Justice, A Reply To my Critics, Critical Review of International Social and Political Philosophy 20 (6) PP, 768-769.

(109) Singer, Peter (1993): Insiders and outsiders in Practical Ethics, Cambridge University Press.p.170.

(110) Quiroz, Maria Benedita /(2018): Book Review of The Ethics of Immigration by Joseph Carens In European Journal of Migration and Law ، Vol16, Issue 2, p, 308.

(111) Matthews, Dylan (2013): What Gives Us A right to Deport People, p,189.

تتكفل بمهمة حماية اللاجئين ورعايتهم وذلك بموجب "المصير المشترك"، وضرورة إعادة توطين اللاجئين وتوفير لهم احتياجاتهم الأساسية من الملاذ والمأوى والطعام، وفي ذلك يقول **جيبني ماثيو:** "يجب إعادة توطين اللاجئين في مخيمات اللاجئين وذلك بعد أن تتحمل كل دولة نصيبها العادل من عبء اللاجئين وبعد أن يتم تقاسم الأعباء بين الدول الغنية"(١١٢).

- فشل الحل الذي قدمة ويلمان لمشكلة اللاجئين والذي يتعلق بحق التدخل العسكري، وهذا ينم عن رؤية ويلمان القاصرة وجهله بالتاريخ، إلي الحد الذي لم يدرك فيه أن هؤلاء اللاجئين هم مُنتج سياستهم الغربية الفاسدة في البلاد العربية، فمثلا اللاجئين العراقيين والسورين والذين يأتوا من أفغانستان ومن جنوب أفريقيا وغيرهم من الدول العربية التي دافع ويلمان عن حق التدخل العسكري فيها بعد أن تركوها جثة هامدة، وكان الأولي بدلًا من رفضهم حق دخول اللاجئين إليهم وغلق الحدود في وجوههم أن يقدموا لهم تعويض عادل عما فعلوه بهم بالأمس من استعمار وحروب تدخل عسكري ظالمة، وذلك أنصافا للحق وللعدالة المزعومة، ومثلا نجد **جيبنى ماثيو** يقول: "لا يوجد أي حق أخلاقي في مثل هذا التدخل العسكري، وأنه يجب تقديم تعويض عادل لتلك البلاد التي تدخلنا فيها بلا وجه حق، فمثلا الجيش الأمريكي قد أضر بالأراضي الزراعية في فيتنام ودمر البنية التحتية في العراق وقتل المدنيين العراقيين وشردهم، لذلك يجب تقديم تعويض عادل لهم"(١١٣) وكذلك ادركت **شيلي كوكس** هذه النقطة حين قالت: "تتحمل الدول الأوربية الغنية واجب إنتاج الظروف التي أنتجت هؤلاء اللاجئين بسبب أطماعهم التي لا تنتهي في ثروات الشرق الأوسط، لذلك يجب تقديم تعويض عادل لهم بدلا من طردهم وترحيلهم من علي الحدود، لأن هذا يتجاهل العدالة التعويضية التي تعني إعادة الوضع إلي ما كان عليه قبل وقوع

(112) Matthew, J .Gibney (2015): Refugees and Justice Between States, pp,443-444.
(113) Matthew, J. Gibney (2013): What Give Us A Right to Deport People ، p,187.

(ISSN: 2536 - 9555)

الضـرر"[١١٤] ومـن ثـم لـم يراعـي ويلمـان مبـدأ الضـرر ولـم يسـتوعب العدالـة التعويضية، وتجاهل أن الغرب هم الذين أوجدوا مثل هؤلاء اللاجئين بسياساتهم الخبيثة، كما خان حقوق الإنسان التي تغني بها مرارًا وتكرارًا.

وصفوة القول: رفض ويلمان فتح الحدود أمام اللاجئين واعتقد أنه بدلًا من فتح الحدود يجب نقل المساعدات إليهم، كما أنه هناك حق في التدخل العسكري بدعوي حماية من تعجز عنهم حكوماتهم من أجل تأمين حقوقهم الأساسية، وكان من أشد المدافعين عن الحدود المغلقة للدولة الشرعية، وأعتقد أن للدول الشرعية حق مطلق في غلق حدودها لأجل حجج معينة قدمها، لذلك لم ينجح ويلمان في تحقيق النتيجة المثالية للدولة المستقبلة للاجئين، ولم يستطيع أن يفرق بين اللاجئين الذين يفرون من ديارهم بسبب ويلات الحروب وبين الذين يحتاجون إلي المساعدة المادية بسبب الفقر وهؤلاء هم المهاجرين الاقتصاديين، كما دعي الدول الأوربية إلي استخدام الإكراه والعنف في طرد اللاجئين ولم يأخذ حياتهم علي محمل الجد، كما لم يقدم أي مقترح بشأن الوصول إلي مخطط للتعاون العالمي وتطوير مؤسسات دولية فعالة حقة تهتم بشؤون اللاجئين وعلاج مشكلاتهم، ولم يدرك أن حق اللاجئين يتفوق علي حق الدولة في استبعادهم، وهذا من أجل حجج واهية. فماهي تلك الحجج التي قدمها ويلمان لكي يدافع عن قضية الحدود المغلقة وعن حق الدولة الشرعية في غلق حدودها حتي أمام اللاجئين؟، وهذا سيكون السؤال الأخلاقي الذي يجب الإجابة علية في المبحث الثاني، كما سنناقش تلك الحجج التي عرضها ويلمان بشكل نقدي.

المبحث الثاني: الحجج الأخلاقية التي قدمها ويلمان للدفاع عن الحدود المغلقة أمام اللاجئين

المطلب الأول: الحجة الأولي: حجة الدولة الشرعية ذات السيادة والسلطة علي حدودها

(114) Wilcox, Shelley (2012): Do Duties to Outsiders entail open Borders ? . A Reply to Wellman, p, 169.

(١)- تعريف الدولة عند ويلمان

النقد الأخلاقي لمفهوم الدولة عند ويلمان

(٢)- تعريف الشرعية وسيادة الدولة عند ويلمان

(٣)- تعريف سلطة الدولة الشرعية عند ويلمان

النقد الأخلاقي لسلطة الدولة الشرعية والأبوية عند ويلمان

المطلب الثاني: الحجة الثانية: حجة تقرير المصير

(١)- الحق في الانفصال والنقد الأخلاقي له

(٢)- الحق في استقلالية المجموعة والنقد الأخلاقي لها

المطلب الثالث: الحجة الثالثة: حجة الحق في حرية تكوين المجتمعات

النقد الأخلاقي لحجة حرية تكوين المجتمعات

المطلب الرابع: الحجة الرابعة: حجة الحق في الاستبعاد

النقد الأخلاقي للحق في الاستبعاد

المبحث الثاني

الحجج الأخلاقية التي قدمها ويلمان للدفاع عن الحدود المغلقة أمام اللاجئين

في هذا المبحث سأحاول أن أفحص الحجج الرئيسية التي قدمها ويلمان للدفاع عن موقفه بشأن أغلاق الحدود أمام اللاجئين، ومن أهم تلك الحجج، حجة حق الدول الشرعية في السيادة والسيطرة علي حدودها، وحجة حقها في الدفاع عن حقوق الإنسان، وحجة حقها في تقرير المصير الذي يتضمن الحق في الاستبعاد، وحجة حرية تكوين المجتمعات، وهدفي في هذا المبحث هو أثبات أن مثل تلك الحجج مثيرة للجدل الأخلاقي وغير متماسكة ومليئة بالأخطاء الجوهرية وكانت بحاجة إلي مزيد من الدفاع الأخلاقي عنها، لذلك كان يجب أن نتوقف عندها لتقييم المبررات الأخلاقية لها، وذلك لأنه قلل من شأن الاعتبارات الأخلاقية التي

(ISSN: 2536 - 9555)

ترفض الحق في استبعاد اللاجئين والبرهنة علي أن حججه غير مقنعة أخلاقيا وتفشل في أثبات أن للدول حق مطلق في غلق حدودها في جميع الحالات.

نادى ويلمان بأغلاق الحدود أمام اللاجئين علي أساس حجتين: الأولي تسعي إلي اثبات أن للدول الشرعية حق في تقرير المصير علي أساس سيادتها والذي يشمل حق الدول الشرعية في استبعاد الغرباء. الثاني: حق الدول الشرعية ذات السلطة في حرية تكوين المجتمعات.

الحجة الأولي: حجة الدولة الشرعية ذات السيادة والسلطة علي حدودها

ينادي ويلمان بأنه: "ليس لكل دولة الحق في تقرير المصير، ولكن فقط لكل دولة شرعية الحق في تقرير المصير وأغلاق الحدود أمام اللاجئين"(١١٥)، فما هو المقصود أولا بالدولة الشرعية لديه؟، يمكننا توضيح مفهوم الدولة الشرعية عند ويلمان علي نقطتين: **أولا:** توضيح ما هو المقصود بالدولة عند ويلمان **ثانيا:** توضيح ما هو المقصود بالدولة الشرعية.

أولا: تعريف الدولة عند ويلمان:

يجادل ويلمان بأنه: "توجد الدولة حيث توجد حكومة قادرة علي القيام بمثل هذه السيطرة السياسية والقانونية علي ولاية قضائية معينة وهي ملزمة بالوفاء بحقوق الإنسان لجميع مواطنيها، ولا تلتزم الدولة إلا بجميع الأعضاء الموجودين داخل حدودها لذلك فأن الدولة هي مؤسسة سياسية ذات سلطة محدودة وهي في جوهرها مشروع قضائي، ويجب علي الدولة أن تحترم الرغبات المشتركة لأبنائها، وتعلو الدولة علي أي شيء حيث يتلاشى ويذوب فيها شخصية أفرادها بخلاف ما رأى أرسطو"(١١٦).

(115) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, p, 65.
(116) Blake, Michael (2013): Immigration, Jurisdiction and Exclusion, p,28.

واللافت للنظر، أن ويلمان يقول أن: "السبيل الوحيد للوصول إلى أكمل صور الحياة هي الدولة، كما أن فوائد التعاون المجتمعي لا تعد متاحة إلا من خلال دولة سياسية، وتبرر فوائد هذه الدولة الإكراه الذي يحدث من الدولة بواقع سلطتها"(١١٧).

ويري ويلمان في مقالته: "نحو نظرية ليبرالية للالتزام السياسي" عام ٢٠٠١: "أن أهم وظيفة تقوم بها الدولة هي حفظ الأمن وأغلاق الحدود من خلال القانون، فهناك صلة وثيقة بين الدولة والقانون، لأنه لا يتوفر الأمن والأمان إلا من خلال المحافظة على القانون، فاحترام القانون وطاعته هو احترام الدولة، كل شخص مُلتزم بطاعة القوانين العادلة للدولة الشرعية لأن السماح للبعض بانتهاك القانون في حين أن الكثيرون لا يفعلون ذلك يعد أمر غير عادل، كما أنه يجوز للدولة استخدام الإكراه في حالة التمرد والعصيان وعدم الطاعة للقوانين، كما يجوز للدولة إجبار ناخبيها (بدون موافقتهم) إذا كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ كل فرد في الولاية الاقليمية للدولة من مخاطر حالة الطبيعة، أي أن الدولة ضرورية لإنقاذنا جميعًا من مخاطر حالة الطبيعة"(١١٨) يوضح هذا النص عند ويلمان أن الدولة هي القانون جوهريًا وأن القانون هو الدولة في جوهرها، وأنه لا يوجد انفصام بينهما وهذا بالطبع يمهد للاستبداد.

يرى أرسطو أن الدولة ليست وحدة مطلقة مجردة ذات طبيعة تذوب فيها الفردية ولكن على العكس فهي تشكل مركبا من أجزاء مختلفة بحيث يكون لكل واحد من هذه الأجزاء أي الأفراد شخصيته الفردية المستقلة ووجوده الخاص الذي لا يتلاشى في الكل الاجتماعي المطلق.

محمد علي أبو ريان: تاريخ الفكر الفلسفي، ج٢، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ٢٢٥.

(117) Wellman, C. H (1996): Liberalism, Samaritanism, and Political Legitimacy, Philosophy, Public Affairs 25 (3), PP, 223-224.

(118) Wellman, C. H (2001): Toward a Liberal Theory of Political Obligation, Ethics, 111, (4), PP, 751-752.

(ISSN: 2536 - 9555)

ومن جهة أخرى، دعي ويلمان كل مواطن للامتثال لقوانين الدولة من أجل السماح للدولة القيام بكل وظائفها وواجباتها الضرورية، وأن هناك حق للدولة في فرض العقوبة من أجل تحقيق العدالة والحفاظ علي الدولة، كما أن هناك جانب أخلاقي للعقوبة من قبل الدولة"[١١٩] ويمكننا أن نستنتج أن الدولة توجد عند ويلمان حيث توجد حكومة قادرة علي حماية حقوق مواطنيها وبالمثل يجب أن يطيع هؤلاء المواطنين قوانين تلك الدولة التي تحميهم.

كذلك، دافع ويلمان عن سلطة الدولة الأبوية مع مواطنيها وحقها في استخدام الإكراه، فمثلا يقول ويلمان: "يجوز للدولة أن تستخدم الاكراه واجبار مواطنيها دون موافقتهم، اذا ما كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ الجميع"[١٢٠] وعلاوة علي ذلك يري ويلمان أن الدولة تقدم فوائد وفي نفس الوقت تفرض تكاليف غير معقولة علي من تجبرهم من مواطنيها، لذلك يقول: "يجوز للدولة إجبار ناخبيها بدون موافقتهم إذا كانت هذه هي هذه الطريقة الوحيدة لإنقاذ كل فرد في الولاية الإقليمية للدولة من مخاطر حالة الطبيعة والفوضى، أي أن الدولة السياسية ضرورية لإنقاذنا جميعا من مخاطر حالة الطبيعة"[١٢١]. وكذلك يقول ويلمان في موضع آخر: "أن الدول لها ما يبررها في إكراه رعاياها لأن القيام بذلك ضروري لإنقاذهم من مخاطر حالة الطبيعة"[١٢٢].

(119) Wellman, C.H (2017): Is The Ethical Right To Obey The Law?, Cambridge University Press, p,96.

And see, wellman, C, H (2017): Rights Forfeiture and Punishment, 1 st Edition, Oxford University Press, p, introduction .

(120) Wellman, C. H (2011): A liberal Theory of International Justice, P, 15.

(121) Wellman, C.H (2006): A Defense of Secession and Political Self – Determination. P,129 and see wellman, C. H(2009): Aduty to obey the Law: for or Against? Law and Philosophy 28 (1): PP, 101-102.

(122) Wellman, C. H (1995): A defense of Secession and Political Self – Determination, Philosophy and Public Affairs24(2): PP, 167-168.

النقد الأخلاقي لمفهوم الدولة عند ويلمان

اذا ما كان ويلمان قد رأى أن الدولة لها سلطة مطلقة علي حدودها، نجد **مايكل بليك** يرفض سلطة الدولة المطلقة على الحدود كما يعارض الطاعة العمياء لقوانين الدولة، ويقرن طاعة القانون بعدالة القوانين فقط، ولذلك يقول: "أن الدولة لها سلطة محدودة علي حدودها ومع ذلك فهي مجتمع اقليمي وقانوني وتكون قوانين الدولة فعالة حينما تكون عادلة فقط، حينئذ يجب أن يكون لها حكومة قادرة علي ممارسة سلطتها"(١٢٣).

واذا ما كان ويلمان قد تأثر بتشبيه مايكل الزير في أن "المجتمعات مثل الأندية"، فإن هذا التشبيه يعبر عن أمران، الأول، لم يستفيد ويلمان من النقد الذي قدمه **ديفيد هيدسون** لموقف مايكل الزير، وذلك حين قال هيدسون: "من الصعب تصديق هذه الحجة، فلا يوجد تشابه بين الدول مع الأندية، بسبب الطبيعة المختلفة لكل منهما"(١٢٤) الثاني: لم يستطيع ويلمان أن يفرق بين الدولة والمجتمع، في حين قدم Kukathas تفرقة واضحة بين الدولة والمجتمع، وذلك حين قال: "يختلف المجتمع عن الدولة، فالمجتمع كما قال جون رولز هو نظام عادل للتعاون مع مرور الوقت من جيل لآخر، أي أنه نظام موسع للتعاون الإنساني، نظام لا ينتهي بحدود سياسية، ولكنه موجود بشكل مستمر من خلال الجماعات والأفراد الذين يتعاونوا معًا لإنتاج ثمار عملهم، لذلك فأن المجتمع هو شبكة للتعاون وسيظل موجود بغض النظر عن من يدخل أو من يخرج منه، فالمجتمع موجود بشكل مستقل عن الحدود السياسية التي تميز الدولة عن الأخرى"(١٢٥).

(123) Blake, Michael (2013): Immigration, Jurisdiction and Exclusion, p, 29.
(124) Hudson ،James . L (1986): The Philosophy of Immigration, The Journal of Libertarian Studies 8, Vol 1, No.1PP, 57-58.
(125) Kukathas, Chandran (2010): Expatriatism, The Theory and Practice of open Borders, Singapore Management University, State University Press, P, 663.

(ISSN: 2536 - 9555)

وعلي هذا فأن الدولة عند Kukathas ليست مصدرا للسيطرة علي الحدود كما اعتقد ويلمان ولكنه المجتمع السياسي الذي ينبع منه حق تقرير المصير، ولذلك يقول: "يعد المجتمع السياسي من وسائل السيطرة علي الحدود، فالدولة ليست مصدرًا للسلطة كما أنها ليست ضرورية للحفاظ علي المجتمع، فالمجتمع هو الذي يحافظ علي الدولة، لذلك فأن القول أن الدولة هي منبع تقرير المصير يعد قضية خيالية"(١٢٦).

ويمكننا أن نستنتج أن ويلمان دافع عن الدولة وأنها مصدر للسلطة والسيادة في حين دافع كيكوس عن المجتمع وأنه هو الأساس في حق تقرير المصير وحرية تكوين المجتمعات.

ثانيا: تعريف الشرعية عند ويلمان

يري ويلمان أن الشرعية تعني قدرة الدولة علي حماية حقوق الإنسان للأشخاص الموجودين بداخلها بشكل ملائم وأن تحترم حقوق الإنسان لمواطنيها، وفي ذلك يقول ويلمان: "تصبح الدولة شرعية اذا ما احترمت حقوق الإنسان بشكل كاف الخاصة بناخبيها وأدت الوظائف المطلوبة منها بنجاح، وحينما تقوم بمهمة تبرير قوتها القسرية، كذلك تصبح الدولة شرعية اذا ما استطاعت أن تجعل مواطنيها يعيشوا حياة كريمة وكانت قادرة علي حماية اعضائها من التهديدات المتكررة"(١٢٧).

ويوضح ويلمان معنى الشرعية السياسية بأنها: "تعني الشرعية السياسية الحفاظ على حقوق المواطنين والجماعات الانفصالية، مع التزامنا جميعًا بطاعة القانون"(١٢٨).

(126) Ibid, p, 665.
(127) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, Oxford University Press, Oxford, P, 13. 32.
(128) Wellman, C. H (2013): Liberal Rights and Responsibilities: Essays On Citizenship and Sovereignty, OUP, USA, P, 76.

في حين تصبح الدولة شرعية عند **ديفيد ميلر** حينما يكون لها هوية وطنية مشتركة في إطار ثقافي معين"[١٢٩]، في حين تصبح الدولة شرعية عند **جون رولز**: "حينما تضمن الحقوق الإنسانية الأساسية لكل شخص بغض النظر عن وضعه الأصلي"[١٣٠] ويتشابه ويلمان مع وجهة نظر **راينر بوبوك**، حين قال: "إن الدولة الشرعية هي الملزمة بحماية حقوق الإنسان لأولئك الذين يقفون ضمن اختصاصها الاقليمي، فالدولة ليست ملزمة بالدفاع عن حقوق الإنسان للأشخاص الذين يقفون خارج حدودها"[١٣١].

وعلي هذا، يؤكد ويلمان علاقة الدولة الشرعية بالحفاظ علي حقوق الإنسان، فيقول: "الدولة الشرعية تتمتع بالشرعية والسلطة اذا ما كانت تحمي حقوق مواطنيها بشكل ملائم"[١٣٢].

ويمكننا أن نستنتج أن ويلمان دافع عن حقوق الإنسان في مجتمعه وليس حقوق الإنسان العالمية لأن الدولة الشرعية هي التي تلتزم بحماية حقوق الإنسان للأشخاص الخاضعين لولايتها الاقليمية فقط، وكأن الدولة تصبح شرعية حينما تراعي حقوق مواطنيها فقط الذين هم داخل حدودها أما حينما تنتهك حقوق الأشخاص الذين يقفون خارج حدودها فتصبح كذلك دولة شرعية!، لذلك فهذه حجة غير معقولة وغير قابلة للتصديق، ولا يوجد من يساندها لأنها تقوم علي أساس أناني فقط نابع من التزامه بالقومية المتطرفة التي تجعل الأولوية للمواطنين، ورفض الأخلاق العالمية والعولمة.

(129) Miller, David (2000): Citizenship and National Identity, Cambridge, University of Cambridge Press, p, xxx.
(130) Rawlz, J. (2012): Regimes and Human Rights, Oxford University Press, Oxford, P, 196.
(131) Baubock, Rainer (2009): Global Justice, Freedom of Movement and Democratic Citizenship, European Journal of Sociology 50 (1). P, 21.
(132) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, P, 23.

(ISSN: 2536 - 9555)

ومن جهة أخري، يرى ويلمان أن الدولة الشرعية هي التي تتمتع بالسيادة والسلطة، فما هو المقصود بسيادة الدولة الشرعية وسلطتها؟.

ثالثا: تعريف سيادة الدولة الشرعية عند ويلمان

يري ويلمان أن سيادة الدولة تعني: "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد، وهي السيادة القانونية للدولة علي شؤونها الداخلية في حق تقرير المصير الذي يتضمن عدم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة ذات السيادة ويمكننا الرجوع إلى توماس هوبز وهيجل في هذا الصدد"(١٣٣).

يمكن فهم السيادة عند ويلمان علي أنها حق الدولة في تقرير المصير، أي أنه يجوز للدولة أن تحكم أراضيها بما تراه مناسبا دون تدخل الوكالات الخارجية، ويقول ويلمان: "أن السيادة هي حق وسلطة الدولة على نفسها دون أي تدخل من هيئات خارجية، وممارسة السلطة من قبل الدولة على شعبها، والدولة التي تتميز بالشرعية هي التي لها حق أخلاقي في ممارسة هذه السلطة وتمارس سلطتها في اتخاذ القرارات، وعلي الأشخاص احترام تلك القرارات ويجب علي الأفراد احترام

(133) Wellman, C. H (2005): Taking Human Rights Seriously, 20 (1) ،p, 122.

يرى **توماس هوبز** أن الدولة لها السيادة على كل التجمعات الإنسانية الأخرى، وعدم وجود دولة يعني العودة إلى الحياة البربرية، ولن يكون سوى الفوضى وما يعقبه من عدوان، لذلك فلا خيار أمام المواطنين. محمد طه بدوي: أصول علوم السياسة، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٦٦، ص٢٥٥.

لقد كان هوبز مقتنعا بضرورة استخدام القوة والإكراه بدرجة كبيرة، ورأى أن القانون يعبر عن إرادة الحاكم الذي يمثل الدولة.

امام عبد الفتاح أمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص٣٨٣.

كما قدس هيجل الدولة وأضفى عليها قيمة فوق قيمة المجتمع، لذلك مجد هيجل الدولة وجعلها تسمو مرتبة ومقاما على الأفراد المكونين لها، فالدولة مصدر كل القيم الأخلاقية، ولا تقوم للمجتمع قائمة بدون الدولة.

جورج سباين: تطور الفكر السياسي، الكتاب الرابع، دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ص٨٦٤.

قوانين الدولة وقواعدها، ويجب الامتناع عن التدخل في قرارات الدولة لأنها تحكم بشكل قسري"(١٣٤).

ولقد تأثر ويلمان بدفاع ككل من توماس هوبز ومايكل الزير في دفاعهما عن سيادة الدولة، وفي ذلك يقول: "يشير مصطلح السيادة إلي حزمة من السلطات السيادية ووضع القواعد القانونية وتطبيقها والفصل فيها داخل منطقة معينة محددة والقدرة علي شن حروب للدفاع عن النفس والقدرة علي الدخول في معاهدات واتفاقيات ملزمة والقدرة علي التحرر من التدخل الخارجي والقدرة علي الحفاظ علي أراضي الدولة"(١٣٥) ويشير ويلمان أنه يقصد بسيادة الدولة: "أن نترك أمر اتخاذ القرارات للدولة لأن قراراتها مستنيرة، ويجب أن نعترف بالسلطة الأبوية للدولة في اتخاذ القرارات، وهناك سبب منطقي لاحترام هذه القرارات، وهذا عندما يتعلق الأمر بالقرارات الأبوية، لذلك لا يجب أن نعترف بالفردانية أو قيمة الحرية، لذلك فأن سيادة الدولة حق أساسي غير قابل للاختزال"(١٣٦).

وترى **شيلي كوكس** أن مبدأ الدولة الشرعية ذات السيادة هو الذى خدع ويلمان فتوهم أن للدولة حقا غير محدود في السيطرة علي الحدود ورفض قبول اللاجئين والفقراء، لذلك فالدولة ذات السيادة هي التي تقدس الحدود المغلقة وترفض حق حرية الحركة الدولية"(١٣٧).

ولقد تساءل ويلمان، هل يجب علينا أن نحترم سيادة الدولة التي لا تحترم **حقوق الإنسان***(١٣٨) وكانت الاجابة بلا، لأن الدول التي لا تحترم حقوق

(134) Wellman, C. H and Andrew Altman (2009): A liberal Theory of International Justice, p, 176.
(135) Wellman, C. H (2005): A Theory of Secession, New york, CUP, p, 57.
(136) Wellman, C.H (2011): A Liberal Theory of international Justice, p,35.
(137) Wilcox, Shelley (2007): Immigrant Admissions and Global Relations of Harm ،Journal of social Philosophy 38 (2): PP, 286-287.

(١٣٨) **حقوق الإنسان***: هي مجموعة من الحقوق المعنوية والفردية والتي تتميز بصلتها باحتياجات الإنسان كما أنها وسائل الحماية اللازمة لقيادة حياة إنسانية لائقة إلي الحد الأدنى في المجتمع الحديث، ويجب

(ISSN: 2536 - 9555)

الإنسان ليست دول شرعية ولا تستحق السيادة ويحق لنا التدخل العسكري من أجل تجنب حدوث العديد من انتهاكات حقوق الإنسان علي أراضيها، فالوظيفة الأساسية للدولة هي حماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة لأبنائها"[١٣٩].

واذا ما كانت الوظيفة الأساسية للدولة عند ويلمان هي حماية حقوق الإنسان لمواطنيها فقط، فلماذا يقر بشرعية التدخلات العسكرية في البلدان الأخرى من أجل حماية حقوقهم الإنسانية؟.

ويمكننا أن نستنتج من هذه النصوص عند ويلمان الآتي:

١) تصبح الدولة شرعية وذات سيادة حينما تؤدي وظائفها المطلوبة منها بشكل مثالي، وهي حماية حقوق الإنسان لمواطنيها فقط.

٢) تحتفظ الدولة الشرعية بحق السيادة طالما أنها تحترم حقوق الإنسان لمواطنيها فقط.

٣) لا يجوز التدخل العسكري في الدولة الشرعية ذات السيادة طالما أنها لا تنتهك حقوق مواطنيها. إذن تطغي حقوق الإنسان علي سيادة الدولة، وهناك فجوة بين حقوق الإنسان وسيادة الدولة.

ويمكننا تقديم النقد الأخلاقي لسيادة الدولة وحقوق الإنسان، بأنه اذا ما كان ويلمان قد رأى أن هناك نزاع بين حقوق الإنسان وسيادة الدولة ورأى أنهما متعارضان تمامًا ولم يحاول أن يسد الفجوة بينهما، في حين أستطاع بعض

علي كل دولة أن تحمي حقوق ناخبيها وأن تأخذ حقوق الإنسان علي محمل الجد، وهي عبارة عن مجموعة من الحقوق التي يجب احترامها وحمايتها من أجل الحصول علي حياة كريمة.

Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, p, 84.

ويرى ميلر أن حقوق الإنسان هي مجموعة من الحقوق التي توفر الشروط لحياة إنسانية لائقة، وهي تنظم الغلاقة بين الدول والمهاجرين، أو بين الدول والمواطنين، ومن أهم هذه الحقوق، الحق في السلامة والحرية والحياة والحماية من المعاملة غير الإنسانية مثل التعذيب والعبودية.

Miller, Borders (2012): Regimes and Human Rights, Law, Ethics and Human Rights 7(1) P, 18-19.

(139) Wellman, C. H (2011): Taking Rights Seriously, p, 125.

الفلاسفة حل لغز هذا التناقض بجعل سيادة الدولة ليست مطلقة ولكن سيادة ديمقراطية، وذلك علي النحو الآتي: "هناك نزاع بين حقوق الإنسان والسيادة، وذلك لأن حقوق الإنسان تعبر عن مصلحة جميع البشر بينما تعبر عن السيادة عن مصلحة المواطنين فقط، وهناك تناقض بين المصلحتان، ويمكن التوفيق بينهما ببناء الأسس النظرية للسيادة الديمقراطية"(١٤٠).

رابعا: تعريف سلطة الدولة الشرعية عند ويلمان

يشير ويلمان إلي أن الدولة الشرعية هي التي تتمتع بالسلطة علي أعضائها اذا ما كانت تحمي حقوقهم بشكل مُرضي، وقد تستخدم هذه السلطة الإكراه من جانب الدولة حينما يكون ذلك الإكراه ضروريًا لضمان حقوقهم الأساسية الإنسانية بشكل كاف، وفي ذلك يقول ويلمان: "تعني سلطة الدولة أن الدولة تستخدم الإكراه في اتخاذ القرارات في نهاية المطاف علي السكان في مجموعة واسعة من المسائل، وذلك اذا ما كانت الدولة تتميز بالشرعية فأن لها حق أخلاقي في ممارسة هذه السلطة علي أفرادها، وعلي المواطنين احترام قرارات الدولة وطاعتها"(١٤١)، ومن ثم أقر ويلمان أن "الإكراه والاستغلال مسموح بهما أخلاقيًا في بعض الأحيان، لذلك فأن الدولة تحذر حرية الحركة الدولية"(١٤٢).

وكذلك تعني سلطة الدولة أن الدولة لها حق أخلاقي في تقرير المصير طالما أن الدولة تحترم حقوق الإنسان وكذلك يحق للدولة التدخل في حياة مواطنيها طالما أن مثل ذلك التدخل من أجل المصلحة العامة وتكمن سلطة الدولة في تقرير المصير الجمعي الذي يعبر عن غياب الأبوية الاستعمارية لذلك فللدولة

(140) Weinert, S. Matthew (2007): Bridging the Human Rights Sovereignty Divide: Theoretical Foundations of a Democratic Sovereignty, Human Rights Review 8(2): 26-27.
(141) Wellman, C.H (2017): Is The Ethical Right To Obey The Law, p, 98.
(142) Wellman, C. H (2009): Political Coercion and Exploitation, A Theory of Secession, ch 6, p, 498.

(ISSN: 2536 - 9555)

سلطة أبوية علينا، فالعلاقة بين الفرد والدولة تشبه العلاقة بين الطفل والوالدين، وكما يرسم الوالدين الطريقة المناسبة لتربية أطفالهم، فكذلك ترسم الدولة لمواطنيها الطريقة المناسبة لهم، وهذا يفسر سيادتها الأبوية علي مواطنيها"(١٤٣).

والجدير بالذكر هنا، أن ويلمان اعتقد أنه لم يدافع عن سلطة مطلقة للدولة، بل دافع عن سلطة مشروطة للدولة، سلطة مشروطة باحترام حقوق الإنسان لمواطنيها، ولكن أين احترام حقوق الإنسان مع دولة تمارس الإكراه والعنف والسلطة الأبوية على اختيارات مواطنيها، ومن جهة أحرى، نادى ويلمان بضرورة اختراق سيادة الدولة التي لا تحترم حقوق مواطنيها، ومعاقبتها دوليًا، وفي ذلك يقول: "يمكن اختراق سيادة الدولة التي ترتكب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب وعدوان ويمكن معاقبتها من خلال المحكمة الجنائية الدولية ICC، وهي أول محكمة جنائية دولية مصممة للمساعدة في محاربة الدول لكي لا تفلت من العقاب، وتلك المحكمة هي إنجاز سياسي هائل، ولكن أظهر بناء القانون الجنائي الدولي بشكل عام أن فلاسفة القانون والمنظرين السياسيين لم يقدموا بعد أي تبرير أخلاقي مُرضي لنظام قانوني فوق وطني يتمتع بالسلطة لاختراق سيادة الدولة الظالمة عمليًا ونظريًا، أو أي طريقة لعقاب تلك الدولة المنتهكة لحقوق مواطنيها"(١٤٤)، وعلي هذا طالب ويلمان باختراق سيادة الدولة المنتهكة لحقوق مواطنيها ومعاقبتها من قبل المحكمة الجنائية الدولية، ولكن هل المحكمة الجنائية الدولية تحارب الظلم فعلا اللاحق بالشعوب بعد ظلم حكامها لها، وأين كانت في مجازر الصرب ومجزرة سربنيتشا وجرائم الإبادة الجماعية للمسلمين في اقليم كشمير !.

(143) Wellman, C. H (2005): A Theory of Secession, New York, p, 187.and see . Wellman, C. H (2011): Taking Human Rights Seriously, PP, 122-123.

(144) Wellman, C. H (2011): Piercing Sovereignty, A Rationale For International over, p, 43.

ومن جهة أخري، فقد أيد ويلمان نظام القانون الدولي الجنائي ورأى أنه أمر مرغوب فيه، لذلك يقول: "تكمن أهمية القانون الجنائي في ملاحقة حالات الانتهاكات المنظمة والمنهجية لحقوق الإنسان أمام محاكم أخري غير تلك التابعة للدولة التي وقعت فيها تلك الانتهاكات، وعلي هذا تكمن أهمية القانون الدولي الجنائي في حالات الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان، لأن تلك الانتهاكات لها آثار ضارة تمتد آثارها الضارة عبر الحدود إلي الدول الأخرى غير تلك التي ارتكبت تلك الانتهاكات وتؤدي إلي تدفقات اللاجئين، لذلك فأن أي دولة ترتكب فيها انتهاكات حقوق الإنسان من جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية يجب أن تمتثل للقانون الجنائي الدولي، أي أن سيادة الدولة لا تحميها من محكمة العدل الدولية حينما ترتكب جرائم في حق شعبها"(١٤٥).

النقد الأخلاقي لسلطة الدولة الأبوية عند ويلمان

لم يحترم ويلمان الاستقلالية الفردية لأنها تتعارض مع التدخلات الأبوية والإكراه من جانب الدولة، فالاستقلالية الفردية تقف أمام الأبوية غير المقيدة، كما أيد الإكراه باستخدام القوة والعنف أمام اللاجئين وهذا يقلل من حرية الفرد وغير مُبرر أخلاقيًا، ويرى **جون هاسبرس** "أن الأبوية تنطوي علي التدخل في أفعال الشخص بقصد تعزيز مصلحة الشخص، فالأبوية تنطوي علي عدم احترام الاستقلالية، ولا يتم احترام الاستقلالية إلا عندما تُرفض الأبوية"(١٤٦).

لم يوضح ويلمان الأسباب والمبررات الكافية التي تسمح للدولة بالتدخل في قرارتنا الفردية، ولم يدرك أن هذا يمهد للدولة المستبدة، ولقد تساءل **كريستوفر فريمان**، لماذا نعتقد أن الحكومة هي التي لديها القرار السليم الصحيح، وفي ذلك يقول: "أن علينا أن

(145) Wellman, C.H (2011): A liberal Theory of International Justice، International Criminal Law, P, 11.
(146) Hospers, John (1998): The Libertarian Argument Against Open Borders, Journal of Libertarian Studies 13, P, 156.

(ISSN: 2536 - 9555)

نحكم علي المخاطر التي قد تنجم عن سوء استخدام سلطة الدولة في قمع الغرباء، كما أنه لا يجب علي الدولة أن تتدخل في مشاريعنا وحريتنا"(١٤٧).

لم يستطع ويلمان أن يدرك أن سلطة الدولة لا تتفوق على الكثير من الحقوق مثل حق حرية الحركة الدولية وحقوق المساواة بين جميع البشر وحق تكافؤ الفرص وحقوق اللاجئين، واذا ما كان ويلمان قد رأى أن سلطة الدولة غالبًا ما يتم فرضها قسرًا وبالإكراه علي الأشخاص الذين يقفون علي الحدود، فأن **سارة فاين** تري "أن هذا غير أخلاقي وأن سلطة الدولة ضعيفة أمام حق حرية الحركة وأمام المساواة الأخلاقية لكل الناس وأمام حقوق اللاجئين"(١٤٨).

لم يستطع ويلمان أن يدرك أن سلطة الدولة تصبح ضعيفة وهشة حينما تستخدم الإكراه والسلطة الأبوية وترفض الاستقلالية الفردية، وأنه حينما تكون تلك السلطة عادلة، فلا تحتاج الحكومة إلى ممارسة الإكراه أو الإجبار، ويستكشف **جوزيف راز** في الفصل الثالث بعنوان "سلطة الدولة من كتابة "أخلاقية الحركة"، عام ١٩٨٦ أن: "هناك تبرير طبيعي لسلطة الدول، ويوافق الأفراد علي سلطة الحكومة حينما تكون عادلة ومعقولة لذلك يحترمون قوانينها ويخضعون لتلك السلطة الأبوية بإرادتهم، واحتمال الموافقة يزيد من احتمال سلطتها ولكن لا يجب أن تستخدم الحكومات الإكراه Coercion، وأن تمنع الاستقلاليةِ Autonomy، لأنه حينما تستخدم الدول الإكراه وتمنع استقلالية الأفراد تصبح خاطئة أخلاقيًا وسلطتها هشة"(١٤٩) يوضح هذا النص عند جوزيف راز أنه رفض الإكراه الذي تمارسه الدولة ضد المواطنين وضد الغرباء في حين قبله ويلمان وبرره وجعل سلطة الدولة مطلقة، لذلك يقول راز: "هناك

(147) Freeman, Christopher and Javier Hidalgo (2016): Liberalism or Immigration Restrictions, But Not Both, Journal of Ethics, Social Philosophy, Vol10, No, 1.

(148) Fine, Sarah (2013): The Ethics of Immigration, Self Determination and The Right To Exclude ،P, 65.

(149) Raz, Joseph (1986): The Morality of Freedom, Right Based Moralities, Oxford University Press, p, 176.

حقوق قوية ضد الإكراه لأن الاستقلالية لا تتطلب فقط خيارات بل خيارات مقبولة، اذن الإكراه يتعارض مع استقلالية الأفراد، ويجب أن يتمتع الأفراد بالقدرة علي الحكم الذاتي والاستقلالية، والشخص المُستقل هو الذي يتمتع بعدم الإكراه والحرية السياسية، والحكم الذاتي يتفق مع مبدأ الضرر، كما أن الإكراه ينطوي على انتهاك الإرادة الحرة للفرد، وقد ينطوي الإكراه على إلحاق الألم الفعلي وإجبار الفرد باستخدام القوة أو التهديد أو لي الذراع، وهو يحتوي على تقييد إرادة الآخرين، وهو يشير إلي القوة التي تمتلكها الدولة ضد سكانها"[١٥٠]، ومن جهة أخرى، قدم **أرش أبي زادة** العديد من الانتقادات الأخلاقية لسيادة الدولة وحقها في أغلاق حدودها أمام اللاجئين، وأنه يجب اللجوء لقيم المساواة وحقوق الإنسان وحق حرية الحركة الذي هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وذلك اذا ما أردنا نصرة الحق والعدالة الدولية، لذلك يجب تدعيم النقاش الموضوعي الأخلاقي الذي يدعم السيادة الشعبية بدلا من سيادة الدولة"[١٥١].

الحجة الثانية: حجة الحق في* تقرير المصير[١٥٢]

يري ويلمان أن من حق الدولة الشرعية استبعاد الغرباء الوافدين دون موافقة من هم داخل حدودها الاقليمية، من أجل حق تقرير المصير Self– Determination،

(150) Ibid, and see, Anderson, Scott. (2018): Towards a Better Theory of Coercion for it, The University of Chicago, P, 148.

(151) Abizadeh, Arish (2010): Closed Borders, Human Rights and Democratic Legitimation, P, 32.

[١٥٢] **حق تقرير المصير:** هو مصطلح في القانون الدولي يعني منح الشعب أو السكان المحليين إمكانية أن يقرروا شكل السلطة التي يريدونها وبدون تدخل خارجي، وهو يعني حق الشعب في تقرير مصيره بدون تدخل أو إكراه خارجي، ويمكن اعتبار تقرير المصير رد فعل علي الامبريالية التوسعية ويعني موافقة الشعب المحكوم علي الحكومة التي تحكمه، ولقد نمى حق تقرير المصير مع حركات القومية وبعد عملية إنهاء الاستعمار، لذلك فإن حق تقرير المصير يهدف إلي انهاء الاستعمار. ومن أبرز المدافعين عن حق تقرير المصير الوطني، جوزيف راز ومايكل الزير.

Buchanan, Allen (2002): Justice, Legitimacy and Self –Determination of Peoples, Community, Natation and State In World, Lynne Reiner Publishers, P, 16.

(ISSN: 2536 - 9555)

لذلك يقول ويلمان: "أن حق تقرير المصير قوي بما فيه الكفاية، ويكفي ويفوق الضرر الذي يحدث للغرباء عند طردهم من علي الحدود"(١٥٣) ويوضح ويلمان سبب اهتمامه بحق تقرير المصير وأنه بدافع الاستقلال السياسي للمواطن، وفي ذلك يقول: "يرجع سبب اهتمامنا بحق تقرير المصير، إننا نهتم بحق الاستقلال السياسي للمواطنين واحترام حق المواطنين في تحديد مستقبلهم السياسي"(١٥٤)، ولكن كيف يدافع ويلمان عن الاستقلال السياسي للمواطن ولا يدافع عن حرية المواطن ويقبل الإكراه والاجبار والسلطة الأبوية التي تقيد اختياراته، أليس في هذا تناقض كبير!.

ومن جهة أخرى، دافع ويلمان في كتابه "الحقوق الليبرالية والمسؤوليات"، في الفصل التاسع "الهجرة وحرية الانفصال"، عن حق تقرير المصير الجماعي، وهذه الحجة تنطوي علي ثلاثة أسس أساسية، وهي، حق الدولة الشرعية في تقرير المصير السياسي، حرية تكوين المجتمعات هي جزأ لا يتجزأ من تقرير المصير، تشمل حرية تكوين المجتمعات، الحق في رفض الارتباط بالآخرين والحق في الاستبعاد(١٥٥).

ومن الغريب أن ويلمان يؤكد على أن حق تقرير المصير يعتمد علي حماية احترام حقوق المواطنين وهو يرفض الحرية الفردية للمواطنين في نفس الوقت بسبب سلطة الدولة الأبوية، وعلي عكس مقولة هيجل "تخضع الدول أخلاقيًا لحقوق الأفراد"، فإننا نجد ويلمان يقول: "لا تخضع الدول لحقوق الأفراد، وأن حقوق الأفراد لا تحد من الممارسة الشرعية لسلطة الدولة في تقرير المصير، كما أن حق تقرير المصير هو حق جماعي بطبيعته وغير قابل للاختزال بالحقوق

(153) Wellman, C. H (2011): A liberal Theory of International Justice, P, 84.
(154) Ibid, P, 78.
(155) Wellman, C. H (2013): Liberal Rights and The Responsibilities, ch9, Immigration and the Freedom of Association, p, 36.

الفردية للأشخاص"[١٥٦]، وذلك لأن ويلمان رأى أن" حق تقرير المصير حق جماعي لا يمكن اختزاله وليس حق فردي"[١٥٧].

ومن جهة أخري، ميز ويلمان بين الدول الشرعية وغير الشرعية، وخلص إلي أنه لا يحق تقرير المصير إلا للدول الشرعية بموجب السيادة علي أراضيها، واذا ما كانت الدولة تحترم حقوق الإنسان يحق لها شرعا حق تقرير المصير ويتضمن الحق في السيطرة علي الحدود والحق في الاستبعاد والحق في الانفصال"[١٥٨].

*** الحق في الانفصال**[١٥٩]

يشير ويلمان إلي أن هناك مخاوف مؤسسية بشأن تصميم قوانين دولية تسمح بالطلاق السياسي من جانب واحد، بغض النظر عن أن الحق في الانفصال هو حق من حقوق تقرير المصير، وسبب الخوف من الانفصال سنجده في عبارة ويلمان التالية: "من خلال التهديد بالانفصال ستكون الأقليات قادرة علي استغلال المواطنين بما يتجاوز نصيبهم العادل من صنع فوائد التعاون السياسي، مع أنه يحق للجماعات الانفصالية الانفصال عن الدولة الشرعية"[١٦٠].

ولقد دلل ويلمان علي حق تقرير المصير "بالحق في الانفصال" " The Right To Secession"، وقدم شروط الانفصال، لذلك يقول: "يوجد حق أخلاقي للجماعات الانفصالية في الانفصال حتي لو كانت تسعي إلي الانفصال عن

(156) Wellman, C. H (2009): A liberal Theory of International Justice, P, 225.
(157) Wellman, C. H (1995): A Defense of Secession and Political self Determination, P, 167.
(158) Wellman, C. H (2009): A theory of Secession, Cambridge University Press, P, 27.
(١٥٩) **الحق في الانفصال:** هو انساب مجموعة من كيان أكبر حجما، كيان سياسي بشكل خاص، فهو عملية تبدأ بمجرد إعلان ما فعل الانفصال (علي سبيل المثال إعلان الاستقلال)، وذلك يمكن أن يجري عبر عملية عنيفة أو سلمية، ولكن لا يغير ذلك من طبيعة النتيجة، وهي إنشاء دولة أو كيان جديد مستقل عن المجموعة التي انفصلت عنها.
Secession، Stanford, Encyclopedia of Philosophy, 2007.
(160) Wellman, C. H (2009): A Theory of Secession, p, 54.

(ISSN: 2536 - 9555)

الدول الشرعية لأنها لم تعامل الانفصاليين بشكل عادل، ومن جهة أخرى، فإن أي مجموعة في الدولة لديها الحق في الانفصال طالما أن طلاقها السياسي سيتركها والدولة المتبقية في وضع يمكنها من اداء وظائفها السياسية الأساسية المطلوبة منها، وهذا هو حق تقرير المصير الذي يمتلكه الأفراد"(١٦١)، ولكن الا يتعارض هذا الانفصال مع سيادة الدولة وسلامة أراضيها؟، هل هناك مبررات كافية لحق الانفصال؟، ومتى يصبح الانفصال حق ضروري؟، نجد ويلمان يوضح شروط الانفصال، فيقول: "أي مجموعة لها حق في الانفصال عن دولتها حينما تعاني من ظلم شديد وطويل الأمد علي يد دولتها لأنها مجموعة مُضطهدة"(١٦٢).

ومن جهة أخرى، ربط ويلمان بين القومية وبين حق الانفصال، قائلا: "أن لكل دولة قومية الحق في تقرير المصير السياسي، والمبدأ القومي يرتبط بالانفصال ارتباطًا مباشرًا، لذلك فأن حق تقرير المصير يعبر عن الحقيقة التي تكمن في القومية والتي تتمثل في الانفصال"(١٦٣).

وعلي هذا رأي ويلمان أن الحق في تقرير المصير يتضمن الحق في الانفصال، وكذلك فإن الدول السياسية لها حق في الانفصال من غير تبرير أخلاقي، وفي ذلك يقول ويلمان: "هناك حق للفرد أو للمجموعة في الانفصال الذي يقوم علي تقرير المصير، لذلك فأن تبرير الانفصال غير ضروري من الناحية الأخلاقية، وقد تقيد الدولة في البداية الحق في الانفصال من مجموعات ذات حجم معين، ثم تطلب كذلك من الأطراف المهتمة إظهار قدرتها واستعدادها للحكم بطريقة مستقرة وفعالة وليبرالية"(١٦٤).

(161) Ibid, P, 29.and see Wellman, C.H (2005): Feinberg Two Concepts of Rights, Legal Theory 11(3): PP, 222-223.
(162) Ibid, P. 30.and see Wellman, C. H (2009): A Liberal Theory of International Justice, Secession.
(163) Wellman, C. H (1994): Liberalism, Self- Determination and Secession, The University of Arizona, P, 380.
(164) Ibid, P, 376.

أي أن الحق في الانفصال ينبع من حق تقرير المصير، لذلك يقول ويلمان: "اذا ما كان المرء يقدر حق تقرير المصير فسيكون لديه سبب وجيه لاستنتاج أن للأشخاص الحق في تحديد حدودهم السياسية ولهم الحق في الانفصال"(١٦٥).

ويوضح ويلمان غرض الانفصال وهو الحفاظ علي سلامة الأفراد من الإكراه وحماية حقوقهم الإنسانية، ومن أهم أسبابه التخلص من التطهير العرقي والإبادة الجماعية، وفي ذلك يقول ويلمان: "اذا مارست الدول الإكراه علي من هم بداخل حدودها، فأن هذه المجموعة لها الحق في الانفصال وتشكيل دول جديدة، فالجماعات المضطهدة تستحق الطلاق السياسي من الدول الظالمة، لذلك يجب علي المواطنين إعادة رسم الحدود بأي طريقة مُجديه سياسيًا، وذلك لكي تصبح الدولة أكثر استقرارًا"(١٦٦) اعتقد أن هذا النص عند ويلمان الذي يدافع فيه عن حق الجماعات المضطهدة في الانفصال، يتعارض مع ما سبق وأن ذكره في حق الدول الشرعية في السيادة والسلطة الأبوية واستخدام الاكراه واجبار ناخبيها من أجل المصلحة العامة، ولكن تزول هذه الدهشة وهذا التعجب حينما نعلم أن ويلمان يدافع عن حق الانفصال للدول غير الأوربية، لذا يشجع علي انفصال السودان إلى شمال السودان وجنوب السودان، ويؤيد تقسيم العراق إلى دولة للسنة والشيعة والأكراد، ولا عجب فهذه سياسة اليهود من الأزل، فرق تسد.

وكذلك قدم الفيلسوف الأمريكي **ألين بوكانان** عام ١٩٩١، كتابًا عن "أخلاقيات الانفصال السياسي"، حدد فيه شروط الانفصال تحت ظروف معينة متعلقة غالبيتها بالقمع الذي يمارسه الأشخاص المنتميين إلي مجموعة عرقية أخرى، كما أن الدول تستجيب بعنف للحركات الانفصالية"(١٦٧)، ولذلك يري

(165) Wellman, C. H (2009): A theory of Secession, The Samaritan Theory, P,28.
(166) Ibid, P, 13.
(167) Buchanan, Allen (1991): Secession: The Morality of Political Divorce From Fort Sumter To Lithuania and Quebec, West, View Press, P, 87.

(ISSN: 2536 - 9555)

بوكانان أنه: "لا يجب المضي قدمًا بالانفصال الا لتصحيح ظلم كبير، ويجب أن نستخدم نظرية السبب العادل، لذلك فأن الانفصال علاج مناسب وملاذ أخير ضد الظلم، فلقد انفصلت كيبك عن كندا بموجب حق تقرير المصير وهذا جعل لها قومية ناطقة باللغة الفرنسية ودعم الحفاظ علي ثقافتها الفرنسية"(١٦٨) وعلي هذا يري بوكانان انه "يجب الاعتراف بإرادة الأغلبية في الانفصال، حينما ينفصل أقلية من السكان عن الأغلبية، ولكن لا يعترف القانون الدولي بحركات الانفصال والدول المستقلة أحيانًا، ومع ذلك انفصلت هولندا عن بلجيكا"(١٦٩)، ويبدو أن الانفصال الذي يدافع عنه ويلمان يختلف عن الانفصال الذي يدافع عنه بوكنان في النوايا والأهداف.

ولقد انتقدت **سارة فاين** حق تقرير المصير الجمعي عند ويلمان، قائله: "أغفل ويلمان أهمية تقرير المصير الفردي وأن له أصل ليبرالي وأهتم بتقرير المصير الجمعي فقط، فدافع عن حق استقلالية المجموعة ولم يدافع عن حق استقلالية الأفراد"(١٧٠).

واعتقد أن ويلمان قد وقع في تناقض فلسفي، فكيف يدافع عن الدولة الشرعية وحقها في السيادة والسلطة واكراه مواطنيها طالما أن هذا الاكراه يؤدى الي الصالح العام ثم بعد ذلك ينادى بحق الانفصال اذا مارست الدولة الاكراه والظلم علي جماعة معينة، واذا ما كان حق تقرير المصير هو حق من حقوق الدولة الشرعية التي لا تنتهك حقوق مواطنيها، فكيف يحدث مثل هذا الانفصال في دولة شرعية لا تنتهك حقوق مواطنيها؟، لذلك فهو ينادي بحق الانفصال لدى الدول غير الشرعية وغير الديمقراطية التي تنتهك حقوق مواطنيها.

(168) Buchanan, Allen (2002): Justice, Legitimacy and Self – Determination of People, P, &2.
(169) Buchanan, Allen (2006): How can We Construct, Political Theory of Secession, International Studies of Association, P, &6.
(170) Fine, Sarah (2010): Freedom of Association is not The Answer, P, 356.

وعلاوة علي ذلك، يري ويلمان أن حق تقرير المصير الجمعي يؤكد علي "**مبدأ استقلالية المجموعة**"، وهناك مفارقة بين استقلالية المجموعة واستقلالية الأفراد، وفي ذلك يقول: "يتعارض حق تقرير المصير الفردي مع حق تقرير المصير الجمعي أو استقلالية المجموعة، وهناك أسباب أخلاقية كثيرة لاحترام مطالب المجموعة حتي لو تعارضت مع الاستقلالية الفردية"(١٧١) ولقد أوضح ويلمان معني "الاستقلالية الفردية"، قائلا: "الكثير من الناس يعتقد أنه يجب السماح لنا بالاختيار برفاهية وبحرية وذلك حينما لا يكون اختيارنا ضارًا بالآخرين، وهذا يعزز الرفاهية، وكذلك فأن الأفراد يتمتعون بالاستقلال الذاتي علي شؤونهم الذاتية"(١٧٢).

ومن جهة أخري، أوضح ويلمان معني "الاستقلالية المجموعة"، قائلا: "تعني استقلالية المجموعة سيادة الدولة وسلطتها علي أراضيها وحدودها وشرعيتها، ومحافظة الدولة الشرعية علي حقوق مواطنيها، وهذا يعزز من استقلالية المجموعة وحقها في تقرير المصير الجمعي"(١٧٣) واذا ما كانت هناك مفارقة بين استقلالية الفرد واستقلالية المجموعة، فأن ويلمان يوضح سر هذه المفارقة، قائلا: "إن الاستقلالية الفردية لها تأثير علي الرفاهية الفردية، فالأفراد يتمتعون بموقع مُتميز من الهيمنة الأخلاقية علي شؤونهم الذاتية، لذلك فأن تقرير المصير الفردي يعزز من رفاهيتنا الشخصية عندما يمنح كل فاعل أخلاقي سلطة علي شؤونه الذاتية أما تقرير المصير الجمعي فأنه يعزز من سلطة الدولة في السيطرة علي حدودها بموجب سيادتها وسلطتها"(١٧٤).

(171) Wellman, C. H (2003): "The Paradox of Group Autonomy", Social Policy and Philosophy, Ethics, Vol20, Issue 2, P, 265
(172) Ibid, P, 267.and see Wellman, C.H (2003): The Truth in The Nationalist Principle, American Philosophical Quarterly 40 (4).
(173) Ibid, P, 263.
(174) Ibid, P, 266.

(ISSN: 2536 - 9555)

النقد الأخلاقي لاستقلالية المجموعة

جعل ويلمان هناك مفارقة بين استقلالية المجموعة واستقلالية الأفراد، مع أنه من المنطقي اذا ما استقلت الأفراد، فأن هذا يعني بالطبع استقلالية المجموعة التي تتكون من هؤلاء الأفراد!، ولكن ويلمان لم يستطع أن يوضح لنا كيف أن استقلالية الأفراد لا تعني استقلالية المجموعة، كما أن استقلالية المجموعة ليست ذات أهمية أخلاقية بدون استقلالية الأفراد، لذلك فأن حجة استقلالية المجموعة المنفصلة عن استقلالية الأفراد تترك العديد من الأسئلة دون اجابة وتصبح مثارًا للشك الأخلاقي.

ولذلك أجدني أتفق مع **أيرول كوبورتار** حين تساءل في مقالته: "هل حقوق المجموعات الثقافية ضد حقوق الأفراد"، وتوصل إلى "أنه يرفض وجهة النظر التي تعبر عن أن حقوق المجموعة غير متوافقة من الناحيتين المعيارية والعملية مع الحقوق الفردية، لأنه يمكن الدفاع عن حقوق المجموعة وتبريرها لأنها في الأساس مجموع حقوق مشتركة من اهتمامات الأفراد وبالتالي سواء تم ممارستها بشكل فردي أو جماعي، فأن جميع مصالح المجموعة مستمدة من المصالح والقيم التي يمتلكها الأفراد كأعضاء في المجموعة، كما أن حقوق المجموعة مُقيدة بالحفاظ علي حقوق الإنسان الفردية، فأين التعارض إذن بين حقوق المجموعة وحقوق الإنسان الفردية"(١٧٥).

الحجة الثالثة: حجة الحق في حرية تكوين المجتمعات

يقصد ويلمان بحجة "حرية تكوين المجتمعات": "أن كل دولة شرعية لها حق في أغلاق أبوابها أمام جميع الغرباء حتي اللاجئين الذين يطلبون اللجوء هربًا من أنظمة سياسية فاسدة وهربًا من دول غير قادرة علي حماية حقوق مواطنيها"(١٧٦).

(170) Kuyurtar, Errol (2007): Are Cultural Group Rights Against Individual Rights, The Proceedings of The Twenty First World Congress of Philosophy 3: PP, 56-57.

(176) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, Immigration and Membership, P, 43.

ويشير ويلمان إلي أن: "للدولة حق في حرية تكوين المجتمعات، وهذا يتضمن الحق في غلق الحدود، لذلك يجب مناشدة القيمة الأخلاقية لحرية تكوين المجتمعات، ومن ثم يجب أن نأخذ حرية تكوين المجتمعات علي محمل الجد، وأن نفهم الاستقلال السياسي للمواطنين"(١٧٧).

ويؤكد ويلمان علي أن: "حرية تكوين المجتمعات تمتلك قيمة ليبرالية بالنسبة لليبراليين الكلاسيكيون الذين يعارضون تدخل الحكومة في الخيارات التي يتخذها الأفراد، وبالنسبة لليبراليين المعاصرين الذين هم أكثر تفاؤلا بشكل دور الحكومة، لذلك لا يؤسسون حرية تكوين المجتمعات على الحرية الفردية وإنما على الحرية الجماعية أو النقابية"(١٧٨).

ويمكننا أن نستنتج أن ويلمان أعتقد أن الحق في حرية تكوين المجتمعات يتفوق بالضرورة علي جميع الحقوق الأخرى المتنافسة، حتي علي حق اللاجئين الذين يطلبون اللجوء.

ومن جهة أخري، يشير ويلمان إلي أن "حرية تكوين المجتمعات في الدولة تشبه حرية تكوين المجتمعات في النوادي، فكما أن من حقنا أن نختار الأعضاء في نادى الجولف، فكذلك الدولة لديها الحق في استبعاد الأشخاص غير المرغوب فيهم من أجل حرية تكوين المجتمعات"(١٧٩) ويوضح ويلمان في مقالته "حرية تكوين المجتمعات"، إلي أن: "يحق للدولة الشرعية تقرير المصير وتشمل حرية تكوين المجتمعات، الحق في رفض الارتباط بالآخرين، ومثلما يحق للفرد تحديد من سيتزوج، يحق كذلك للمواطنين تحديد من سيرغبون في دعوتهم إلي مجتمعهم السياسي، وكذلك حرية تكوين المجتمعات تعطينا الحق في البقاء أعزب واستبعاد

(177) Wellman, C . H (2005): Immigration and Freedom of Association, The University of Chaigo, Vol 119, Issue 1P, 190.
(178) Welmman, C. H (2001): Toward A Liberal Theory of Political Obligation, Ethics (1) (4): PP, 746-747.
(179) Ibid, P, 123.

(ISSN: 2536 - 9555)

فكرة الزواج، وكذلك فأن حرية تكوين المجتمعات تعطينا الحق في استبعاد الغرباء من علي الحدود"[١٨٠]، ولم يدرك ويلمان أن الحق في رفض الارتباط بالآخرين لا يعطينا الحق في استبعادهم بالقوة والاكراه والعنف، لذلك فإن ويلمان أقام حجته حرية تكوين المجتمعات على مغالطة كبيره في امكانها نسف حجته من الأساس.

وكذلك، ربط ويلمان بين حق تقرير المصير وبين حرية تكوين المجتمعات، لأن حرية تكوين المجتمعات تشمل حق تقرير المصير الزوجي والديني، لذلك يقول: "تعد حرية تكوين الجمعيات أساسية في العلاقات الزوجية، فالزواج يتم فقط بين الشركاء المتوافقين، فلا يمكنني أن أرغم من الزواج من أحد، وبالمثل ليس لدى الحق في اجبار شريك غير راغب في الزواج مني، فلكل منا الحق في أن نقرر ما اذا كان سيتزوج أم لا وأيضا المتزوجين الحق في الطلاق من جانب واحد، واذا ما حظرنا الانفصال فأن هذا سيقيد حريتنا في تكوين الجمعيات"[١٨١].

أي أن حق الدولة في حرية تكوين المجتمعات يشبه حق الفرد في اختيار من سيرغب في الزواج منه، اذن شبه ويلمان الحق في حرية تكوين المجتمعات من قبل الدولة، بالحق في اختيار شريك الحياة والحق في الزواج أو الانفصال، فكذلك يحق للمجموعات ذات الأقلية المميزة ثقافيًا أن تنفصل عن الدولة اذا لم تكن الدولة تعاملها باحترام وعدل.

والجدير بالذكر، أن ويلمان أكد علي حق المجموعة بدلًا من حق الفرد في حرية تكوين المجتمعات، وفي ذلك يقول ويلمان: "يجب علينا أن ندافع عن حق الدولة وليس حق الفرد في تقرير المصير السياسي، ويجب أن نُسلط الضوء علي بعض الآثار غير المستساغة التي تترتب علي إنكار هذا الحق، فحينما لا تتمتع الدول بحرية تكوين المجتمعات لن تكون في وضع يسمح لها بقبول أو رفض الانضمام، مثل انضمام كندا إلي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أو قرار

(180) Ibid, P, 127.
(181) Wellman, C. H (2009): A Theory of Secession, P, 54.

ألمانيا بدخول الاتحاد الأوربي، لذلك فأن حق هذه الدول في تقرير المصير يخول لها الارتباط بالدول الأخرى كما تراه مناسبًا، لذلك يجب أن نحترم حق حرية تكوين المجتمعات للمواطنين"(١٨٢).

ويشير ويلمان إلي أن حرية تكوين المجتمعات ليست شيئًا يتطلب تبريرًا مفصلًا لأنه ببساطة أحد مكونات حق تقرير المصير للدول وللمجتمعات، وفي ذلك يقول ويلمان: "إن حرية تكوين المجتمعات في جميع الدول ضرورية ولا تحتاج إلي شرح أو تبرير، ويجب علي المواطنين أن يسيطروا علي العضوية في دولتهم كما يسيطروا علي عضوية من ينضم إلي نادى الجولف، وكما لا يجبر أعضاء نادي الجولف علي اللعب مع أعضاء لا يحبونهم، كذلك حق حرية تكوين المجتمعات يسمح للمواطنين بعدم السماح للغرباء الانضمام إليهم واستبعاد غير المرحب بهم بأي طريقة، لأن وجودهم سيؤثر علي مستقبل البلد وعلي كيفية تطورها، لذلك فمن حق المواطنين في الدول الشرعية استبعاد الأشخاص الذين لا يرغبون فيهم"(١٨٣).

وعلي هذا، فأن حرية تكوين الجماعات جزأ لا يتجزأ من تقرير المصير الجمعي في الدول الشرعية وسبب في حق الدولة في استبعاد الغرباء واللاجئين، وفي ذلك يقول ويلمان: "أن أي شخص ينكر أهمية حرية تكوين الجماعات لا يهتم بتقرير المصير، وكما أن حق الفرد في حرية تقرير المصير الفردي يجعل له حقًا في البقاء عازبًا، كذلك فأن حق الدولة في تقرير المصير الجمعي يخول لها استبعاد جميع الغرباء غير المرغوب فيهم من أجل تعزيز مصلحة الدولة"(١٨٤) ومن جهة أخري، يشير ويلمان إلي أن: "هناك حرية في اختيار المواطنين

(182) Wellman, C.H (2012): A Liberal Theory of International Justice, Immigration and Membership, p, 137.
(183) Wellman, C. H (2004): Political Obligation and The Particularity Requirement, LEG, Vol10, Issue 97.
(184) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice ،P, 140.

(ISSN: 2536 - 9555)

لزملائهم السياسي، لذلك فمن حقهم تكوين مجتمعهم السياسي، واختيار الأعضاء فيه واستبعاد من لا يرغبون، ولا يجب أن تتعرض مصالح الأعضاء للضرر أو للإيذاء بموجب حق حرية تكوين المجتمعات"[١٨٥]، وعلي هذا الأساس استبعد ويلمان اللاجئين بسبب حق المواطنين في اختيار الأعضاء بموجب حرية تكوين المجتمعات وحق الدولة في تقرير المصير الجمعي.

ولم يدافع ويلمان عن حجة حرية تكوين الجماعات بدافع الحفاظ علي الثقافة الوطنية ولكن من أجل احترام الحق في تقرير المصير، لذلك عارض ويلمان حجة كل من مايكل الزير وديفيد ميلر في حرية تكوين المجتمعات علي أساس الحفاظ علي الثقافة المجتمعية الوطنية، لذلك يقول ويلمان: "يري الزير أنه بدون حق حرية تكوين المجتمعات لن تكون هناك مجتمعات ذات طابع شخصي ورابطات مستقرة ومستمرة تاريخيا، لذلك فأن حرية تكوين المجتمعات تضمن الحفاظ علي الثقافة الوطنية، وكذلك رأى ديفيد ميلر أن الجماعات العرقية أو الثقافية لها الحق في أغلاق حدودها بموجب حق حرية تكوين المجتمعات بدافع الحفاظ علي شخصيتها المميزة وثقافتها"[١٨٦] ويشير ويلمان إلي نقطة بالغة الأهمية، وهي أن حرية تكوين المجتمعات تسمح بحرية الحركة الداخلية للمواطنين وترفض حرية الحركة الدولية، لذلك رفض ويلمان حرية الحركة الدولية وكان من أكبر المدافعين عن الحدود المغلقة وعن حق الدولة في الاستبعاد[١٨٧].

ويربط ويلمان **حجة حرية تكوين المجتمعات بحجة العلاقات**، وهي تعني علاقات الناس في المجتمع المدني، وفي ذلك يقول ويلمان: "أن الأفراد لديهم الحق في تجنب الارتباط بأولئك الذين لا يريدون الارتباط بهم، ويحتفظ بهذا الحق

(185) Wellman, C. H (1999): Liberalism, Communitarianism and Group Rights, Law and Philosophy, Vol 18, PP 33-34.
(186) Ibid, 35.
(187) Crider, Paul: A Critique of Wellman Immigration and Freedom of Association, P, 189.

الجماعات والأفراد، لذلك فقد يستثني المواطنين اولئك الذين ليس لديهم ميل للارتباط بهم، وهذا يمكن للمواطنين من استخدام القوة العنيفة ضد اولئك الذين يريدون الدخول إلي أراضي الدولة من أجل منعهم بالإكراه"(١٨٨).

النقد الأخلاقي لحجة حرية تكوين المجتمعات

ولكني اتساءل كيف يمكن للمواطنين استبعاد غير المرغوب فيهم من اللاجئين بالقوة كما زعم ويلمان؟، أين هي حقوق الإنسان إذن التي تحدث عنها في العديد من مؤلفاته الفلسفية؟، من الواضح أن هؤلاء اللاجئين ليس لديهم حقوق يمتلكونها عند ويلمان وهو لم يهتم سوي بحقوق المواطنين داخل دولته فقط، لذلك لم يعطى أي وزن أخلاقي لحقوق اللاجئين، ولقد بالغ ويلمان في اعطاء حجة حرية تكوين المجتمعات حجم أخلاقي أكبر من حقوق اللاجئين، ولكن حقوق اللاجئين تفوق الحق في حرية تكوين المجتمعات، ومن هنا فأن حجة العلاقات عند ويلمان هي حجة غير أخلاقية وغير مقنعة وغير مبررة أخلاقيًا.

ولقد قدم **مايكل بليك** نقدًا أخلاقيًا قوي لحجة حرية تكوين المجتمعات عند ويلمان، يمكن أن نعرضه علي النحو التالي: "ليس من الواضح أن الحق في حرية تكون المجتمعات هو حق قوى بما فيه الكفاية كما زعم ويلمان، ولا يتفوق الحق في حرية تكوين المجتمعات علي مثل هذه الاعتبارات المتنافسة وأهمها فتح الحدود أمام اللاجئين بسبب ظروفهم الإنسانية"(١٨٩).

ويضيف **بليك** قائلا: "يري ويلمان أنه يحق للأفراد رسم صورة مجتمعهم المدني وأن يرفضوا التعامل مع فئات معينة في المجتمع، ولكن هذا يعني أن من حق المواطنين منعهم واستبعادهم بالقوة، وأعتقد أنه تجاهل أهم ما يميز المجتمع السياسي الذي يقوم علي قوانين معينة وعلي سياسة خاصة به، لذلك يقلل ويلمان

(188) Wellman, C. H (2003): The Paradox of Group Autonomy, P, 262.
(189) Blake, Michael (2013): Immigration, Jurisdiction and Exclusion, P, 73.

(ISSN: 2536 - 9555)

من السياسة ودورها في المجتمع، وتجاهل دور القانون، فاذا ما تصدى المواطنين لمن يقفون علي الحدود، فأين دور السياسة والقوانين، وهذا سبب لاعتبار حجة ويلمان معيبة لأنه تناسي قيم التعددية الثقافية"(١٩٠) وعلي هذا يري **بليك** أن ويلمان لم ينجح في الدفاع عن حجة حرية تكوين المجتمعات وأنها لذلك لا تستطيع أن تبرر غلق الحدود أمام اللاجئين، لذلك يقول بليك: "فشل ويلمان في إرساء حق حرية تكوين المجتمعات، وذلك حين نادى بغلق الحدود علي أساس حرية تكوين المجتمعات، وجادل بأنه لا الحجج القائمة علي المساواة أو الحرية يمكنها التغلب علي هذا الحق الافتراضي، وأجادل هنا بأن ويلمان فشل في إرساء هذا الحق المدعو "حق حرية تكوين المجتمعات"(١٩١).

وقدم **بول كردير** نقدًا أخلاقيًا لحجة "حرية تكوين المجتمعات" عند ويلمان، يمكن أن نوجزه فيما يلي: "يري ويلمان أن حرية الدولة في تكوين المجتمعات تختلف عن حرية الأفراد في تكوين المجتمعات، ومن الواضح أن حرية الدولة في تكوين المجتمعات لا تحمل وزنًا أخلاقيًا أكبر من حرية الأفراد في تكوين المجتمعات، ولم يدرك ويلمان أنه تتعارض حرية الدول في تكوين المجتمع مع حرية الأفراد في تكوين المجتمعات، فمثلا الحرية الإنجابية مهمة للأفراد، وتدل علي حرية تكوين المجتمعات لدى الأفراد، ولكن عندما تحدد الدول عدد الأفراد المولودين لديها، فإن حرية تكوين الجمعيات للدول تتعارض مع حرية تكوين المجتمعات للأفراد، لذلك فإن حرية تكوين المجتمعات من قبل الدولة والفرد تقضي علي بعضهما البعض"(١٩٢).

وكذلك قدمت **شيلي كوكس** نقدًا أخلاقيًا لحجة ويلمان "حرية تكوين المجتمعات" يتمثل في اعتراضات أخلاقية قد قُدمت من قبل لفلسفة مايكل الزير

(190) Ibid, P,75.
(191) Ibid, P, 78.
(192) Crider, Paul: A Critique of Wellman Immigration and Freedom of Association, P, 54.

ومع ذلك وقع فيها ويلمان، لذلك تقول: "تتهرب حجة ويلمان من العديد من الاعتراضات التي وجهت إلي مايكل الزير، فمثلا الحق في حرية تكوين المجتمعات لا يشمل الحق في الاستبعاد، وهذا الاستبعاد القسري قد يضر بالآخرين، ولكن المجموعات ليست حرة أخلاقيًا في الانخراط في أي ضرر للآخرين"(١٩٣).

وأيضًا قدم **فيليب كول** اجابات أخلاقية لتحدي موقف ويلمان في قضية حرية تكوين المجتمعات، قائلا: "استند ويلمان علي فكرة حرية تكوين المجتمعات التي تعطي من منظور إعطاء الأولوية للمواطنين علي الغرباء، معتقدًا أن الدولة تدين بالتزامات أخلاقية تجاه مواطنيها فقط، أما الغرباء فليس لهم حقوق أخلاقية"(١٩٤).

ومن الواضح ان كل النقد الأخلاقي المقدم إلي حجة حرية تكوين المجتمعات عند ويلمان، يرفض اقترانها بحجة الاستبعاد، فما هي حجة الحق في الاستبعاد.

الحجة الرابعة: حجة الحق في الاستبعاد

قدم ويلمان تبريرا أخلاقيًا للحق في الاستبعاد علي أساس حجة الحق في تقرير المصير، وحجة حرية تكوين المجتمعات، وايمانه بالقومية المفرطة، لذلك رفض الحدود المفتوحة أمام اللاجئين، وفي ذلك يقول ويلمان: "يجوز أخلاقيا للدولة الشرعية بموجب حق تقرير المصير، استبعاد الغرباء من علي حدودها، ومن الجائز أخلاقيا للدولة الشرعية استبعاد من لا ترغب فيه حتي اللاجئين لأنهم يعمدون إلي زعزعة قوة الدولة القومية التي يجب أن ندافع عنها"(١٩٥).

(193) Wilcox, Shelley (2015): Immigration and Borders, London and New York, P, 96.
(194) Cole, Philip: The Ethics of Open Borders, P, 57.
(195) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, P, 207.

(ISSN: 2536 - 9555)

وإذا ما كان ويلمان قد رأي أن هناك حق أخلاقي في استبعاد اللاجئين، فإننا نجد ديفيد ميلر يري أن: "اللاجئين لديهم ادعاء أخلاقي قوي جدًا، ويجب أن يتم قبولهم وفتح الحدود لهم علي أساس احتياجاتهم الأساسية"(١٩٦).

وتستند حجة الحق في الاستبعاد عند ويلمان علي ثلاثة أسس أساسية وهي:

١) حق الدولة الشرعية في تقرير المصير السياسي.

٢) حرية تكوين المجتمعات جزأ لا يتجزأ من حق تقرير المصير.

٣) حرية تكوين المجتمعات تخول للفرد بعدم الارتباط بالآخرين واستبعادهم.

وعلي هذا، فإن الدول الشرعية قد تختار عدم الارتباط بالآخرين علي النحو الذي تراه مناسبًا وتستبعدهم بأي شكل"(١٩٧) ومن جهة أخرى، دافع ويلمان عن الحق في الاستبعاد في كتابه "النظرية الليبرالية للعدالة السياسية" قائلا: "إن الدول الشرعية هي التي يحق لها استبعاد الغرباء وغلق حدودها أمام الأجانب، وأنه من غير المستبعد أن تتبع الدول الشرعية سياسة الاستبعاد"(١٩٨) ومن ثم يري ويلمان: "أنه يجوز أخلاقيًا أن تستبعد للدول الشرعية الغرباء من علي حدودها وتلك هي "العدالة المشبوهة "Distributive Justice"، ويعبر حق الاستبعاد عن حق الدولة الشرعية في تقرير المصير السياسي"(١٩٩).

وإذا ما كان حق الاستبعاد عند ويلمان ينبع من حق تقرير المصير وحرية تكوين المجتمعات، فإنه ينبع أيضًا من حق الدولة في السيادة علي أراضيها وسلطتها في غلق حدودها الاقليمية أمام اللاجئين والغرباء واستبعادهم من علي

(196) Wellman, C. H (2011): Debating The Ethics of Immigration, Is There A Right to Exclude ?, P,58.
(197) Wellman, C. H (1995): On Conflicts Between Rights, p, 447.
(198) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, p, 198.
(199) Wellman, C. H and Andrew Altman (2009): A Liberal Theory of International Justice, p, 46.

حدودها، وفي ذلك يقول ويلمان: "من المسلم به أن الدولة ذات السيادة لها حق في استبعاد غير المواطنين من أراضيها"(٢٠٠).

وبالإضافة إلي ذلك، يؤكد ويلمان علي أن حق الاستبعاد يعتمد علي "**حجة العلاقات**"، وهي تعني: "أن الأفراد لديهم حق في استبعاد الارتباط بأولئك الذين لا يريدون الارتباط بهم، ويحتفظ بهذا الحق الجماعات والأفراد"(٢٠١).

ومن ثم يشير ويلمان إلي أن: "للدول الحق في منع الأشخاص من عبور حدودها، وأن الدول تتمتع بسلطة تقديرية واسعة في استبعاد الغرباء بموجب الحق في "تقرير المصير السياسي"، political Self –Determination، وهو ما يعني الحق في حرية تكوين المجتمعات، Freedom of Association، وعلي ذلك يجب رفض موقف Kukathas في إننا يجب أن يكون لدينا أسباب قوية للاستبعاد، لذلك لا يجب أن نبرر للآخرين سبب استبعادنا لهم، فهذا ليس من متطلبات العدالة"(٢٠٢).

يوضح هذا النص عند ويلمان أنه كان علي طرفي نقيض من موقف كيكوس، فبينما طالب كيكوس أن يكون الاستبعاد مبرر وله أسباب قوية، نجد ويلمان يرفض اعطاء مبررات أخلاقية لاستبعاد الآخرين، وبينما رأى كيكوس أن العدالة تتطلب الادماج، ادماج اللاجئين في البلد المضيف، نجد ويلمان يرى أن العدالة تتطلب الاستبعاد، استبعاد الغرباء من علي الحدود.

يجادل ويلمان بأن حق المواطنين في استبعاد الغرباء يأتي علي أساس حقهم الجماعي في حرية تكوين المجتمعات، وهذا يتعارض مع حق الغرباء في حرية الحركة الدولية، وعلي هذا فمن أجل تأكيد ويلمان علي الحق في الاستبعاد رفض حرية الحركة الدولية، وهي حق من حقوق الإنسان، وفي ذلك يقول ويلمان: "إن

(200) Ibid, P, 47.
(201) Wellman, C. H (2011): Debating The Ethics of Immigration, P, 80.
(202) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, P, 52.

(ISSN: 2536 - 9555)

حرية الحركة ليست مطلقة، فحرية الحركة لا تسمح لي بدخولي منزلك بدون إذنك، فحرية الحركة لا تعطيني الحق في أن أدخل أي دولة أجنبية بدون إذن من تلك الدولة، أي أن حرية الحركة لا تخول لي في دخول منزل بدون إذن صاحبه، لذلك فيجب التأكيد علي حق الزوار غير المرغوب فيهم، فالدولة تتمتع بحق استبعاد الغرباء أو الزوار غير المرغوب فيهم، ومن ثم فللدول الحق في استبعاد الغرباء من علي حدودها بموجب الحق في حرية تكوين المجتمعات"(٢٠٣).

ومن ثم، دعي ويلمان إلي نوع من الاستبعاد العنيف وغير المبرر وغير المشروط لاستبعاد غير المرغوب فيهم من علي الحدود ومنح المواطنين أو السكان حق استخدام الاستبعاد العنيف، لذلك يقول: "من حق السكان الحاليين استخدام القوة في منع غير المرغوب فيهم حتي لو استخدموا الوسائل العنيفة، فنحن لدينا الحق في استخدام العنف ضدهم وذلك لأن الحق في الاستبعاد للدول حق مطلق وغير محدود أو مشروط لاستبعاد غير المرغوب فيهم من الغرباء والأجانب، لذلك لا يجب أن يكون الاستبعاد مبرر من منطلق الإيمان بالقومية"(٢٠٤).

إذن هناك موقفان متباينان من الاستبعاد: موقف الكوزموبوليتانين Cosmopolitans وهم الذين يرون أن "الحق في الاستبعاد يجب أن يكون مبرر ويرفضون الاكراه علي الحدود لأنه غير مُبرر"، وموقف القوميين Nationalism، وهم الذين يرون أن "الحق في الاستبعاد لا يجب أن يكون مبرر وأن الدولة حرة في استبعاد من تشاء وفقًا لمصلحتها الوطنية دون تبرير أو أبداء أي أسباب"(٢٠٥).

وعلي هذا ينتمي ويلمان للنظرية القومية، التي ترى أن الدولة حرة في الاستبعاد، ومن ثم رفض ويلمان حرية الحركة الدولية بعدما قدم دفاعًا أخلاقيًا عن حق الدولة في السيطرة علي حدودها، ورأى أن: "الدول الغنية تستطيع اداء

(203) Ibid, P, 54.
(204) Wellman, C.H (2011): Debating The Ethics of Immigration, Ch2, The Egalarian Case for open Borders, P, 70.
(205) Ibid, P, 71.

وأجباتها بشكل مرضي لفقراء العالم دون فتح حدودها لذلك فمن حقها استبعاد من تشاء من علي حدودها"(٢٠٦).

استند ويلمان في حق الاستبعاد علي حجة حرية تكوين المجتمعات، وعلي حجة الحفاظ علي دولة الرفاهية، وعلي مبدأ الأولوية للمواطنين، لذلك يقول: "يحق لنا استبعاد الغرباء من تناول فوائد الكعكة الوطنية لأننا أسهمنا من خلال العمل والضرائب والتعاون الوطني، ولنا حق بذلك في منع الغرباء من الوصول إلي هذه الفوائد والخيرات من منطلق مبدأ الأولوية لنا، والحفاظ علي رفاهيتنا وحريتنا في تكوين العلاقات"(٢٠٧).

وتعني "**حجة الأولوية**" عند ويلمان: "اعطاء الأولوية للمواطنين بدلا من الغرباء لأن الدولة تدين بالالتزامات للمواطنين بدلا من الغرباء، وليس هناك أي التزامات أخلاقية للغرباء، فمواطني الأمة وحدهم لهم الحق في الرفاهية، ويجب علي الدولة استثناء الغرباء من الحصول علي الرفاهية، فيجب أن يكون للمواطنين حقوق لا يمتلكها غير المواطنين، لذلك يجب استبعاد الغرباء من علي الحدود من أجل الازدهار الوطني، فالغرباء لم يشاركوا في الازدهار الوطني لأنه لم يؤخذ منهم ضرائب، لذلك يحق لنا جميعًا الحصول علي حصة من الكعكة الوطنية لأننا ساهمنا جميعا في الازدهار الوطني وبالتالي يحق لنا استبعاد الغرباء من الكعكة الوطنية"(٢٠٨).

ويمكننا أن نوجه النقد الأخلاقي لحجة الأولوية للمواطنين، بأن ويلمان قد جانبه الصواب حينما رأى أن علي الدول الشرعية التزامات خاصة تجاه مواطنيها فقط، وهو بذلك لم يستطيع أن يوازن بين واجبات العدالة الاجتماعية وبين واجبات العدالة العالمية، أو بين وأجبات العدالة تجاه المواطنين وبين احترام حقوق

(206) Wellman, C. H (2009): A Liberal Theory of International Justice, P, 165.
(207) Wellman, C. H (2011): Debating The Ethics of Immigration, Ch 1, p, 20.
(208) Wellman, C. H (2009): A Liberal Theory of International Justice, P, 159.

(ISSN: 2536 - 9555)

الإنسان العالمية، ولم يكن تحيزه معقولًا نحو المواطنين من دولته فقط حينما جعل الأولوية للمواطنين، لذلك لم يستطع أن يقيم توازنًا بين الواجبات الخاصة وبين الواجبات العامة، في حين أدرك مثلا **ديفيد ميلر** هذا التوازن الأخلاقي حين قال: "هناك نوعين من الواجبات في حالة نزاع، هما الواجبات الخاصة والواجبات العامة، ويجب علي الدول أخلاقيا الاعتراف بالالتزامات الخاصة تجاه مواطنيها مع الاعتراف كذلك بواجبات العدالة العالمية، ويجب موازنة العدالة العالمية مع العدالة الاجتماعية"(٢٠٩).

عارض **فيت بدر** أيضا حجة الأولوية للمواطنين، وطالب بالتحيز المعقول للمواطنين علي حساب العدالة العالمية والواجبات العامة، قائلا: "يجب على المدافعين عن حجة أولوية المواطنين أن يعترفوا بقيدين أخلاقيين على درجة كبيرة من القوة والأهمية وهما: "أنه على الدول أن تفي بواجباتها الخاصة المحلية مع غير المحلية، وعليها أن تدرك أن عليها واجب أخلاقي لمحاربة الفقر والتفاوتات العالمية الجسيمة، وأنه تتنافس الواجبات الوطنية مع الواجبات العالمية، لذلك يجب رفض التحيز غير المعقول للمواطنين والمقيمين عبر حدود الدولة القومية كما أنه تحيز غير مرحب به وتحيز مشكوك فيه أخلاقيًا، وهذا هو ما يتجاهله القوميون، وذلك اذا ما أردنا حل الصدام الخطير بين أولوية المواطنين وبين الواجبات العامة تجاه الفقراء واللاجئين، أو بين تضارب الواجبات الخاصة مع العامة"(٢١٠).

وكذلك تقوم حجة "الحق في الاستبعاد" علي "**حجة الرفاهية**"، وهي ترى: "أنه لا ينبغي أن نتسامح مع طوفان اللاجئين الذين يستخدمون الخدمات الحكومية التي هي مخصصة للفقراء المحليين، لذلك فستنهار دولة الرفاهية قريبًا اذا ما تم

(205) Miller, David (2005): Reasonable Partiality Towards Compatriots, Ethical Theory and Moral Practice 8 (1-2) PP, 78-79.

(206) Bader, Viet (2005): Reasonable Impartiartiality and Priority for Compatriots, A Criticism of Liberal Nationalism Main Flaws, Ethical Theory and Moral Practice 8 (1-2) ،PP, 98-100.

منح هذه الفوائد بشكل عشوائي لجميع القادمين من انحاء العالم، لذلك يجب استبعاد الغرباء وجعل الحدود مغلقة"(٢١١).

كما قدم جيمس هيدسون النقد الأخلاقي لحجة الرفاهية، قائلا: "لا يوجد أي أساس أخلاقي لحجة الرفاهية في عالم يموت فيه الملايين من الفقر والمرض والجوع"(٢١٢).

ولقد عبر ويلمان عن "**النظرية الواقعية**"، حين دافع عن حق الدولة في الاستبعاد، ورأي ويلمان أن هناك واجب علي الدول في تأمين سلامة مواطنيها أولًا، وهذا ببساطة مستحيل الوفاء به بدون الاستبعاد وغلق الحدود وتأمينها تماما واستبعاد غير المرغوب فيهم"(٢١٣).

يوضح هذا النص عند ويلمان أن هناك ارتباط وثيق بين النظرية الواقعية وبين الدفاع عن استبعاد الغرباء غير المرغوب فيهم، فما هي تلك النظرية الواقعية؟، هي النظرية التي تري أن الدول السياسية ليست مقيدة بالأخلاق في تعاملاتها مع الدول الأجنبية والأفراد الأجانب، وتلك النظرية الواقعية تقوم علي افتراض توماس هوبز، حين قال: "إن الأخلاق مُلزمة للدول في وجود صاحب السيادة، وبما أنه لا يوجد سيادة عالمية قادرة علي معاقبة الدول، لذلك فأن الدول لا تكون مُلتزمة أخلاقيًا بأي عقود، ومن ثم فليس هناك واجبات أخلاقية من أي نوع علي الدول تجاه الغرباء، أي أن النظرية الواقعية تتبع من الأخلاق عن هوبز، وهكذا سمحت حالة السيادة الهوبزية الحق الكامل للدولة في الاستبعاد وتحديد من سيدخل الأراضي"(٢١٤).

(211) Wellman, C. H (2011): Debating The Ethics of Immigration, P, 21.
(212) Hudson, James. L (1986): The Philosophy of Immigration, p, 489.
(213) Wellman, C. H and Philip Cole (2011): Debating The Ethics of Immigration, Is There A Right to Exclude
(214) Hobbes, Thomas (1996): Leviathan .

(ISSN: 2536 - 9555)

ويصر ويلمان علي الأولوية للمواطنين والتي تكمن في استبعاد الغرباء والحاق الضرر بهم، لذلك يقول: "يجب علي الدولة أن لا تتجاهل مصالح مواطنيها، ومن المحتمل أن يكون فعل الاستبعاد ضار جدًا علي اللاجئين، لكن قيمة هذا الضرر يتضاءل أمام ايذاء مصالح المجموعة، لذلك يحق للدول استبعاد الغرباء من أجل تعزيز مصالحها، حتي لوكان هناك ضرر للأشخاص المستبعدين، ولكن هناك مصلحة للدولة في استبعاد الغرباء"(٢١٥) يوضح هذا النص أن الضرر الذي يلحق باللاجئين من استبعادهم من علي الحدود بالقوة وبالإكراه يتضاءل أمام الضرر الذي يلحق بمصالح المواطنين وبرفاهيتهم في نظر ويلمان، وهذه بالفعل حجة ضعيفة ولا يوجد من يدعمها سوى شعار المنفعة والمصلحة ويتجاهل الواقع المرير.

ومن جهة أخري، فقد تأثر ويلمان بكلا من هنري سدجويك ومايكل الزير في حجته "الحق في الاستبعاد"، واذا ما رجعنا إلي **هنري سدجويك** نفسه، نراه يقول: "من الواضح أن للدول الحق في قبول الأجانب بشروطها الخاصة، وفرض أي شروط علي الدخول اذا تم النظر خارج مكافحة الارهاب، وكذلك الدول الحق في استبعاد الغرباء"(٢١٦) وكذلك يرى ويلمان: "أنه من حق الدول فرض رسوم عبور أو اخضاع الغرباء لأي قيود أو أعاقات قانونية قد تراها ملائمة كما قد تستبعدهم تمامًا من أجل تنظيم الوصول إلي حدودها ولكن يرفض التمييز بشكل غير عادل"(٢١٧)، وهذا يظهر مدى التشابه بين كل من سدجويك وويلمان في الدفاع عن الاستبعاد.

(215) Wellman, C. H(2001): Friends, Compatriots and Special Political Obligations, Political Theory 29 (2)PP, 228-229.
(216) Sedgwick, Henry: The Elements of Politics, Classical Utilitarianism.
(217) Wellman, C. H and Philip Cole (2011): Debating The Ethics of Immigration, P, 45.

وكذلك يري **مايكل الزير** أن: "هناك حق للدولة في استبعاد الغرباء وهذا الحق يتفق مع حق تقرير المصير الجماعي، لذلك يحق للدول القومية استبعاد الغرباء من أجل صيانة المجتمع والحفاظ عليه من أجل الترتيبات الأمنية"(٢١٨).

واذا ما كان ويلمان تأثر بأفكار مايكل الزير في حق الاستبعاد إلا أن الزير رفض استبعاد اللاجئين بينما ويلمان رأى أن حق الدولة في الاستبعاد يتفوق على أي حق للاجئين، ولذلك رفض ويلمان وجهة نظر جوزيف كارنيز ومايكل بليك ورأى أنها غير مقنعة، قائلا: "من حق الدول الاستبعاد وفقا لشروطها التي تختارها، كما أن حق الاستبعاد مشروط بواجب تقديم المساعدة"(٢١٩).

النقد الأخلاقي للحق في الاستبعاد

كان الاستبعاد عند ويلمان مطلق وغير مُبرر وتمييزي وعنصري ويتعارض مع مبدأ الحاق الضرر بالآخرين ومع حقوق الإنسان ومع وفاء الدول الليبرالية بواجباتها الأخلاقية نحو الفارين من الحروب واللاجئين ومع المثل العليا الديمقراطية والمساواة ونظرية الملكية عند نوزيك، وعلي هذا لم يكن الاستبعاد حقاً، كما أطلق عليه حق الاستبعاد، بل مصلحة سياسية، ويمكننا توجيه النقد الأخلاقي عند ويلمان علي النحو الآتي:-

(١) نقد الاستبعاد المطلق عند ويلمان:

كان الاستبعاد عند ويلمان مطلقًا وغير مشروطًا، ولقد نقد **فيليب كول** موقف كريستوفر ويلمان من حق الدول الليبرالية في الاستبعاد المطلق غير المشروط، قائلا: "لا ينبغي أن يكون هناك حق مطلق في الاستبعاد، ويجب أن نضع هذا السؤال في سياق الأخلاق الليبرالية، وتلك الأخلاق الليبرالية هي الأخلاق الكونية

(218) Walzer, Michael: Sphere of Justice, P, 78.
(219) Wellman, C. H and Philip Cole (2011): Debating The Ethics of Immigration, P, 34.

(ISSN: 2536 - 9555)

التي تعني معاملة جميع الأشخاص علي قدم المساواة، وعدم استبعاد أي شخص من وجهة نظر تعسفية"(٢٢٠).

وكذلك رفض **فيليب كول** حق الدول في الاستبعاد لأنه يتجاهل الالتزامات الأخلاقية للدول الغنية تجاه سكان البلاد الأكثر فقرًا، وفي ذلك يقول: "يري ويلمان أن الحق في الاستبعاد ينطوي علي استبعاد غير المرغوب فيهم في أن يكونوا أعضاء في المجتمع واستبعادهم من علي الحدود، لذلك فأن حجة ويلمان تدافع عن حق أي بلد في استبعاد غير الأعضاء حتى لو كانت احتياجات غير الأعضاء كبيرة بشكل استثنائي وهذا يتجاهل الواجبات والالتزامات الأخلاقية للدول الغنية في حين يري ويلمان أن هناك التزامات من الدول ذوى المهارات العالية من الدول النامية، لذلك فأن الحجج المؤيدة لحق الاستبعاد المطلق للاجئين هي حجج غير مقنعة أخلاقيًا"(٢٢١).

وأشارت **سارة فاين** إلي أن الحق في الاستبعاد المطلق هو حق غير أخلاقي، وذلك حين قالت: "لا ينبغي لنا أن نعتبر أن الدول تتمتع بحق أخلاقي مطلق في استبعاد الغرباء، واذا كان لا يوجد حق أخلاقي مطلق للاستبعاد، فأنه يوجد حق أخلاقي مشروط للاستبعاد فقط، مثل استبعاد الأفراد الخطرين غير المسالمين، فلا يوجد حق أخلاقي مُطلق في الاستبعاد"(٢٢٢).

كما دافع **شيلي ويلكوكس** عن حق الاستبعاد المحدود والمشروط، ورفض الحق في الاستبعاد المطلق، وفي ذلك تقول: "الحق في الاستبعاد ليس حق مطلق أو غير محدود بل هو حق مشروط بوجود شروط وأسباب كافية له مثل وجود خلايا ارهابية تُهدد الأمن العام أو النظام العام، وبما أنه يجب علي الحكومات أن توفر الأمن العام ويجب حماية الأرض والسكان من مخاطر الإرهاب، لذلك فلابد من وجود استبعاد

(220) Cole, Philip: The Ethics of Open Borders, P, 198.
(221) Ibid.
(222) Fine, Sarah (2013): The Ethics of Immigration, Self – Determination and The Right to Exclude, Philosophy Compass, 8 (3), PP, 261-26..

لمثل هذه الخلايا الارهابية، وهذه الأسباب تكفي لحق الاستبعاد المبرر "[٢٢٣]، توضح هذه النصوص أنه يجب أن يصبح الاستبعاد مشروط وليس مطلق، فهناك حق أخلاقي في استبعاد المخربين والارهابيين، وليس اللاجئين المسالمين.

نقد الاستبعاد غير المبرر عند ويلمان

كان الاستبعاد عند ويلمان غير مبرر ولا يحترم المساواة الأخلاقية لجميع البشر، وأعتقد أنه يجب تبرير الاستبعاد بإيجاد مبررات وشروط عادلة، ويمكننا أن نعرض موقف الفلاسفة المعاصرين الذين رفضوا مثل هذا الاستبعاد غير المبرر وغير المشروط، وذلك كالتالي:

فيليب كول: رأى كول: "أنه يمكننا معارضة حجة ويلمان في الاستبعاد غير المبرر واعتبارها حجة ضعيفة وليست كافية، فوفقا لويلمان فأنه من حق الدول الشرعية استبعاد ما تريده وفقا للشروط التي تريدها، ومن الممكن تحدي هذا الحق بحق اللاجئين، فلا يوجد لنا أي حق أخلاقي في استبعاد اللاجئين ولا توجد أي مبررات أخلاقية لطردهم، وكذلك لا يمكننا استبعاد أي شخص من نطاق مبادئنا الأخلاقية"[٢٢٤].

فيت بدر[٢٢٥] أشار فيت بدر إلي أن: "الدول ليس حرة في قبول أو استبعاد اللاجئين، فهناك معايير أخلاقية للاستبعاد توجب ضرورة أن يكون الاستبعاد مُبرر"[٢٢٦].

مايكل بليك: رأي مايكل بليك أن الاستبعاد غير المبرر يقوم علي حجج خاطئة ويتعارض مع الحق في حرية الحركة الدولية، وفي ذلك يقول بليك: "اذا ما

(223) Wilcox, Shelley (2014): Do Duties to Outsiders entail open Borders, A Reply to Wellman, Philosophical Studies, Vol169, No1, P, 141.

(224) Cole, Philip (2000): Philosophies of Exclusion, Liberal Political Theory and Immigration, Edinburgh University Press, P, 91.

(٢٢٥) **فيت بدر**: هو استاذ متفرغ في الفلسفة الاجتماعية والسياسية في قسم الفلسفة جامعة امستردام، ومن أهم مؤلفاته التسامح والتعددية والتماسك والتنوع الديني، وكتب في عدم المساواة وأخلاقيات الهجرة ودمج الأقليات وتعدد الثقافات والهوية.

Viet Bader (1997): Citizenship and Exclusion < Palgrave Macmillan .

(226) Bader, Viet (2005): The Ethics of Immigration, Black well Publishing, P, 43.

(ISSN: 2536 - 9555)

كان ويلمان رأي أن الدول الليبرالية لها حق في الاستبعاد غير المبرر واستخدام القوة القسرية والعنف غير المبرر أيضًا، ولذلك فعلي الذين يقترحون العنف أن يبرروا للآخرين بطريقة تحترم المساواة الأخلاقية للجميع، لماذا لديهم الحق في القيام بذلك، لذلك فأن الحق في الاستبعاد غير مُبرر، واعتقد أن الحجج التي قدمها ويلمان لمثل هذا الحق هي حجج خاطئة، وإلا فكيف يصبح للسكان المحليين أو المواطنين الحق في استخدام القوة في منع دخول الأشخاص غير المرغوب فيهم إلي بلدهم، أي أن الحق في الاستبعاد موجود ولكن يجب أن يكون حق مبرر، فلا يمكننا مثلا تبرير تلك الممارسات الوحشية غير الأخلاقية علي الحدود بحق اللاجئين من منطلق الحق في الاستبعاد"(٢٢٧).

سارة فاين: اعترفت فاين بأن الحق في الاستبعاد موجود ولكن يجب إيجاد مبررات كافية لمثل هذا الحق، وكذلك رأت أن هناك تحديات كثيرة لمثل هذا الحق في الاستبعاد، مثل إن هذا الحق يتعارض مع حرية الحركة الدولية ومع الالتزام الليبرالي بالمساواة الأخلاقية، وفي ذلك تقول: "لا ينبغي لنا أن نعتبر أن الدول تتمتع بحق أخلاقي في الاستبعاد وأن مثل هذا الحق غير مبرر وكأنه أمر مسلم به لأنه يجب ايجاد مبررات كافية لوجود مثل هذا الحق، وهناك تحديات تواجه هذا الحق مثل الحق في حرية الحركة الدولية التي هي حق من حقوق الإنسان"(٢٢٨).

(٢) يجب أن تكون شروط الاستبعاد عادلة

رأي **ديفيد ميلر** أنه يجب أن تكون شروط الاستبعاد عادلة، ولذلك نقد ميلر موقف **هنري سجوديك** قائلا: "يجب أن تكون شروط الاستبعاد عادلة ويجب إيجاد مبررات قوية للاستبعاد بسبب حقوق الإنسان"(٢٢٩).

(227) Blake, Michael (2013): Immigration, Jurisdiction and Exclusion, P, 189.
(228) Fine, Sarah (2013): The Ethics of Immigration, The Right to Exclude, P, 56.
(229) Miller, David (2008): Immigrants, Nations and Citizenship, Nuffield College, Oxford, P, 11.

واذا ما كان ويلمان قد رأى أنه يجوز للدولة الشرعية الاستبعاد غير المبرر، فأننا نجد **ريان بيفنيك** قد وضع شروط للاستبعاد لكي يصبح أخلاقي، وهي: "أنه يجب أن يكون الاستبعاد من أجل الحماية من التهديدات الداخلية والخارجية، لذلك فأنه يحق للدول الاستبعاد المبرر، ولا يحق للدول الاستبعاد غير المبرر والذي فيه تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين"(٢٣٠).

وعلي هذا أعتقد أنه ليس من حق الدول الشرعية الاستبعاد غير المبرر، وهناك حاجة ماسة لإيجاد تبرير أخلاقي لاستبعاد وترحيل اللاجئين الفارين من نيران الحروب علي الحدود، وعلينا الاعتقاد فعلا أن رفض حصولهم علي تأشيرة دخول بعد أن يخاطروا بحياتهم يعد جريمة إنسانية لا تغتفر. ولذلك أجدني أتفق مع **جوليا ريموندا** حين قالت: "يجب أن يكون الاستبعاد مُبرر، وأن نبحث عن معايير ثابتة من أجل قبول أو استبعاد الغرباء، لذلك ينبغي أن تزود الدول الأفراد المستبعدين من الدخول إليها بتفسير واضح وموضوعي وعادل لسبب استبعادهم من دخول أراضيها"(٢٣١) ولقد قدم **جوزيف كارنيز** شروط الاستبعاد العادل، فقال: "يحق استبعاد المخربين وغير المسالمين لأسباب كثيرة، ولذلك يجب أن تتمتع الدول بجميع حقوقها لمنع أي غزو أجنبي وإلا فلن تعيش، يجب أن يكون للدولة حق في استبعاد المُعتدين عليها واستبعاد الجواسيس"(٢٣٢).

واذا ما كان يجب أن نُبرر للآخرين سبب استبعادنا لهم، فإن ويلمان قد رفض مثل هذا التبرير لحق الاستبعاد أمام المستبعدين، وذلك لأنه تأثر بكل من مايكل الزير وديفيد ميلر، فمثلا يري **مايكل الزير**: "يحق للدول القومية استبعاد الغرباء من علي الحدود بدون أن نبرر لهم سبب استبعادنا لهم، فالدول الليبرالية تشبه

(230) Pevnick, Ryan (2011): Immigration and The Constraints of Justice Between open Borders and Absolute Sovereignty, P, 163.
(231) Raimondo, Giulia (2016): The Open L Closed Border Dilemma, The Case for Border Controls.
(232) Carens, Joseph (1987): Nationalism and The Exclusion of Immigrants, P, 63.

(ISSN: 2536 - 9555)

النوادي وكما يجوز لأعضاء النادي منح العضوية أو رفضها، كذلك يجب أن تعتبر الدول الليبرالية حرة في استبعاد الغرباء بناء علي أي معايير يرتضونها بينهم"[٢٣٣] ويشكك **مايكل الزير** في قوة التبرير الديمقراطي للاستبعاد، فيقول: "من الجنون أن نستخدم الديمقراطية مع المجرمين، ويجب علينا أن نستخدم القهر والإكراه وليس التصويت، ولذلك فأنا لست في حاجة إلي تبرير استبعادي لهم بشكل ديمقراطي في مجتمعنا السياسي"[٢٣٤].

ومن دواعي الأسف الأخلاقي أن نجد الزير يعتقد أن كل من يقف علي الحدود مجرمين؟، ويجب معاملتهم معاملة غير إنسانية وفيها إكراه وعنف، فالأكثرية منهم هاربين من أوضاعهم وظروفهم التي لا تحتمل. وكذلك شكك **ديفيد ميلر** في قوة التبرير الديمقراطي للاستبعاد، قائلا: "تخيل أن هناك مجرمين يريدون الدخول إلي منزلي، فهل يجب علي أن أقدم لهم تبرير ديمقراطي لطردي لهم واستبعادي لهم من منزلي؟"[٢٣٥].

(٣) رفض الاستبعاد العنصري التمييزي

اتفق ويلمان مع كل من مايكل الزير وديفيد ميلر، في أنه يحق للدول استبعاد الغرباء علي أي أساس يحلو لها سواء كان علي أساس العرق أو الدين أو الجنس، ومن الواضح أن تلك المعايير هي معايير تمييزية وعنصرية ولا أخلاقية، ولقد نقد العديد من الفلاسفة المعاصرين موقف ويلمان في دفاعه عن مثل هذا الاستبعاد العنصري، علي النحو التالي:-

جوزيف كارنيز: نقد كارنيز استبعاد الآخرين علي أي أساس عنصري، ورأي أن مثل هذا الاستبعاد غير أخلاقي، وهذا هو ما أكد عليه في مقالته: "من يجب

(233) Walzer, Michael (1984): Sphere of Justice, P, 24.
(234) Ibid, p, 25.
(235) Miler, D. (2014): Immigration, The Case for the Limits, In Contemporary Debates In Applied Ethics, P, 363.

أن يدخل "، قائلا: "لا ينبغي علي الدول الليبرالية الاستبعاد علي أساس معايير تمييزية وأن نسمح بقبول جنس معين أو عرق معين، ويجب عدم التمييز في القبول"(٢٣٦) وكذلك أشار كارنيز في موضع آخر: "لا يجب الاستبعاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين، لأن هذا يمثل انتهاكًا للمبادئ الأخلاقية الديمقراطية، ومن ثم يجب رفض هذه السياسات لأنها سياسات عنصرية ولا أخلاقية، وتحتاج إلي نقد أخلاقي حاد حتي لو كانت مدعومة من قبيل أغلبية ديمقراطية"(٢٣٧).

أرش أبي زادة: رفض أبي زادة الاستبعاد العنصري لأنه لا يتفق مع المبادئ الديمقراطية، ولذلك يقول: "لا تتوافق المبادئ الديمقراطية مع حق الدولة في استبعاد الغرباء، لذلك فأن أي شخص يقبل المبادئ الديمقراطية فهو بالتالي ملتزم برفض الحق الاحادي في السيطرة علي حدود الدولة وأغلاقها، وملتزم أيضًا برفض هذا الاستبعاد التمييزي"(٢٣٨).

مايكل بليك: يقول بليك: "ليس من الواضح أن الحق في الاستبعاد العنصري يقوم علي أساس قوي تماما كما يعتقد ويلمان، حتى لو كان حرية تكوين المجتمعات"(٢٣٩).

لذلك يرى بليك: "أنه يجب أن نكف عن إساءة معاملة الغرباء علي الحدود لأسباب عنصرية وقومية، لذلك يجب علينا أن نرفض الاختيار العنصري وتلك النظريات المعاصرة التي تقبل الاستبعاد علي أساس التمييز هي نظريات خاطئة أخلاقيًا لأنها تنتهك حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية وتسبب الموت غير الرحيم وانتهاك حقوق اللاجئين"(٢٤٠).

(235) Carens, Joseph. H (2003): Who Should Get In ?, The Ethics of Immigration Admissions, Ethics and International Affairs, 17, PP, 96-97.
(237) Carens, Joseph. H (2003): Immigration, Democracy and Citizenship, P, 22.
(238) Abizadeh, A. (2008): Democratic Theory and Border Coercion: No right to Unilaterally Control, 1 your own Borders, Political Theory, 36, PP, 43-44.
(239) Blake, Michael (2013): Immigration, Jurisdiction and Exclusion, P, 61.
(240) Blake, Michael (2014): The Right to Exclude, Critical Review of International Social and Political Philosophy, 17, (5).

(ISSN: 2536 - 9555)

والغريب في الأمر أنه اذا ما كان ويلمان يدعو إلي أنه يحق للدول الشرعية الاستبعاد علي أي أساس يحلو لها، نجده بعد ذلك يرفض التمييز العنصري في كتابه المشترك مع فيليب وكول ويقول: "إن التمييز العنصري مُحظور بموجب القانون الدولي ومُقنن بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء علي التمييز العنصري (١٩٦٥)، لذلك فأن السياسات التي تحترم من لديهم مهارات عالية من أجل استغلالها في سوق العمل تبدو سياسات لا أخلاقية، ولا يبدو أن تلك الدول تتصرف بشكل أخلاقي صحيح"(٢٤١).

(٥)يفشل الاستبعاد غير المبرر وغير العادل في وفاء الدول بواجباتها الأخلاقية نحو اللاجئين

هناك واجبات أخلاقية للدول الليبرالية الغنية يجب عليها أن تفي بها نحو اللاجئين، ولكن الاستبعاد غير المبرر وغير العادل يجعل الدول الليبرالية تفشل في الوفاء بواجباتها تلك، ولقد رفض العديد من الفلاسفة فشل الدول الليبرالية في الوفاء بواجباتها تجاه اللاجئين، وذلك علي النحو التالي:

مايكل بليك: "إن الحق في الاستبعاد ينجم عن عدم تحمل الدول الليبرالية مثل هذه الالتزامات الأخلاقية نحو اللاجئين، لأنها التزامات أخلاقية غير مرغوب فيها، وهذا غير مسموح به أخلاقيًا، فلا يحق لنا استبعاد الغرباء الذين يأتون الينا عندما يفرون من حكوماتهم التي لا تحمي حقوقهم بشكل كاف، وعلى هذا، فإن الاستبعاد هو حق افتراضي سببه التحرر من الالتزامات الأخلاقية التي يفرضها الآخرون علينا، ونحن نريد أن نبقي أنفسنا خالين من تحمل الالتزامات غير المرغوب فيها باستبعاد الغرباء مع أنها أعباء أخلاقية مبررة، ولا ينبغي الهروب أو التحرر من تلك الالتزامات الأخلاقية لأنها مدعومة قانونيًا وأخلاقيًا، لذلك فإن

(241) Wellman, C. H and Philip Cole (2011): Debating The Ethics of Immigration, PP, 152-153.

استبعاد اللاجئين من أجل الهروب من تحمل تلك الأعباء المالية يعد غير أخلاقي"(٢٤٢).

فيت بدر: رأى بدر "أن الدول الغنية لديها التزام أخلاقي تجاه الأسوأ حالًا وليس تجاه مواطنيها فقط، لذلك تصبح سياسة الاستبعاد خاطئة أخلاقيًا"(٢٤٣).

سارة فاين: تؤكد فاين: "أنه يجب أن تفي الدول الليبرالية بواجباتها الأخلاقية نحو اللاجئين، لذلك فلا تتمتع تلك الدول بحق أخلاقي في استبعاد اللاجئين، كما لا توجد مبررات كافية لوجود مثل هذا الحق في استبعاد اللاجئين والمحتاجين، وعندما لا يتم منح الإذن لهم قد يخاطر الناس بحياتهم وقد يموت الأشخاص أثناء إعادة ترحيلهم، وقد يموتون في محاولة عبور الحدود وقد يتعرضون لسوء المعاملة، وكذلك فأن الحق في الاستبعاد يتناقض مع الالتزام الليبرالي بالمساواة الأخلاقية لكل الناس"(٢٤٤) وكذلك تقول فاين في موضع آخر: "يجب أن تكون الدولة مستعدة للوفاء بواجباتها تجاه الغرباء الذين يعيشون الفقر أو ضحايا الأنظمة الاجتماعية الاستبدادية، ويجب علينا تصدير العدالة للخارج"(٢٤٥).

(٦) يغفل حق الاستبعاد المطلق وغير المبرر مبدأ الضرر بالآخرين

يغفل حق الاستبعاد المطلق الضرر الجسيم الذي نلحقه باللاجئين، لذلك فإن هذا الضرر الذي ينجم عن الاستبعاد للاجئين يتفوق علي حق الدولة في الاستبعاد والسيطرة علي حدودها، ولقد قدم العديد من الفلاسفة النقد الأخلاقي للضر الذي ينجم عن الاستبعاد المطلق، وذلك كالتالي:

سارة فاين: تؤكد سارة فاين إمكانية وجود ضرر لمصالح الغرباء واللاجئين يُبطل قضية أن الدولة لها حق في الاستبعاد، لذلك فأن قضية الضرر تظل أكبر

(242) Blake, Michael (2013): Immigration, Jurisdiction and Exclusion, P, 18.
(243) Bader, Viet (2005): The Ethics of Immigration, P, 86.
(244) Fine, Sarah (2013): The Ethics of Immigration, pp, 251-252.
(245) Fine, Sarah (2010): Freedom of Association is Not, The Answer, Ethics, The University of Chicago, PP, 333-334.

(ISSN: 2536 - 9555)

تحدي لموقف ويلمان، وفي ذلك تقول فاين: "شبه ويلمان الدول بالنوادي، ولكن الدول ليست كالنوادي لأن الاستبعاد من نادي الجولف ليس له تأثير مدمر مثل الاستبعاد من علي الحدود، لذلك لا يوجد حق في استبعاد اللاجئين، وكذلك يجب أن نأخذ الضرر الناجم عن استبعاد اللاجئين علي محمل الجد"(٢٤٦).

ديلان ماثيو: يري ماثيو أنه "يمكنا أن نراعي مصالحنا بطريقة لا تلحق الضرر بالأخرين، ولكي لا نعرض مصالح الغرباء علي الحدود للإكراه باستبعادهم أو استخدام القوة ضدهم"(٢٤٧).

مايكل بليك: اعترض بليك علي دفاع ويلمان عن حق المواطنين في استبعاد الآخرين باستخدام القوة العنيفة ضدهم، ورأي أن: "هذا يجعل حجة ويلمان ضعيفة وهشة، لأنه إذا ما كان للدولة حق في الاستبعاد فيجب أن تمارس الدولة حقها بشكل عادل وأن تحترم حقوق الآخرين"(٢٤٨).

(٧) يتعارض حق الاستبعاد مع حق الملكية عند نوزيك

ترفض **سارة فاين** ادعاء ويلمان "في أن الدول تتمتع بحق استبعاد الغرباء"، لذلك تقول: "أن المالك الشرعي هو الذي من حقه فقط أن يستبعد الزوار غير المرغوب فيهم، لأن علاقة الدولة بأراضيها ليست علاقة ملكية، لذلك فالدولة ليس لها حق في استبعاد الغرباء لأنها لا تملك حق الملكية، كما أن هذه الحجة ليست كافية لدعم حق الدولة لاستبعاد الغرباء من علي حدودها، ويجب أن يسمح للأصدقاء بجلب أصدقائهم طالما أن هذا ليس ضارًا بالآخرين"(٢٤٩).

ووفقا **لنوزيك:** "فأن حق الاستبعاد يأتي من الملكية الفردية، ونظرا لأنه لا تمتلك الدولة والذي يمتلك هم المواطنين فقط، فإن هؤلاء المواطنين هم الذين من

(246) Ibid, P, 335.
(247) Matthews, Dylan (2013): What Gives us A Right to Deport People?, P, 41.
(248) Blake, Michael (2013): Immigration, Jurisdiction and Exclusion, P, 210.
(249) Fine, Sarah (2013): The Right to Exclude, P, 36.

حقهم الاستبعاد فقط وليس الدولة، لذلك رفض نوزيك حق الاستبعاد من جانب الدولة، ورأى أنه لا يمكن الدفاع عن الحق في الاستبعاد لأن الحق في الاستبعاد هو حق يمتلكه أصحاب الملكية الفردية وليس الحكومات أو الدول، وعلي هذا فأن نظرية نوزيك لا توفر أي أساس أخلاقي للاستبعاد اللاجئين أو الأجانب، فالمواطنين وحدهم هم الذين يمتلكون الحق في الاستبعاد كأفراد وليس كأعضاء في جماعة، ويترتب علي ذلك أن السيطرة التي يمكن أن تمارسها الدولة بصورة مشروعة علي تلك الأرض تقتصر علي إنفاذ حقوق المالكين الأفراد، ومن ثم فليس للدولة حق في استبعاد الغرباء واللاجئين، ولا يوجد لدي الحكومة أي أسباب لمنع الأشخاص من دخول البلاد طالما كانوا مسالمين ولم يسرقوا أو ينتهكوا حقوق الآخرين، وعلي ذلك فأن الحق في الاستبعاد هو حق يمتلكه أصحاب الملكيات الفردية وليس الحكومات، لذلك فليس هناك حق للدول في الاستبعاد"(٢٥٠) واذا ما كان **ريان بيفنيك** يشارك ويلمان الحق في الاستبعاد، فإن الحق في الاستبعاد عنده مبني علي الملكية الجماعية، وليس الحق في حرية تكوين المجتمعات كما عند ويلمان.

(٨) يتعارض الحق في استبعاد اللاجئين مع المثل الديمقراطية العليا

دافع ويلمان عن الحق المطلق في الاستبعاد بغض النظر عن الظروف الاستثنائية للاجئين، لذلك تعارض هذا الاستبعاد مع القيم الديمقراطية مثل المساواة والعدالة، ولذلك نقدت **سارة فاين** موقف ويلمان من رفض دخول اللاجئين. قائلة: "ليس من الواضح أن الدول تتمتع بحق في الاستبعاد، لأن هذا يتعارض مع المثل العليا الديمقراطية، ولا يجب أن يمتد الاستبعاد إلي استبعاد اللاجئين لأنه إذا ما كان للدول حق في الاستبعاد، فإن هذا الحق لا يمتد ليشمل

(250) Carens, Joseph, H (1987): Nationalism and the Exclusion of Immigrants, P, 63.

(ISSN: 2536 - 9555)

استبعاد اللاجئين، وهذا تمشيًا مع مبدأ الإنقاذ أو الإحسان الذي يحترم المثل الديمقراطية"[٢٥١].

(٩) الحق في الاستبعاد ليس حقا ولكنه مصلحة

رفض فيبليب كول الحق في الاستبعاد ورأى: "أنه ليس حقًا أخلاقيًا ولكنه مصلحة وطنية، فيقول: "لا يوجد حقًا في الاستبعاد، بل هناك مصلحة في الاستبعاد، ونحن نخطئ حين نعتقد أن مصالحنا كافية لإعطائنا مثل هذا الحق لأن الآخرين لديهم حقوق أيضًا، وبالتالي فليس لدينا الحق في الاستبعاد"[٢٥٢].

المبحث الثالث: نقد ويلمان للحجج التي تعارض موقفه من اللاجئين

المطلب الأول: النقد الأول: نقد حجة المساواة

النقد الأخلاقي لرفض ويلمان عدم المساواة العالمية (نقد النقد)

المطلب الثاني: النقد الثاني: نقد حجة الليبرالية

النقد الأخلاقي لرفض ويلمان حجة الليبرالية (نقد النقد)

المطلب الثالث: النقد الثالث: نقد حرية الملكية الفردية

النقد الأخلاقي لرفض ويلمان حرية الملكية الفردية (نقد النقد)

المطلب الرابع: النقد الرابع: نقد العولمة والديمقراطية والنفعية

النقد الأخلاقي لكل من العولمة والديمقراطية والنفعية (نقد النقد)

المبحث الثالث

نقد ويلمان للحجج التي تعارض موقفه من اللاجئين

بعد ما قدم ويلمان الحجج التي تؤيد موقفه من اللاجئين مثل حجة تقرير المصير السياسي وحجة حرية تكوين المجتمعات وحجة الحق في الاستبعاد، قام ويلمان بتفنيد

(251) Fine, Sarah (2013): The Ethics of Immigration, The Right to Exclude, P, 39.
(252) Blake, Michael (2013): Immigration, Jurisdiction, P, 89.

ونقد الحجج التي تعارض فتح الحدود أمام اللاجئين، لذلك فإن هذا المبحث سوف يعرض نقد ويلمان لكل من نظرية المساواة، الليبرالية، الملكية الفردية، العولمة، الديمقراطية والنفعية مع تقديم النقد الأخلاقي لكل منهم علي حدى:-

المطلب الأول: النقد الأول: نقد ويلمان لحجة المساواة

لم يكتفي ويلمان بتقديم الحجج التي زعم أنها أخلاقية والتي ترفض فتح الحدود أمام اللاجئين، ولكنه قام أيضًا بتفنيد الحجج التي تساند قضية الحدود المفتوحة أمام اللاجئين، مثل نظرية المساواة العالمية ونظرية المساواة في الحظ، ونظرية المساواة في العلاقات، ودعي إلي نظرية المساواة بين المواطنين فقط، وذلك من أجل تأييد حق الدولة الأحادي والمطلق في السيطرة علي حدودها الاقليمية ورفض الحدود المفتوحة حتي أمام اللاجئين، وفي المقابل هناك واجب علي الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة، وفي ذلك يقول ويلمان: "إن حق الدولة في السيطرة علي حدودها لا يتعارض مع واجبات العدالة التوزيعية، ولا يوجد أي واجب أخلاقي من الدول الغنية بفتح حدودها أمام الغرباء حتي اللاجئين، ولكن هناك واجب أخلاقي بإرسال القليل من المساعدات المادية فقط، وهذا ينبع من الواجبات السامرية"(٢٥٣).

ولقد تحدى ويلمان نظرية المساواة لأنها تدعم حق الحدود المفتوحة أمام اللاجئين، لذلك يقول: "أنا غير مقتنع بقضية المساواة التي تجعل الحدود مفتوحة، ويجب علي أن أشكك في هذا النوع من المساواة الذي يستخدم كذريعة من أجل حجة الحدود المفتوحة الباطلة"(٢٥٤).

ولم يؤرق ويلمان عدم المساواة الصارخة الموجودة في العالم بين الدول التي تئن من الجوع والحاجة وبين الدول التي تنعم بالرفاهية، حتي أنه رأي إنها لا تمثل

(253) Wellman, C. H (2011): A Liberal International Justice, The Luck Egalitarian Case for Open Borders, P, 170.
(254) Wellman, C. H and Philip Cole (2011): Debating The Ethics of Immigration, The Egalitarian Case of open Borders.

(ISSN: 2536 - 9555)

مشكلة أخلاقية ولا تحتاج إلي حل أخلاقي، كما أنه ليس من واجبنا القضاء علي جميع أشكال عدم المساواة في العالم، لذلك يقول: "لا يجب علينا القضاء علي جميع أشكال عدم المساواة في العالم لأن التفاوت في الثروة بين الدول المختلفة يبدو أقل إشكالية، ولا يجب علينا أن نفترض ضرورة عدم المساواة في الحظ، فهذه المشكلة ليست من أولوياتنا ولا يجب أن تشغلنا"(٢٥٥).

ومن ثم قام ويلمان بنقد حجة المساواة في الحظ، التي تعبر عن عدم المساواة بين الدول في الحظ، فقال: "لا يجب التقليل من التفاوتات الاقتصادية بين الدول، عادة ما يعتقد البعض أن التفاوتات الشاسعة بين الدول تشكل نوعًا من الظلم الفادح بين الناس في الآفاق الحياتية المختلفة بشكل كبير، وأنه من حظ المرء أن يُولد في بلد معينة، لذلك فأن بلد المرء هو الذي يجلب له حظه، وعلي ذلك يعتقد المرء أنه يجب فتح الحدود السياسية حتي لا يحرم أي شخص من فوائد المجتمعات الغنية، وسيكون من الأسوأ حرمان هؤلاء من فرصة مساعدة أنفسهم والنظر إليهم بلا مبالاة، لذلك فأنه يجب فتح الحدود وإعادة توزيع الثروات ومنع الظلم الموجود في العالم، واعتقد أن هذه حجة غير مقنعة"(٢٥٦).

يوضح هذا النص عند ويلمان أنه رفض فتح الحدود من أجل وضع حد للظلم العالمي، وتعامل معه علي أنه ظلم فطري وطبيعي في العالم، وكذلك برهن ويلمان أن عدم المساواة بين الدول لا تؤثر علي الأفراد، لذلك قارن ويلمان بين حالتين من عدم المساواة في الحظ، الحالة الأولي، هي حالة عدم المساواة في الحظ بين مجتمعين، فهناك مثلا مجتمعين مستقلين، A, B، وأن أعضاء المجتمع A أفضل من أعضاء المجتمع B إلى حد كبير، ولكن لا أحد في مجتمع يدرك هذا التفاوت بينهما، وهناك مجتمع آخر وهو المجتمع C، يوجد به أعضاء أفضل

(255) Wellman, C, H(2009): A Liberal Theory of International Justice, P, 40.
(256) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, The Luck Egalitarian Case for Open Borders, P, 180.

حالًا أو أسوأ حالًا، وهذه الفوارق تؤثر علي العلاقات فيما بينهم، مما يجعل بعض الأفراد عرضة للقمع، ولذلك فإن التفاوتات في الحالة الثانية هي الأكثر إثارة للجدل والقلق، أي أن عدم المساواة الموجودة داخل المجتمع هو الذي يهمنا، وهي تعبر عن عدم المساواة في العلاقات"(٢٥٧).

يوضح هذا النص عند ويلمان أنه لم يعترف سوي بعدم المساواة في العلاقات داخل المجتمع، وتجاهل عدم المساواة بين المجتمعات أو بين الدول، أي أن عدم المساواة الموجودة في C، له قوة أخلاقية أكبر من عدم المساواة الأخلاقية الموجودة بين A,B.

وعلي هذا رفض ويلمان أن نضع في اعتبارنا الأخلاقي أن التفاوتات المذهلة في جميع أنحاء العالم تؤثر بشكل كبير على آفاق الناس في العيش في حياة كريمة، وأنها بذلك تشبه النظام الاقطاعي، لذلك يقول: "إن فرز البشر وفقًا للبلدان التي ولدوا فيها يبدو بمثابة نظام طبقي جغرافي، وتصبح المواطنة هي المعادل الحديث للامتيازات الإقطاعية وهذا يجب رفضه"(٢٥٨).

واذا ما كان ويلمان رفض الامتيازات الاقطاعية إلا أنه لم يستطع أن يظل وفيا لهذا المبدأ الأخلاقي، لأنه سمح بالاستبعاد علي أي أساس تراه الدولة من قبل، وقد يكون هذا الأساس هو الدين أو الجنس، ومن ثم دافع ويلمان عن اغلاق الحدود أمام اللاجئين بحجة تأييد عدم المساواة في الحظ، قائلا: "لا تتأثر آفاق حياة الشخص بمسائل الحظ بين الدول، بل بمسائل عدم المساواة في العلاقات داخل الدولة أو المجتمع"(٢٥٩).

ومن جهة أخرى، رفض ويلمان نظرية المساواة الدولية ونظرية المساواة في الحظ ودافع عن نظرية المساواة في العلاقات، قائلا: "لا يجب علينا القضاء علي

(257) Ibid. P, 176.
(258) Ibid, P, 177.
(259) Wellman, C. H (2011): Debating The Ethics of Immigration, ch 2.

(ISSN: 2536 - 9555)

كل أشكال عدم المساواة، كما أن التفاوتات بين الدول في الثروة ليست إشكالية، طالما أن الدول الغنية ستساعد الدول الفقيرة، ومن ثم، فليس هناك معني "للمساواة في الحظ" Luck Egalitarianism، لذلك فإن وجود تفاوتات بين الدول ليس مقلقًا، ما يهمني هنا هو تحقيق المساواة في العلاقات، وطالما لا توجد علاقات قوية بين مواطني الدولة الغنية ومواطني الدولة الفقيرة، فإن هذا يعني أن هذه التفاوتات بين الدول ليست مقلقة نظرًا لأنه لا يعلم مواطني الدول الفقيرة شيئًا عن مواطني الدول الغنية، لذلك فلا توجد أسباب أخلاقية قوية للدول الغنية بفتح حدودها أمام فقراء العالم، ومن ثم ليس من الخطأ تجاوز عدم المساواة العالمية طالما إنها لا توجد بين مواطنينا"(٢٦٠).

يوضح هذا النص عند ويلمان أنه رفض نظرية المساواة العالمية ولم يبالي بعدم المساواة بين المجتمعات والظلم علي الأشخاص ولم يهتم سوي بعدم المساواة بين المواطنين داخل المجتمع، ورأى أنها لا تبرر فتح الحدود، فمثلا يقول: "إن تلك التفاوتات التي نراها في العالم الحقيقي لا تدعم بما فيه الكفاية قضية الحدود المفتوحة بسبب عدم المساواة في الحظ، كما إن عدم المساواة والظلم والتفاوت الموجود في العالم ليس كافيًا لفتح الحدود"(٢٦١).

واذا ما كان ويلمان قد رفض نظرية المساواة العالمية، فأنه دافع عن نظرية المساواة بين المواطنين فقط، وهي تعني المساواة في العلاقات، لذلك يقول: "إن المساواة التي ندافع عنها هي المساواة بين المواطنين لأن بينهم علاقات قوية، وكلما أصبحت هذه العلاقات أكثر قوة، كلما كان علينا أن نكون أكثر قلقًا بشأن عدم المساواة بينهم، إننا نتحدث عن عدم المساواة داخل دولة معينة، وعن عدم المساواة في العلاقات المشتركة بين المواطنين داخل الدولة"(٢٦٢).

(260) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, The Luck Egalitarian Case for Open Borders, P, 175.
(261) Ibid.
(262) Ibid.

وكـذلك رفـض ويلمـان نظريـة عـدم "المسـاواة الكونيـة" Egalitarian Cosmopolitanism، وهـي نظريـة تـري أنـه مـن الظلـم أن تتـأثر آفـاق حيـاة الشخص بشكل كبير بالبلد الذي ولد فيه، لذلك يقول ويلمان: "من الأفضل أن نرفض نظرية المساواة الكونية، وأن نرفض القضاء على آثار الحظ الغاشم علي حياة الأفراد وذلك لأنه حتي في هذا العالم الذي تزداد فيه العولمة بشكل متزايد لا يمكن أن يكون الأقل ثراء عرضة للقمع من قبل الأكثر ثراء"(٢٦٣).

ومن المثير للدهشة أن ويلمان لم يكترث لعدم المساواة الموجودة في العالم، ورفض نظرية عدم المساواة العالمية، واهتم فقط بعدم المساواة الموجودة في العلاقات الموجودة في مجتمعه، فمثلا يقول: "هناك علاقات عائلية عرضة للظلم مثل عدم المساواة بين الزوج والزوجة، كما أن الطبقة الدنيا من المجتمع قد تكون عرضة للقمع والاستغلال غير العادل من قبل بقية المجتمع"(٢٦٤) وعلى هذا، أعتقد ويلمان أن نظرية المساواة في العلاقات أقوي من نظرية المساواة في الحظ، ولذلك أيد مايكل الزير قائلا: "تعتبر نظرية المساواة في العلاقات مُنافس قوي لنظرية المساواة في الحظ، والتي تعد تبرير كافي لغلق الحدود أمام اللاجئين"(٢٦٥).

أهتم ويلمان بنظرية المساواة في العلاقات داخل المجتمع، لذلك تحدث عن علاقات كثيرة داخل المجتمع مثل علاقة الاستغلال من أرباب العمل لعمال المصانع، فقال: "قد تكون العلاقة بين عمال المصانع مع أرباب العمل متساوية، بمعنى إنها تعبر عن احترامها للوضع الأخلاقي المتساوي لشاغلي كل منصب أو قد تكون غير متكافئة بمعني إنها تجعل شاغلي وظائف معينة عرضة للقمع والاستغلال، ولكن العدالة تتطلب إلغاء هذه العلاقات القمعية، وتعد هذه العلاقات القمعية إشكالية أخلاقية لأنها تميل إلي تعزيز أشكال القمع الاجتماعي، ويحدث

(263) Wellman, C. H (2011): Debating The Ethics of Immigration, P, 65.
(264) Ibid.
(265) Wellman, C. H (2011): A liberal Theory of International Justice ،Ch 2.

(ISSN: 2536 - 9555)

القمع بعد الاستغلال والتهميش وإساءة ممارسة العنف على الآخرين، مثل استغلال أرباب العمل العمال للعمل بأجور زهيدة ومنخفضة للغاية، ولا يحصلون على اجازة أو عطلة وأن يطلبوا منهم العمل لفترات طويلة في بيئات غير مريحة وخطيرة، وغالبًا ما تكون المصانع شديدة الحرارة مع ضوضاء مُفرطة وإضاءة غير كافية وسوء صرف صحي ومعدات طوارئ غير كافية وتتعرض العاملات بشكل روتيني لمجموعة واسعة من الانتهاكات في مكان العمل بما في ذلك الهيمنة والتحرش الجنسي والعنف، وهناك واجبات في المساواة في العلاقات للتخفيف من القمع الاجتماعي بما في ذلك استغلال وتهميش العمال الوطنيين، وعدم المساواة من هذا النوع هو الذي يجب أن يشغلنا ويزعجنا، أما بالنسبة لعدم المساواة العالمية، فليست مشكلتنا، وليس من واجبنا أن نجد لها حلا لا أخلاقيًا أو سياسيًا، ومع ذلك فستقوم الدول الغنية بالوفاء بالتزاماتها عندما تقدم بعض من المساعدة المادية للدول الفقيرة"[٢٦٦] وحينما نحلل هذا النص عند ويلمان، فأنه يمكن أن نستنتج الآتي: –

(١) وظف ويلمان نظرية "المساواة في العلاقات" للدفاع عن حق الدولة في غلق حدودها أمام اللاجئين، وأهمل عدم المساواة العالمية، والمساواة في الحظ لصالح المساواة في العلاقات.

(٢) اعتقد ويلمان أنه لا يوجد واجب أخلاقي من الدول الغنية بفتح حدودها طالما أنها ترسل بعض من المساعدات المادية إليهم.

(٣) اعتقد ويلمان أن علاج عدم المساواة العالمية يكمن في مساعدة الأشخاص المعرضين للخطر بشكل مأساوي عن طريق تقديم القليل من المساعدة السامرية، وقد برهنت على بطلانها.

(266) Ibid.

(٤) نقد ويلمان نظرية المساواة العالمية لأنه رفض الدفاع عن الحدود المفتوحة أمام اللاجئين، ومن ثم رفض حرية الحركة الدولية.

(٥) اهتم ويلمان بعدم المساواة في العلاقات داخل المجتمع للتخفيف من الظلم والقمع داخل المجتمع وفي نفس الوقت أهمل عدم المساواة العالمية، ورفض القمع الاجتماعي والاستغلال بين المواطنين في حين سمح بالقمع الاجتماعي والاستغلال لهؤلاء الغرباء واللاجئين.

النقد الأخلاقي لرفض ويلمان عدم المساواة العالمية (نقد النقد)

انتقد العديد من الفلاسفة المعاصرين موقف ويلمان الغريب والمُحير وغير المُنصف والمخيب للآمال من رفض عدم المساواة العالمية، ويمكننا أن نعرض النقد الأخلاقي الذي قدموه علي النحو التالي:

فيت بدر: بما أن ويلمان لم يعترف بعدم المساواة العالمية ولا بخطورتها، فيمكنا أن نعتقد أن ويلمان فشل في تقدير عدم المساواة العالمية ولم يدرك خطورتها، في حين رأى بدر أن عدم المساواة العالمية مشكلة أخلاقية خطيرة ويجب حلها وبحث في مصدرها وهو النظام العالمي الجديد، بالإضافة إلى الاستعمار لتلك الشعوب ونهب ثرواتها، وهذا ما عبر عنه قائلا: "هناك عدم مساواة عالمية بين الدول نتيجة النظام العالمي غير العادل، وهناك تفاوتات كبيرة بين الدول نتيجة الاقتصاد العالمي الفاشل، فهناك فقراء يعيشون جياع ويموتون من الجوع دون أن يشعر بهم أحد، وتلك الشعوب الفقيرة هي المنتج التاريخي للاستعمار والرأسمالية، تلك الشعوب هي ضحايا النخب السياسية الحاكمة الفاسدة، لذلك فهناك عدم مساواة عالمية ينتج عنها ظلم شديد ويجب استخدام التوزيع العادل واستخدام العدالة التعويضية"[٢٦٧] وعلي هذا يرى بدر أن ويلمان قد

(267) Bader, Viet(2008): Global Justice In Complex Moral Worlds, Dilemmas of Contextualized theories, Critical Review of International Social and political Philosophy, 11, (4), PP, 547-548.

(ISSN: 2536 - 9555)

أخطأ حين رفض نظرية المساواة العالمية ودعي إلي حدود مغلقة أمام اللاجئين، وفي ذلك يقول بدر: "رفض ويلمان نظرية المساواة الكونية من أجل الدفاع عن الحدود المغلقة التي هي شرط القمع والاستغلال وعدم المساواة والتي ترفض عالم عادل مثاليا"(٢٦٨).

واذا ما كان ويلمان لم يتأثر بمثل تلك التفاوتات والظلم وعدم المساواة الموجودة في العالم، فإننا نجد بدر يقول: "إن التفاوتات الشديدة في الثروة في العالم تتعارض مع الأخلاق الكونية التي تنادي بالالتزام الأخلاقي، لذلك فإن اغلاق الحدود غير مقبول أخلاقيًا أمام عدم المساواة الفادحة هذه لكي لا نتعرض للفشل الأخلاقي لذلك يجب الحد من عدم المساواة العالمية وهذا مطلب أخلاقي حقيقي"(٢٦٩).

فيليب كول: واذا ما كان ويلمان قد رأي أن التفاوتات بين الدول ليست مشكلة وأن أهم ما يشغلنا هو عدم المساواة داخل المجتمع ولم يهتم حتي بدراسة أصل عدم المساواة الموجود في العالم، نجد فيليب كول يقول: "إن التفاوتات بين الدول ظالمة، وأن الحدود المغلقة هي انتهاك للمساواة الأخلاقية"(٢٧٠).

ويضيف ويلمان أن هناك عدم مساواة وظلم عالمي بسبب هذا النظام العالمي الجديد الذي تسعي فيه كتلة الرأسماليين الليبراليين لإبقاء فقراء العالم حيث هم، وهذا يخلق شروط من القمع والاستغلال وعدم المساواة، لذلك فهذا النظام العالمي يحافظ علي عدم المساواة الشديدة في جميع أنحاء العالم"(٢٧١) وينكر فيليب كول علي ويلمان اهتمامه بقضية المساواة داخل المجتمع وهي المساواة في العلاقات

(268) Bader, Viet (2005): The Ethics of Immigration, P, 64.
(269) Bader, Viet (2005): Fairly Open Borders, In Citizenship and Exclusion, Macmillan ،P, 23.
(270) Cole, Philip: The Ethics of Immigration, p, 84.
(271) Cole, Philip and C. H. Wellman (2011): Debating The Ethics of Immigration, P, 187.

واهماله قضية عدم المساواة العالمية، وفي ذلك يقول: "اهتم ويلمان بقضية عدم المساواة داخل المجتمع أو داخل الدولة وأهمل عدم المساواة بين الدول الأكثر غني وبين الدول الأكثر فقرًا، لذلك ركز علي عدم المساواة بين الزوج والزوجة، وبين صاحب العمل والعامل فقط، وأهمل عدم المساواة بين الدول في الصحة والتكنولوجيا والمستوى المادي"(٢٧٢).

شيلي كوكس: قدمت شيلي كوكس نقدًا أخلاقيًا لرفض ويلمان نظرية المساواة، وذلك علي النحو التالي:- "يري ويلمان أن هناك اختلافات في آفاق حياة الناس وعدم مساواة في حياتهم ويجب أن تعزي إلي خياراتهم وليس إلي الاختلاف في ظروفهم، ولكني اعتقد أن هناك واجبات أخلاقية للتخفيف عن عدم المساواة في آفاق الحياة التي تنشأ من الحظ السيئ الغاشم، ونظرًا لأن مكان الميلاد هو مسألة صدفة، فإن المجتمعات الثرية مُلزمة بتقليل التفاوتات والاختلاف وعدم المساواة الشاسعة في آفاق الحياة بين المجتمعات وذلك بخلاف ما ذكر ويلمان"(٢٧٣).

وتعترض كوكس علي عدم اعتراف ويلمان بالمساواة العالمية وأنه اهتم بالمساواة داخل مجتمعه فقط، لذلك تقول: "لم يعترف ويلمان سوى بعدم المساواة الموجودة في مجتمعنا وهي عدم المساواة في العلاقات، أما عدم المساواة الدولية فهي ليست من ضمن اهتماماته، لاعتقاده أن عدم المساواة العالمية ليست مسؤوليتنا، ولكني أوافق علي نظرية المساواة العالمية التي تولد واجبات صارمة نحو الغرباء"(٢٧٤).

ومن جهة أخري، تري **شيلي كوكس** أن المساواة في الحظ لا ينتج عنها بالضرورة تبرير القيود علي حرية تكوين المجتمعات، كما أن حرية تكوين المجتمعات ليست مهمة بما يكفي لتبرير المساواة في الحظ، كما أن المساواة في

(272)Ibid.
(273) Wilcox, Shelley (2012): Do Duties to Outsiders entail open Borders ?, A reply to Wellman, Philosophical Studies, P, 57.
(274) Ibid.

(ISSN: 2536 - 9555)

العلاقات أقل ثقلًا من الناحية الأخلاقية من المساواة العالمية والأنواع الأخرى من المساواة"(٢٧٥).

جوزيف راز: واذا كان ويلمان لم يعطي الأولوية للمساواة ولم يهتم بها، فإننا نجد جوزيف راز يعطي الأولوية للمساواة العالمية، وذلك من خلال "حجاب الجهل"، وذلك حينما يجهل كل شخص مكانه في المجتمع أو وضعه الطبقي أو الاجتماعي أو قوته أو ما شابه ذلك، وبالتالي لا يوجد أساس للمنفعة الشخصية وتعطي الأولوية للمساواة"(٢٧٦)، وعلي هذا يرفض راز جميع التفاوتات الاقتصادية الهائلة بين البلدان، قائلا: "إن العدالة تتطلب تصحيح شامل لجميع أشكال عدم المساواة، لذلك يجب رفض أوجه التفاوتات الموجودة في العالم"(٢٧٧).

ديلان ماثيو: اذا ما كان ويلمان قد رفض أن يرى عدم المساواة العالمية ورفض الحدود المفتوحة التي تساعد في التخفيف من عدم المساواة العالمية، فإننا نجد ماثيو يقول: "إن الحدود المفتوحة هي علاج لعدم المساواة والتفاوتات الموجودة في العالم، ونحن لدينا التزام أخلاقي يجعل العالم أكثر مساواة"(٢٧٨) وفي حين لم يهتم ويلمان بعدم المساواة الموجودة في العالم، نجد ماثيو يقول: "إن تلك التفاوتات وعدم المساواة الموجودة في العالم وبين الدول كبيرة بشكل مُخيف، ويجب أن نستخدم التفكير النقدي في عدم المساواة الموجودة في العالم ونقوم بتقليل عدم المساواة بين الدول ويجب علي الدول الغنية أن تجعل العالم أكثر مساواة لأن طريقة تنظيم العالم غير عادلة، ونحن لدينا التزام أخلاقي بأن نجعل العالم أكثر عدلًا وأكثر مساواة"(٢٧٩).

(275) Wilcox, Shelley (2015): Immigration and Borders, London and New York, P, 19.
(276) Papazoglou, Alexis (2019): The Philosophical Roots of Todays Immigration Debate.
(277) Raz, Joseph (1986): The Morality of Freedom, Equality, P, 37.
(278) Matthews, Dylan (2013): What Gives Us A Right to Deport People?, P, 19.
(279) Ibid, P, 54.

ستيفن ناتسون: اذا كان ويلمان لم يدرك أن مفهوم العدالة مدفوع بالمساواة في الحظ، نجد ناتسون يقول: "ما يدان دوليًا هو الحرمان وقلة الوسائل المادية اللازمة لعيش حياة بشرية سوية ويجب الا تتعدى الدول خط الفقر، ولكن هناك دول كثيرة فقيرة، فعلي الدول الغنية التزامات أخلاقية نحو الأسوأ حالًا، وعليها التزام أخلاقي بتحقيق المساواة، ولكن هناك تفاوتات هائلة في الثروة ولا يمكن الدفاع عن هذه الفوارق، وهناك استحقاق للفقراء، وهناك فجوة في مستويات المعيشة، ولقد قدم رولز قضية المساواة في حجاب الجهل في الموقف الأصلي"(٢٨٠).

المطلب الثاني: النقد الثاني: نقد ويلمان حجة الليبرالية

هاجم ويلمان الليبرالية كما هاجم نظرية المساواة العالمية من قبل، وذلك لأنها ترفض الإكراه الذي تفرضه الدولة وتقوم علي حرية الحركة الدولية، كما إنها أقوي حجة للحدود المفتوحة، وترفض الحدود المغلقة وتشدد علي المساواة العالمية والقضاء علي عسكرة الحدود وعلي إعادة التوزيع لتحقيق العدالة الاجتماعية، في حين دعي ويلمان إلي الحدود المغلقة ورفض الحدود المفتوحة أمام اللاجئين ورفض المساواة العالمية ودعي إلي عسكرة الحدود.

ويمكننا أن نعرض نقد ويلمان لليبرالية علي النحو التالي:-

"إن الليبرالية لا توافق علي سيادة الدولة علي أراضيها، لأنها تقيد الممارسة المشروعة للدولة، كما تركز الليبرالية علي حرية الفرد والفردية في حين يجب أن نركز علي الدولة وليس الأفراد، وهذا كان السبب في نقدي لليبرالية عند جوزيف كارنيز، فالحجج الليبرالية تقف مع نصرة الحدود المفتوحة وترفض حق الدولة في السيطرة علي حدودها"(٢٨١) يوضح هذا النص عند ويلمان أنه رفض الليبرالية من أجل دفاعه

(280) Natson, Stephen (1997): Economic Justice Pearson, Prentice Hall., P, 241.
(281) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, P, 81.

(ISSN: 2536 - 9555)

عن سيادة الدولة علي أراضيها وحقها في غلق الحدود، لذلك نقد ويلمان موقف كارنيز في دفاعه عن الليبرالية التي تنتصر للحرية الفردية والحدود المفتوحة.

ويشير ويلمان إلي أن هناك تشاحن بين حق الفرد وحق الدولة، ويجب نصرة حق الدولة علي حق الفرد، لذلك يجب رفض الليبرالية التي تنتصر حق الفرد لأن الدولة هي الأمان والاستقرار، وفي ذلك يقول ويلمان: "هناك صراع أخلاقي بين حق الفرد وحق الدولة، ويجادل الليبرالي بأن حق الفرد يجب أن يكون له الأسبقية في حين أن حق الدولة هو الذي يجب أن يكون له الأسبقية والأولوية من أجل تجنب الفوضى"(٢٨٢).

وعلاوة علي ذلك، يؤكد ويلمان علي أن حق الدولة في السيادة والسيطرة على أراضيها يعلو علي حق حرية الحركة الدولية والليبرالية، لذلك يقول: "أنه من غير المعقول أن نؤيد أن المجتمعات السياسية لا يحق لها أخلاقيًا تحديد من يعبر حدودها لأن هذا يشكك في الأهمية الأخلاقية لسيادة الدولة من أجل الدفاع عن الليبرالية وحق الأفراد في حرية الحركة الدولية، كما أن حرية الحركة الدولية ليست حقًا من حقوق الإنسان، لذلك أرفض ما يؤيده أصحاب مبدأ الليبرالية وأرفض حقوق الأفراد في حرية الحركة الدولية التي تعلو علي حق الدولة في السيادة على أراضيها"(٢٨٣).

النقد الأخلاقي لرفض ويلمان حجة الليبرالية (نقد النقد)

رفض ويلمان الليبرالية، للأسباب التالية:

١- لأن ويلمان سمح بالإكراه والقسر الذي تمارسه الدولة علي حدودها وبالسلطة الأبوية علي المواطنين، في حين أن الليبرالية تجعل الحرية هي القيمة الوحيدة وبالتالي ترفض الإكراه والقسر الذي تمارسه الدولة علي الآخرين.

(282) Wellman, C. H (2011): Debating The Ethics of Immigration, The Libertarian Case for open Borders, P, 171.

(283) Papazoglou, Alexis (2019): The Philosophical Roots of Today s Immigration Debate, P,39.

٢- لأن ويلمان رفض حرية الحركة الدولية ولم يسمح سوى بحرية الحركة الداخلية، والليبرالية تدعو إلي حرية الحركة الدولية.

٣- لأن ويلمان كان من دعاة الحدود المغلقة، والليبرالية أقوى حجة لصالح الحدود المفتوحة.

٤- لأن ويلمان دعي إلي الضوابط الحدودية وعسكرة الحدود، والليبرالية تدعو إلي القضاء علي ضوابط الحدود الذي يمكن أن ينقذ الآلاف من الأرواح.

٥- لأن ويلمان رفض حقوق الملكية للأفراد وكانت الملكية لديه جماعية، في حين دافعت الليبرالية عن حقوق الملكية للأفراد وأعطت قيمة كبيرة لحرية الفرد والمساواة.

٦- لأن ويلمان لم يعترف سوي بحقوق الإنسان داخل وطنه ومجتمعه ورفض الاهتمام بحقوق الإنسان العالمية، في حين أن الليبرالية تهتم بحقوق الإنسان العالمية وترى أن مسئولياتنا تمتد إلي ما وراء مجموعتنا العرقية الضيقة لتشمل جميع البشر.

٧- لأن ويلمان "دعي إلي أن تكون طاعة القانون مطلقة، في حين أن الليبرالية تنكر الطاعة المطلقة والعمياء للقانون"(٢٨٤).

٨- لأن ويلمان رفض استقلالية الأفراد وكانت الاستقلالية لديه للمجموعات في حين أن الليبرالية تركز علي الاستقلالية للأفراد، وتتبني مبادئ أخلاقية مثل الحرية والمساواة وترفض استبعاد اللاجئين.

ولقد دافع فلاسفة الأخلاق والسياسة عن الليبرالية التي رفضها ويلمان علي النحو الآتي:

يقول **ألكيس** مثلا: "وضعت الليبرالية قيمة كبيرة لحرية الفرد والمساواة وحقوق الملكية، ووجدت هذه الأفكار والقيم انعكاسًا لها في مفهوم حقوق الإنسان، وتعتبر

(284) Wellman, C. H and A . J. Simmons (2005): Is There a Duty to Obey The Law?, Cambridge University Press, Cambridge, P, 149.

(ISSN: 2536 - 9555)

حقوق الإنسان حقوق عالمية ومستقلة عن جنسية الفرد وطبقته وعرقه ودينه، لذلك تعترف الليبرالية بحقوق الإنسان العالمية، وترى أن مسؤولياتنا تمتد إلي جميع البشر "[٢٨٥].

وتُعرف الليبرالية بأنها فلسفة أخلاقية وسياسية تجادل لصالح تقليل الإكراه في المجتمع، وتعارض الإكراه التي تفرضه الحكومة علي المواطنين وترى أنه يجب أن يكون للناس حرية فيما يفعلون طالما لا ينتهكون حقوق الآخرين"[٢٨٦].

كما تلتزم الليبرالية ببعض مبادئ الاستقلالية، ويري المبدأ الليبرالي أن جميع الدخلات الأبوية مرفوضة وتحتاج إلي تبرير قوي من الدولة للأفراد، وأن التدخل في حرية الآخرين يجب أن يكون مُبرر للجميع، لذلك فإن الليبرالية ملتزمة بحرية الإرادة وملتزمة بالحكم الذاتي الأخلاقي"[٢٨٧] كما تركز الليبرالية على "مجموعة من القيم الأخلاقية الديمقراطية وهي حماية الحرية والاستقلالية والنزاهة والمساوة بين البشر، وتعطى الأولوية للحرية كقيمة أساسية، وهي ترتبط بحقوق الإنسان العالمية، وتؤكد على أنه لا يمكن استخدام القوة الا بشكل شرعي، لذلك ترى أن عبء التبرير يقع علي عاتق الذين يستخدمون الاكراه للحد من الحرية"[٢٨٨].

يظهر المبدأ الليبرالي الأساسي أن القيود علي الحرية يجب أن تكون مبررة، وعكس الليبرالية هو الهيمنة ووجود سلطة تعسفية علي حرية المواطن[٢٨٩].

(285) Papazoglou, Alexis (2015): The Philosophical Roots of Todays Immigration Debate.

(286) Cranston, Maurice (1967): "Liberalism", In The Encyclopedia of Philosophy, Paul Edwards, (ed., New York, Macmillan and The Free Press, PP, 458-458.

(287) G, Gauss (2005): The Place of Autonomy Within Liberalism, Autonomy and The Challenges to Liberalism, Cambridge University Press, PP, 279-280.

(288) Palter, Marc. F (2010): Democracy Without Borders?, Global Challenges to Liberal Democracy ،Roman, Littlefield Press, Lanham MD,P, 140.

(289) Loma sky, E. ،Loren (2006): Liberalism Beyond Borders, Social Philosophy and Policy, Vole 24, Issue 1, PP, 228-229.

وعلى هذا، فعندما رفض ويلمان الليبرالية، فأنه بالتالي رفض الكثير من القيم الأخلاقية مثل الاستقلالية الفردية والنزاهة والمساواة بين الأشخاص.

وهناك نوعان من الليبرالية الكلاسيكية التي ظهرت في اوائل القرن العشرين، أما الليبرالية الحديثة فهي أكبر رد علي حكومة منتفخة ومُبالغ فيها، أي أنها رد فعل علي سيادة الدولة المطلقة(٢٩٠).

وتعد الليبرتارية "شكل قوي من الليبرالية الكلاسيكية، وترفض سلطة الحكومة علي الأفراد لأن الليبرتاريون يقرون بالحرية الفردية وبأن الحدود يجب أن تظل مفتوحة لذلك يرفضون التدخل في حقوق وحريات الآخرين ويشككون في سلطة الدولة المطلقة وينكرون طاعة القانون المطلقة"(٢٩١).

المطلب الثالث: النقد الثالث: رفض ويلمان حرية الملكية الفردية

رفض ويلمان حقوق الأفراد في الملكية الفردية من أجل الدفاع عن سيادة الدولة وحقها في غلق حدودها حتى أمام اللاجئين، لذلك يقول ويلمان: "حق الأفراد في الملكية يتضاءل أمام حق الدولة في السيادة علي أراضيها، لذلك فلا توجد حقوق للأفراد في دعوة الأجانب إلي ممتلكاتهم الخاصة، لأن الدولة لها كيان سياسي يطغي علي باقي الحقوق في الملكية، والمجتمع السياسي ليس لديه قبول خيار الغرباء والأجانب حتى لو مواطنين من الدرجة الثانية، فلا توجد حقوق للملكية Property Rights، للأفراد من أجل سيادة الدولة علي أراضيها"(٢٩٢).

يوضح هذا النص أن هناك صراع في الحقوق، صراع بين حق الدولة في السيطرة علي حدودها وصراع بين حقوق الأفراد في الملكية، لذلك ألغي ويلمان

(290) Hidalgo, Javier (2017): The Rutledge Hand Book of Libertarianism 1 ist Edition.
(291) Mack, Eric and Gerald F. Cause (2004): Classical Liberalism and Libertarianism: The Liberty Tradition, London .
(292) Wellman, C. H (2011): Debating The Ethics of Immigration, The Libertarian Case for open Borders, P, 187.

(ISSN: 2536 - 9555)

حقوق الأفراد في الملكية لصالح حق الدولة في السيطرة علي حدودها، ولذلك يقول: "لا يمكن للفرد أن يصر بشكل قاطع علي أن حقوق الملكية غير محددة تماما دون إلزام نفسه بالفوضوية، وينشأ هذا التناقض والصراع لأن سيادة الدولة الشرعية غير متوافقة مع توسيع الهيمنة الفردية بحكم حق الملكية الفردية، لذلك يجب علي جميع المواطنين الموافقة علي جميع قرارات الدولة، لذلك فأننا بين أمرين وهما سيادة الدولة والهيمنة الفردية بموجب حق الملكية، ولا يمكن للفرد أن يؤيد الهيمنة الفردية، وأنها يجب أن يكون لها الأسبقية دائما علي سيادة الدولة دون تأييد الفوضى"(٢٩٣).

يوضح هذا النص عند ويلمان أنه يجب أن يسود حق الدولة في السيطرة علي حدودها علي حق الأفراد في الملكية الفردية. ويؤكد ويلمان علي هذا المعني في عبارة أخري، فيقول: "اذا ما كان هناك صراع بين حق الدولة في السيادة وحق الأفراد في الملكية، فأنه يجب أن يطغى حق الدولة في السيادة علي الملكية الفردية وهذا يقابله نقص في الهيمنة الفردية"(٢٩٤).

وعلي هذا يقترح ويلمان: "إنه يجب أن تصبح حقوق الملكية محدودة، لأنه لو أصبحت حقوق الملكية مطلقة فستنتشر **الفوضوية**، لذلك فأن حقوق الملكية المحدودة هي التي تناسب سيادة الدولة المطلقة، ويجب علي الفرد أن يفضل سيادة الدولة المطلقة علي حقوق الملكية المحدودة للأفراد لكي يتجنب الفرد الفوضوية، لذلك فإن حق الدولة المطلقة في السيطرة علي حدودها يجب أن يصبح له الأسبقية على حق الأفراد في الملكية الفردية، لذلك يجب أن يتضاءل حق الفرد في الملكية الفردية أمام حق الدولة في السيطرة علي حدودها"(٢٩٥).

(293) Ibid, P, 188.
(294) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, P, 75.
(295) Wellman, C. H and Philip Cole (2011): Debating The Ethics of Immigration, P, 42.

وتعني حقوق الملكية الفردية عند **ويلمان:** "حقوق الموجودين من المواطنين داخل الدولة وأصحاب الممتلكات الفردية في دعوة الأجانب لزيارة خاصة بهم"(٢٩٦).

وأعتقد أن ويلمان فشل في أن يقيم توازنا أخلاقيا بين حقوق الفرد في الملكية الخاصة وحقوق الدولة في السيادة، لذلك أقام حق المجتمع في الملكية العامة علي حساب حق الفرد في الملكية الخاصة، وكان الأجدر به أن يقول أنه يجوز للدولة التدخل في الملكيات الخاصة لصالح تحقيق العدل والمصلحة العامة ومنع الضرر عن الآخرين.

النقد الأخلاقي لرفض ويلمان حق الملكية الفردية (نقد النقد)

اذا ما كان ويلمان قد رفض حق الملكية الفردية ورأى أن حق الدولة في السيادة يتفوق علي حقوق الأفراد في الملكية، فإننا نجد العديد من الفلاسفة المعاصرين قد قدموا النقد الأخلاقي لهذا الموقف علي النحو التالي:

ترى **سارة فاين** أن: "حق الأفراد في الملكية يتفوق علي حق الدولة في السيادة علي أراضيها، لذلك أرفض ما رآه ويلمان من تفوق حق الدولة في السيادة علي حقوق الأفراد في الملكية، لأن المالك الشرعي هو الذي من حقه استبعاد الأشخاص غير المرغوب فيهم أو دعوتهم إليه لأن علاقة الدولة بأراضيها ليست علاقة ملكية، ويجب أن يسمح للأصدقاء بجلب أصدقائهم كيفما يشاؤون طالما أن هذا ليس ضارًا بالآخرين"(٢٩٧).

الفوضوية: الأنا ركية، تعني اللا سلطوية، أو مجتمع بدون دولة، والتحررية ترادف اللا سلطوية، وهي أتجاه فلسفي لا سلطوي يؤكد على فكرة المساواة في الحرية والملكية الفردية، أخذ مبادئه من الليبرالية الكلاسيكية.

Madison, Charles A . (1945): Anarchism in The United States, Journal of History of Ideas 6 (11): PP, 46-66.

(296) Ibid, P, 43.

(297) Fine, Sarah (2013): The Right to Exclude, P, 165.

(ISSN: 2536 - 9555)

ولقد دافع **جوزيف كارنيز** عن حقوق الملكية الفردية علي حساب حق الدولة في السيادة والسيطرة المطلقة علي أراضيها، لذلك دعم ما نادى به **روبرت نوزيك** من حقوق الملكية الفردية، ومن ثم، فالدولة لا تمتلك حق استبعاد الغرباء واللاجئين ولا تمتلك أي أساس أخلاقي لطرد اللاجئين من علي حدودها، لأن هذا الاستبعاد يجب أن يمتلكه أصحاب الملكيات الفردية الخاصة"(٢٩٨).

وحينما أغفل ويلمان قيمة المساواة والحرية والملكية الفردية، فهذا معناه أنه لم يأخذ تلك الحقوق علي محمل الجد، في حين رأي **رونالد دوركين** أنه: "يجب أن نأخذ تلك الحقوق علي محمل الجد، مثل الحق في الحرية والمساواة والحق في المعاملة المتساوية، وأنه يجب أن نأخذ هذه الحقوق علي محمل الجد، وهذا يعبر عن الاحترام المتساوي لجميع الأفراد"(٢٩٩).

والجدير بالذكر هنا، أنه اذا ما كان هناك تعارض عند ويلمان بين الحقوق الكثيرة، مثل حق الدولة في السيطرة علي حدودها وحق الفرد في الملكية، حق الدولة في تقرير المصير وحقوق اللاجئين في حرية الحركة الدولية والفرار من أوطانهم، حق الدولة في تكوين المجتمعات وحق الأفراد في حرية الحركة الدولية، حق الدولة في غلق حدودها وحق المساواة العالمية وتكافؤ الفرص، فإننا نجد ***هليل شتاينر**(٣٠٠) يقول: "أنه من الشائع أن العقود القليلة الماضية شهدت انفجارًا في الحقوق، ويبدو أن حقوق الإنسان قد تضاعفت إلي مالا نهاية، ولسوء الحظ

(298) Carens, Joseph (2013): The Ethics of Immigration, ch, 9.

(299) Dworkin, Ronald (2019): Taking Right Seriously, The Oxford Hand Book of Classics In Contemporary Political Theory, P, 79.

(٣٠٠)* **هليل شتاينر:** هو استاذ في الفلسفة التطبيقية في جامعة مانشستر، وترتكز أعماله علي التحليل المفاهيمي للحقوق، الحرية، العدالة، أكثر أعماله شهرة هو مقال عن الحقوق، الذي فاز بجائزة أفضل كتاب لجمعية الدراسات السياسية ١٩٩٤ والذي طور العدالة التوزيعية وجمع فيه بين الحقوق والحرية، ونادى بأن هناك عدم مساواة بين الأشخاص في قيم الموارد الطبيعية.
Hillel Steiner (1994): An Essay on Rights, Wiley, Black -Well

غالبًا ما تتعارض هذه الحقوق مع حقوق الإنسان القديمة التي ناضل الليبراليون الكلاسيكيون من أجلها مثل الحق في الحياة والحرية والملكية، وهذه الحقوق ينتج عنها العديد من الصراعات، ومع تزايد الحقوق وتصادمها بشكل مُتزايد مع بعضها البعض، فإن نظرية الحقوق قد اتخذت منعطفًا خاطئًا عندما جعلت الحق مرادف للفائدة أو المنفعة، ولكن المصالح تتعارض مع الحقوق، ومع تزايد الحقوق أصبح هناك انفجارًا في الحقوق، ويجب أن تكون المساواة عالمية وليست داخل المجموعة، فمن حق جميع البشر الحصول على حصة متساوية في الموارد الطبيعية، لذلك فإن الحقوق غير قابلة للتصرف، وأن أمكن ذلك، فإن هذا لن يكون له ما يبرره أخلاقيًا"(٣٠١).

ومن جهة أخرى، نادى هليل شتاينر أن: "الحقوق تُلبي مطالب العدالة، وأن من أهم سمات الحقوق أنها يمكن أن تتعايش مع بعضها البعض، فمن الممكن أن يتعايش حقا أو أكثر، وأن الحقوق يجب أن تكون متسقة مع بعضها البعض"(٣٠٢) ويمكننا أن نستنتج أن صراع الحقوق الموجود عند ويلمان هو صراع وهمي لأن الحقوق لا تتصارع وإنما الذي يتصارع هو الحق مع المصلحة، فمثلا حق الاستبعاد حينما يتصارع مع حق الحدود المفتوحة أمام اللاجئين هو قضية زائفة لأن الاستبعاد ليس حقا بل مصلحة لذلك تتعارض المصالح مع الحقوق.

المطلب الرابع: النقد الرابع: نقد ويلمان لقيم العولمة

رفض ويلمان كذلك العولمة لأنه تمسك بمفهوم الدولة القومية التي تعني أن حدود الدولة يجب أن تظل مُغلقة من أجل سيادة الدولة المطلقة علي أراضيها، ومعتنقًا النظرة التقليدية التي تري أن هناك صراع بين الدولة القومية وبين العولمة،

(301) Steiner, Hillel (2001): Hard Borders, Compensation and Classical Liberalism In Boundaries and Justice Diverse Ethical Perspective, Princeton University Press, PP, 86-88.
(302) Steiner, Hillel (1994): An Essay on Rights, Edition 1, Willey– Black Well, P,41.

(ISSN: 2536 - 9555)

وفي ذلك يقول ويلمان: "تتعارض العولمة تمامًا مع الدولة الشرعية ومع الدولة القومية، لأن العولمة تعني نهاية الدولة القومية ونهاية الدولة الشرعية صاحبة السيادة علي حدودها، ومن المضلل تمامًا افتراض أن سيادة الدولة القومية والعولمة يمكن التوفيق بينهما مع بعضهما البعض، فكل منهما يفترض موت الآخر، لذلك فهناك صراعًا عميقًا بين العولمة والقومية لا يمكن حله، فالعولمة ترفض قيمة الولاء القومي لدولتنا وأمتنا، وهو ما لا يمكن قبوله أو السماح به من أجل العولمة"(٣٠٣).

النقد الأخلاقي لنقد ويلمان لقيمة العولمة (نقد النقد)

لم يحدد ويلمان مفهوم العولمة بشكل واضح، هل هي العولمة الاقتصادية أم السياسية أم عولمة رأس المال، أم العولمة الفكرية التي تتبني قيم معينة وتبغي فرضها علي العالم بأسره، وكان ضروري أن يحدد أولا أي عولمة يقصد.

رفض ويلمان وجود أي علاقة بين الدولة القومية والعولمة، فكانت العلاقة بينهما نفي وقطيعة، وساورته الكثير من المخاوف من هيمنة العولمة علي مفهوم الدولة، مع أنه لا توجد مقارنه بينهما، والمقارنة بينهما غير متكافئة.

برزت بوضوح الإشكالية بين الدولة القومية والعولمة عند ويلمان، إذ أنه أقام هوة وفجوة بين الأثنان ولم يستطيع هو عبورها أو تجاوزها، واعتقد أن العولمة تلغي السيادة الوطنية إلي حد كبير، ولذلك أعتقد أن هذا أمر مُبالغ فيه بشكل كبير، وذلك لاعتقاد ويلمان بأن العولمة تقلل من أهمية الحدود وتسعي جاهدة إلي تذويبها، بينما تؤكد الدولة علي الحدود كضامن لسيادتها وسلطتها، بينما العولمة تعني حدود مفتوحة، ومن ثم يري ويلمان أن هناك صراعًا عميقًا بين القومية (الدولة) والعولمة.

(303) Wellman, C. H (2011): A Liberal theory of International Justice, P,98.
وبسبب ضيق المساحة هنا فلن أناقش كيف يمكن التوفيق بين سيادة الدولة القومية والعولمة بخلاف ما ذكر ويلمان من استحالة التوفيق بينهما، بالإضافة للمعضلات الأخلاقية للعولمة.

لقد أكد ويلمان علي الولاء القومي للحدود الإقليمية بينما تنفر العولمة من هذا الولاء القومي في نظره، لذلك فإن قيمة الولاء الوطني عند ويلمان لا تنبت في بيئة العولمة لذلك أعتقد أنها نظرة متشائمة ولا مبرر لها.

جعل ويلمان الدولة القومية هي صاحبة السيادة العليا والسلطة العليا المطلقة التي لا تعلوها أي سيادة أخرى، وأهتم بالحدود الاقليمية ودعي إلي غلق الحدود من أجل الحفاظ علي سيادة الدولة وشرعيتها، لذلك رفض ويلمان العولمة التي تعمل علي تذويب الحدود وتكسيرها، فالعولمة تتجاوز الدولة وترفع الحواجز والحدود، ومن هنا لم يستوعب ويلمان ما حدث من تغيرات ومستجدات في مفهوم الدولة القومية التي تتعايش مع العولمة بسبب المصالح المشتركة.

النقد الخامس: نقد ويلمان للديمقراطية

رفض ويلمان الديمقراطية لأسباب كثيرة وهي إنها تشجع علي حرية الحركة الدولية والحرية والاستقلالية وحق المشاركة، وترفض الإكراه والقسر من الدولة، وتؤيد قيمة الاستقلال الذاتي، وتدعم المساواة والحدود المفتوحة، لذلك يقول ويلمان في كتابه: "النظرية الليبرالية للعدل الدولي"، في الفصل الأول: "حرية تقرير المصير والديمقراطية": "إن القيمة المتأصلة للحكم الديمقراطي لا يمكن أن تقوم علي الحقوق الفردية، بل يجب أن تستند إلي حق جماعي أخلاقي لا يمكن اختزاله في تقرير المصير السياسي الفردي، وبالتالي اذا ما اختارت الدولة شكلًا غير ديمقراطي من الحكم يمكن أن يؤدي الوظائف السياسية المطلوبة منها، فإن أي فرد يُفضل بعد ذلك الديمقراطية سيخطئ بالضرورة"(٣٠٤).

يشير هذا النص عند ويلمان بوضوح إلى أنه يرفض الحكم الديمقراطي الذي يدافع عن الحرية الفردية وتقرير المصير الفردي، ولذلك فهو ليس صورة ايجابية

(304) Wellman, C. H and Andrew Altman (2009): A Liberal Theory of International Justice, ch1, Self –Determination and Democracy, P, 26.

(ISSN: 2536 - 9555)

للحكم، بل ويؤكد علي أنه لا يوجد حق إنساني في الديمقراطية، وأن الحكم الديمقراطي لا يتفق مع سيادة الدولة، لذلك يقول: "اذا ما وجدت دولة شرعية لديها شكل من أشكال الحكم السياسي غير الديمقراطي، فهذا جائز أخلاقيًا، وعلي هذا فإن مقياس الشرعية ليس هو الديمقراطية ولكن مقياس الشرعية هو حماية واحترام كافة حقوق الإنسان لمواطنيها، ولذلك لا يجب أن نفهم الديمقراطية كأفضل وسيلة ممكنة لضمان حقوق الإنسان وحمايتها"(٣٠٥).

ويجادل ويلمان بأن أسباب الديمقراطية زائفة والتي تكمن في الحرية الفردية، ويعلي عليها حق تقرير المصير الجمعي، لذلك يقول: "تم الاعلان عن الحكم الديمقراطي والديمقراطية باعتبارها الشكل الوحيد للحكومة الذي يعامل المواطنين علي أنهم متساويين وأحرار، ولكن عند الفحص الدقيق يصبح من الواضح أن الديمقراطية تُقيد الحرية الفردية وليست الطريقة الوحيدة لمعاملة جميع المواطنين علي قدم المساواة، لذلك فأن أسباب دعم الديمقراطية غير واضحة وغير مُقنعة لأنها لا تنبع من الحرية الفردية أو المساواة الفردية، وأنه يجب احترام تقرير المصير الجمعي بدلا من الحرية الفردية، وقد يكون القرار صالح حتي لو كان الحكم غير ديمقراطي وقد يصدر القرار الصالح من بعض البدائل غير الديمقراطية"(٣٠٦).

وعلي هذا لا يؤمن ويلمان بقوة المؤسسات الديمقراطية، ولا يؤمن بقدراتها في أن تؤدي الوظائف المطلوبة منها بنجاح، ولذلك رفض **حجة ارش أبي زادة** في الديمقراطية، للأسباب الآتية: "تركز حجة أرش أبي زادة علي الديمقراطية وترفض "الإكراه السياسي" Political Coercion، علي الحدود، ولكن الذي يقبل الديمقراطية يرفض حق الدولة الاحادي في السيطرة علي الحدود وعلي أغلاق

(305) Ibid, P, 27.
(306) Wellman, C.H (2008): The Deontological Defense of Democracy: An Argument from Group Rights, P, 487.

الحدود، كما أن الديمقراطية ترفض الإكراه السياسي وتري أنه ليس مشروعًا، وأنا أعتقد أن الإكراه السياسي معقول ومسموح به من أجل المصلحة العامة، لذلك يعد مشروعًا، ومسموح به أخلاقيًا، ويجب أن نستوعب فكرة معقولية الإكراه السياسي"(٣٠٧).

ومن جهة أخري، لم يدافع ويلمان عن الشكل الديمقراطي للحكم في الدولة، وإنما رأى المعيار هو اداء الوظائف السياسية المطلوبة، والمحافظة علي الحقوق الجماعية وليست حقوق الأفراد، وفي ذلك يقول: "اذا ما اختارت الدولة شكلا غير ديمقراطي للحكم يمكنه اداء الوظائف السياسية الأساسية المطلوبة منه، وبالتالي لا يظلم أي فرد بالضرورة فهذا يكفي بدلًا من أن نختار الشكل الديمقراطي للحكم في الدولة ويعجز عن اداء وظائفه الأساسية المطلوبة منه، لذلك يجب رفض الحكم الديمقراطي الفاسد، كما أن القيمة الجوهرية المتأصلة في الحكم الديمقراطي هي المحافظة علي الحقوق الفردية ولكن يجب الحفاظ علي الحقوق الجماعية"(٣٠٨).

وعلاوة علي ذلك يري ويلمان أن الإكراه السياسي والاستغلال الذي ترفضه الديمقراطية مسموح به في بعض الأحيان، كما أن الديمقراطية نفسها أصبحت عديمة الجدوى، وفي ذلك يقول: "أصبحت الديمقراطية فاسدة اليوم، وقد يصبح الإكراه السياسي أفضل منها، وذلك لأن الديمقراطية تؤدى ألي نتائج عكسية"(٣٠٩).

النقد الأخلاقي لموقف ويلمان من رفض الديمقراطية (نقد النقد)

يدعي ويلمان أن أي شخص يقبل سيادة الدولة علي حدودها فهو يرفض النظرية الديمقراطية للشرعية السياسية، وهو يبني هذا الاستنتاج علي أساس

(307) Wellman, C. H and Philip Cole (2011): Debating The Ethics of Immigration, The Democratic Case for open Borders, P, 57.
(308) Wellman, C. H (2011): A Liberal Theory of International Justice, P, 174.
(309) Wellman, C. H (2005): A Theory of Secession, Political Coercion and Exploitation, ch6, PP, 145-146.

(ISSN: 2536 - 9555)

فرضية حق الدولة الشرعية في السلطة والسيادة، وحق حرية تكوين المجتمعات، وسأجادل بأن هذه الفرضية غير صحيحة، وسأقدم الحجج المضادة لموقفه لإثبات تهافت حججه وأنه يجب تعزيز الديمقراطية وليس الاستبداد والاكراه والاستغلال.

أعتقد ويلمان أن **الإكراه السياسي** هو الذي يعبر عن سيادة الدولة المطلقة، ولكنه يتعارض مع الحقوق الفردية والالتزام الليبرالي بالحرية الفردية، لذلك عارض الحقوق الفردية وتمسك بالإكراه السياسي، ولقد درس ويلمان الإكراه حينما قدم كتابه: "هل هناك واجب في إطاعة القانون، ورأى أن القانون بطبيعته قسري(٣١٠).

ويري **ريان بيفنيك** أن: "الإكراه يجب أن يكون مُبرر من خلال نتائجه أو لا يمكن تبريره علي الإطلاق، ويجب أن يكون هذا التبرير هو خدمة العدالة التوزيعية، لذلك فإن الدولة تقف في صراع ظاهر مع الحكم الديمقراطي الليبرالي، أي أنه يمكن الوفاء بمتطلبات العدالة من خلال القسر والإكراه بمساعدة الآخرين وفرض الضرائب، وأعتقد أنه يجب تقديم اقتراح بديل بشأن الأُسس المناسبة للعدالة بدلًا من رفض الديمقراطية"(٣١١).

ولقد رفض **جوزيف راز** الإكراه ورأي أن الشخص الذي يتم إكراهه يعامل كفرد غير مستقل أو حيوان، ويعبر الإكراه عن عدم الاحترام للشخص، لذلك فالإكراه خاطئ لأنه إهانة، لذلك فإن الإكراه يتطلب تبريرًا معقولًا، وهناك نوعان من الإكراه، إكراه الدولة المثالي وهو يعبر عن احترام القوانين، وهذا يتم تبريره أخلاقيًا، ولكن هناك آخر غير مثالي لا يمكن تبريره أخلاقيًا"(٣١٢).

ويري **أرش أبي زادة** أنه: "وفقا لوجهة نظر سيادة الدولة، فإنه يجب غلق الحدود، وأن عبور الحدود تستحق للأعضاء فقط، لكن هذا الموقف يتعارض مع النظرية

(310) Wellman, C .H (2005): Is There a Duty to obey the Law, P, 58.
(311)Pevnick, Ryan (2007): Political Coercion and The Scope of Distributive Justice, Political Studies.
(312) Raz, J. (1986): The Morality of Freedom, Oxford, Oxford University Press, P, 49.

الديمقراطية، وأي شخص مُلتزم بالنظرية الديمقراطية للشرعية السياسية فهو مُلتزم برفض الحق الأحادي في السيطرة علي حدود الدولة، حجة تقرير المصير تؤسس السيطرة علي الحدود، ولذلك يجب أن تُمارس السلطة السياسية للدولة بشكل صحيح ليس فيه إكراه، شكل ديمقراطي، ويجب أن تكون السيادة شعبية وليست للدولة"(٣١٣).

ويجادل **ألين بوكانان** أن مصطلح الشرعية السياسية غامض للأسف، وهو أحد مصادر الالتباس الخطيرة، وهناك فشل في التمييز بين الشرعية السياسية والسلطة السياسية ويجب أن يكون هناك تفويض ديمقراطي لممارسة السلطة السياسية، لذلك فإن الحكومة الديمقراطية هي الوحيدة التي يمكن أن تكون شرعية، وهل هذا يخلق واجب إطاعة الأوامر للسلطة السياسية"(٣١٤)، وعلي هذا فإن ويلمان أخطأ حينما أعتقد أن الحكومة غير الديمقراطية تكون شرعية!

واذا ما كان ويلمان قد سمح بالتدخل الإنساني، فإن **أبي زادة** يرى أن: "الديمقراطية تتعارض مع التدخل الإنساني لأنه من يجب أن يقوم بالتدخل الإنساني استجابة لأزمة إنسانية جارية أو وشيكة، مثل التي كانت موجودة في رواندا ١٩٩٤، وكوسوفو عام ١٩٩٩، ويجب أن يأتي هذا التدخل الإنساني عندما تفشل الدولة في حماية حقوق الإنسان لمواطنيها، فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية حماية هؤلاء المواطنين عن طريق التدخل الإنساني، ولكنه في كثير من الأحيان يكون غير مُبرر وغير ديمقراطي، ولكن ماذا عن سوريا، لماذا لم نتدخل إنسانيًا، لذلك يجب تعزيز الديمقراطية ورفض التدخل الإنساني غير المبرر والذي لا يأتي بنتائج مفيدة للمدنيين الأبرياء"(٣١٥).

(313) Abizadeh, Arish (2008): Democratic Theory and Border Coercion: no right to Unilaterally control own borders, Political theory 36(1). PP. 53-54.
(314) Buchanan, Allen (2002): Political Legitimacy and Democracy, Ethics 112(4), PP, 704-705.
(315) Abizadeh, Arish (2010): Democratic Legitimacy and State Coercion: A Reply to David Miller, Political Theory 38(1), PP,121-122.

(ISSN: 2536 - 9555)

النقد السادس: رفض ويلمان النظرية النفعية

رفض ويلمان نظرية النفعية، ورأى أنها غير مُقنعة لأنها تؤدي إلى حدود مفتوحة، تقبل حرية الحركة الدولية، ولذلك رفضها ويلمان لأنها تنادي بعكس ما يعتقد، لذلك يقول: "ترى النفعية أن السماح لكل دولة بأغلاق أبوابها أمام جميع الغرباء له نتائج مروعة وعواقب فظيعة، ولكني أصر على أن الحدود المفتوحة ينتج عنها عدم كفاءة اقتصادية، Inefficiencies Economic، وكذلك عدم مساواة اقتصادية، لذلك فأن حجة النفعية ليست كافية لتبرير فتح الحدود أمام اللاجئين، كما أن هناك تكاليف غير معقولة لحرمان الدول من السيطرة علي حدودها الاقليمية، كما أن هناك مكسب صاف لغلق الحدود"(٣١٦) وفي موضع أخر يقول ويلمان: "لا يمكن الدفاع عن النظرية النفعية لأنها تؤكد على الحدود المفتوحة وحرية الحركة الدولية، وترى أن غلق الحدود ستؤدى إلى نتائج عكسية"(٣١٧).

النقد الأخلاقي لموقف ويلمان من النفعية (نقد النقد)

اعتقد أنه يمكن تبرير الحدود المفتوحة من وجهة النظر النفعية، وأنها كافية لتبرير فتح الحدود أمام المحتاجين واللاجئين من أجل المكاسب الاقتصادية، لذلك تدافع النظرية النفعية عن حرية الحركة الدولية وفتح الحدود، وعلي هذا فأن الحجج التي يستند إليها ويلمان لا يمكن مساندتها أو الدفاع عنها، كما أنها كانت تحتاج منه إلي مجهود أكبر ليثبت صدقها من زيفها.

ولقد دافع **بريان كابلان** عن الحدود المفتوحة من وجهة نظر نفعية حيث قال: "إن الحدود المفتوحة مُفيدة للبلدان المتلقية والمرسلة حيث تقضي علي الفقر المدقع في العالم، وأعتقد أن القيود المفروضة على الحدود أمر غير مُبرر، لذلك فإن فتح الحدود يجعل حياة الناس أفضل، ومن المنطقي أن يكون لنا حدود مفتوحة، ومن وجهة نظري، فأن الحدود المفتوحة هي وسيلة رائعة لنزع فتيل كل هذه التوترات القديمة من خلال اعطاء الأشخاص الذين يرغبون في الابتعاد عن

(316) Wellman, C. H and Philip Cole (2011): Debating the Ethics of Immigration, The Utilitarian Case for Open Borders, P, 61.
(317) Ibid.

التوترات والصراعات مكانًا يمكنهم الذهاب فيه وبناء حياة جديدة لأنفسهم، لذلك فأن كل نظرية أخلاقية توصي بحدود مفتوحة وذلك من أجل التوسع والنمو الاقتصادي، وهي أفضل للاقتصاد العالمي وتساهم في رفاهيتنا"[٣١٨].

المبحث الرابع: دفاع ويلمان عن الحدود المغلقة وعسكرة الحدود في وجه اللاجئين

المطلب الأول: مدخل تمهيدي

(١)-تعريف الحدود

(٢)- الأهمية الأخلاقية للحدود

(٣) – أنواع الحدود

المطلب الثاني: دفاع ويلمان عن الحدود المغلقة

(١)- المصادر الفلسفية لفكرة الحدود المغلقة عند ويلمان

(٢)- دفاع ويلمان عن الحدود المغلقة

النقد الأخلاقي لرفض ويلمان الحدود المفتوحة (نقد النقد)

المطلب الثالث: دفاع ويلمان عن ضوابط الحدود

(١)- تعريف أخلاقيات الحدود

(٢)- تعريف عسكرة الحدود

(٣)- تعريف أخلاقيات مراقبة الحدود

(٤) – تعريف أخلاقيات حرس الحدود

النقد الأخلاقي لعسكرة الحدود، وكيف تصبح مراقبة الحدود أخلاقية؟

المطلب الرابع: هل الحل في حدود مفتوحة تمامًا أم في حدود مغلقة تمامًا ؟

(١)- الدفاع عن الحدود المسامية أو حدود مفتوحة إلي حد ما.

(318) Matthew, Dylan(2014): The Case for Open Borders, P, 84.

(ISSN: 2536 - 9555)

المبحث الرابع
دفاع ويلمان عن الحدود المغلقة وعسكرة الحدود
المطلب الأول: الدفاع الأول: دفاع ويلمان عن الحدود المغلقة

رأى ويلمان أن هناك واجب أخلاقي علي الدول في تأمين حدودها من أجل سلامة مواطنيها، وهذا مستحيل الوفاء به بدون غلق الحدود، فماهي الحدود، وماهي أنواعها؟ وهل لها أهمية أخلاقية؟

(١)- **تعريف الحدود**:

في أعقاب الهجمات الارهابية في ١١ سبتمبر عام ٢٠١١، أقيمت الحواجز الحدودية والأسوار والجدران حيث نشأت سبعة وأربعون سورًا حدودية حول العالم في العقد الذي تلي الحادي عشر من سبتمبر، وجعلت الحدود العالم مقسم عقائديًا وفكريًا ودينيًا وسياسيًا"[٣١٩] ولقد حلم دونالد ترامب بحدود عسكرية صلبة ووحشية وهي حدود صارمة تحتوى علي الملايين من الأسلاك الشائكة وبها سياج مكهرب لذلك تسمى بالحدود الخطرة لمنع عبور اللاجئين، ولقد تحولت الحدود من مجرد خطوط على الخريطة إلي معالم مُميتة، فهناك الكثير والكثير من الأشخاص يفقدون حياتهم بكل بساطة وهم يحاولون الانتقال من مكان إلي آخر"[٣٢٠].

عرف Kukathas **تشاندران كوكاتس** الحدود، بأنها: "إنشاءات سياسية، والدخول إلي مثل هذه الحدود يعني تحمل بعض المسؤوليات مثل الخضوع لقوانين تلك المنطقة والحصول على حقوقك، ولكن في الحقيقة فأن تلك الحدود هي خطوط وهمية وتحدد مناطق مميزة وهي متغيرة، لذلك فأن وجود حدود ثابتة ليس موجودًا الا في الخيال، كما أن الحدود السياسية هي أشياء متغيرة، وهناك حرية في الحركة، فلماذا لا تكون جميع الحدود مفتوحة؟"[٣٢١].

(319) Hayter, T.(2000): Open Border: The Case Against Immigration Controls, London, P, 153.
(320) Blake, M (2014): The Right to Exclude, Critical Review of International Social and Political Philosophy 17 (5), P, 537
(321) Kukathas, Chandran (2010): Expatriatism, The Theory and Practice of Open Borders.

ويرى **مورفي** أن: "الحدود هي العلامة المميزة القائمة على الانقسامات العميقة وعدم المساواة بين الأشخاص، والمشكلة في الحدود تكمن في الصراعات العميقة التي تحدث عليها، واستبعاد الأشخاص على أساس العرق أو الدين أو الجنسية، كما أن الممارسات الحدودية الحالية تنطوي على آليات غير عادلة، لذلك فهناك ظلم ولا مساواة في ممارسات الحدود الحالية، ويجب تعديل مفهوم الحدود لتعبر عن مستقبل إنساني وعالمي وعادل"(٣٢٢).

ويرى **بودير**: "أن هناك الكثير من الأشخاص من يعتقد أن مثل تلك الحدود هي علامة على تميزهم الثقافي وأنها هي التي تفرقهم عن الفقراء لذلك فهي وسيلة لممارسة العنف علي الفقراء، ومن ثم فهي تجعل العالم أسوأ وليس أفضل"(٣٢٣).

وكذلك يشير **فيليب كول** وهو من أكبر المدافعين عن الحدود المفتوحة إلي أن الحدود هي وهم ومن صنع البشر الأغنياء، لأن تلك الحدود هي التي تفصل بين الأغنياء والفقراء، وهي غالبًا من صنع الأثرياء لذلك فهي غير حقيقية وزائفة، ولقد رفضها ايمانويل كانت بسبب امتلاكنا جميعًا لسطح الأرض لذلك لا يجب أن يتم تقييد حريتنا في الحركة، ويجب أن يكون هناك مساواة أخلاقية بين الأشخاص وليس المواطنين في حرية الحركة، وتلك المساواة لا يجب أن تتوقف عند الحدود الوطنية، ولقد صنعت تلك الحدود من أجل الحفاظ على دولة الرفاهية، لذلك فأن الحدود غير أخلاقية وتنتهك مبدأ المساواة بين الأشخاص"(٣٢٤).

يتضح من هذه التعريفات أن الحدود مصطنعة وغير ثابتة وتتغير بسبب الاتحادات والانقسامات، وقد تستخدم كدليل علي التفوق العنصري، كما أن نظام الحدود يشبه الفصل العنصري، وهذا يدفعنا إلي التساؤل الأخلاقي، هل هناك أهمية أخلاقية للحدود، أم أنها تخدم مآرب سياسية وتشكل تهديدًا للضعفاء بسبب ما يحدث عليها من ممارسات لاأخلاقية؟.

(322) Murphy, Brian K. (2007): Open Migration and the Politics of Fear, Society for International Development .50(4), PP, 53-54.
(323) Bauder, H (2014): Possibilities of Open Borders and No Borders, Social Justice 39 (4), P, 76.
(324) Cole, Phillip (2013): The Moral Case for Open Borders and see Cole, Open Borders: An Ethical Defense.

(ISSN: 2536 - 9555)

(٢)- الأهمية الأخلاقية للحدود:

يري **ريان بيفنيك** أن الحدود تخدم وظيفة رمزية مُتزايدة الأهمية في الحفاظ علي مفاهيم مستقرة للهوية الوطنية التي تشكل حجر الزاوية للدولة القومية، ويجب النظر إلي الحدود على أنها فرصة أكثر بكثير مما تشكل تهديدا، ويعتقد البعض أن الحدود هي التي تضع الفرق بين المواطنين وغير المواطنين (الأجانب)"[٣٢٥].

بينما ترى **شيلي كوكس** أن الحدود تعزز القمع والظلم بشكل واضح، وأن الحدود تفرض نوعا من الفصل العنصري وتفرض نوع من النظام الطبقي الذي يرفضه أصحاب المساواة"[٣٢٦].

ويصف **ريان بوبوك** الحدود بأنها: "مكان مُظلم وخطير وُمحاصر من قبل الأجانب، ويعتقد البعض أنها مكان لنشر الجريمة، ويعتبر ترامب الحدود تهديدًا أمنيًا وأنها أضعف نقطة في البلاد، فخارج أرض الأحرار يتدفق المجرمين والإرهابين الذين يأتون من الشرق الأوسط، لذلك يجب إغلاق الحدود بإحكام بجدار كبير، وهذا الجدار الحدودي يمثل العظمة والسيادة الأمريكية"[٣٢٧] وتوضح **إيلينا مارتيا** أن: "هناك وظيفة أخلاقية وعملية للحدود تتمثل في تنظيم الدولة، فالحدود الوطنية هي التي تحافظ علي الهويات الوطنية ونمط الحياة والتاريخ والتقاليد، لذلك فإن الحدود هي نتاج التملك الأصلي للأرض، وتلك الحدود هي التي تفرق بين المواطنين والغرباء، وتلك الحدود ترسم واقعًا محليًا يجمع الأفراد في مجتمع واحد تحت سلطة الدولة، وهي تعني الانتماء الثقافي، وبسبب العولمة تتآكل الحدود وعالم ما بعد القومية، وتقوم الحدود بتزويد الشعور بالانتماء الوطني، من خلال الشعور بالانتماء إلى أرض معينة، وتجمعهم لغة مشتركة وتراث تاريخي مشترك وثقافة مشتركة"[٣٢٨].

(325) Pevnick, Ryan (2011): Immigration and the Constraints of Justice Between Open Borders and Absolute Sovereignty, P, 61.
(326) Wilcox, Shelley (2012): Do Duties to Outsiders Entail Open Borders?, P, 21.
(327) Matthew, Dylan (2014): The Case for Open Borders, P. 139.
(328) Marathi, Elena (2016): The Ethics of Immigration, Justice In Borders Control, Vole 8,P, 89.

وتعترف **ويل كاميلكا** بأهمية الحدود، فتقول: "أن الحدود ضرورية لحماية الثقافات الوطنية المتميزة، وهي أمر ضروري وتعبر عن الاستقلال الذاتي"(٣٢٩).

بينما نجد الوضع مختلف تمامًا عند **فيليب كول** الذي لم يعترف بوجود أي أهمية للحدود سوي المحافظة علي الظلم العالمي، لذلك يقول: "إن وظيفة الحدود الرئيسية هي إبقاء فقراء العالم حيث هم من خلال نظام عالمي يسعي لاستغلال الفقراء وقمعهم، لذلك تصبح تلك الحدود المصطنعة معسكرات اعتقال للفقراء، لذلك يجب التأكيد علي أن الحدود خيالية في الأساس وهي موجودة في تفكيرنا ومخيلتنا فقط بالرغم من وجود الحراس والأسوار والبنادق، ويجب أن نرفض تلك الحدود المصطنعة"(٣٣٠).

وكذلك يري **جوزيف كارنيز**: "أن تلك الحدود تتبني نظامًا يخلق تفاوتات جمة بين البشر ويقسمهم إلي فقراء وأغنياء، أو إلي من يملكون ومن لا يملكون، وتحافظ علي الظلم العميق بسبب التفاوتات الشاسعة بين الدول ومستوي دخل الفرد، لذلك فإن وظيفة تلك الحدود هي أن تحافظ علي العبودية والاقطاع"(٣٣١).

ويؤكد **ريس جون** أن: "الحدود قاتلة وهي تمثل السياسات الاستعمارية الجديدة واستغلال الدول الأوربية للأشخاص الذين يأتون من أفريقيا بعد ظلم حكامهم ونهب ثرواتهم، وبعد الحقب الاستعمارية البغيضة"(٣٣٢).

ويعبر **ديلان ماثيو** عن الحدود بأنها: "تعمل علي تقسيم العالم إلي "نحن" و"هم"، أغنياء وفقراء، وترسخ لوجود عالم طبقي، لذلك ستصبح أوربا الوجه المظلم للإنسانية"(٣٣٣).

توضح هذه النصوص أن هناك فريقان من الفلاسفة بشأن أهمية الحدود، هناك من رأى أن الحدود لها قيمة أخلاقية لأنها تحافظ علي هوية المواطنين في عصر ما بعد العولمة، وهناك فريق من الفلاسفة يري أن الحدود عنصرية ومكان

(329) Kymlicka, Will (1995): Multicultural Citizenship, A Liberal of Minority Rights, Clarendon Press, Oxford, P, 265.
(330) Cole, Philip: The Ethics of open Borders, P, 78.
(331) Carens, Joseph. H (1992): Migration and Morality, P, 176.
(332) Jones, Reece 92019): Open Borders: In Defense of Free Movement, University of Georgia,P,171.
(333) Matthew, Dylan (2014): The Case for Open Borders, P, 169.

(ISSN: 2536 - 9555)

للظلم بسبب الممارسات الظالمة علي الحدود. وهذا يدفعنا إلي التساؤل: هل الحدود نوع واحد؟، واذا لم تكن كذلك فماهي أنواعها؟.

(٣)- أنواع الحدود

تري **مارتيا:** "أن الحدود ليست نوعًا واحدًا، فهناك أنواع من الحدود السياسية، فهناك الحدود المفتوحة تمامًا، والحدود المفتوحة المشروطة، وحدود مفتوحة وخاضعة للسيطرة وحدود مغلقة وخاضعة للسيطرة، **أولا:- الحدود المفتوحة:** هي التي تمنح الناس حرية الحركة الدولية وعبور الحدود الدولية بدون قيود علي الحركة وهي تفتقر إلي تحكم قانوني أو حكومي علي حدودها، ذلك باستخدام جواز سفر داخلي.

ثانيا:- الحدود المفتوحة المسامية أو إلي حد ما: وهي الحدود التي تفتح أمام أشخاص معينين، مثل طالبي اللجوء أو اللاجئين لأنها تحترم اتفاقية اللاجئين عام ١٩٥١ والقانون الدولي الذي يقر بالسماح للأشخاص بعبور الحدود هربا من وضع تكون فيه حياتهم مهددة بالخطر بشكل مباشر أو حينما يقعوا في خطر كبير في بلدهم الأم.

ثالثا:- الحدود التي تخضع للسيطرة: وهي الحدود التي تسمح بحرية حركة الناس بين مختلف الولايات القضائية ولكن تتطلب قيودًا بسيطة مثل أن تملك فيزا أو يمنح لك إقامة قصيرة دون فيزا.

رابعا:- الحدود المغلقة تمامًا: وهي الحدود التي تغلق تمامًا بحجة حق الدولة في السيطرة علي حدودها وبسبب سيادتها علي أراضيها، وتلك الحدود لا يسمح فيها بحرية الحركة الدولية، وتغلق بأسوار أو بحواجز تغلق فيها أي بوابة أو معبر حدودي."[٣٣٤].

المطلب الثاني: دفاع ويلمان عن الحدود المغلقة ورفضه الحدود المفتوحة

رأى ويلمان أنه لا يوجد تعارض بين حق الدولة في السيطرة علي حدودها وبين واجبات العدالة التوزيعية، لذلك يقول: "يمكن مساعدة الذين يعانون بشكل فعال دون دخولهم إلي البلد وترك الحدود مفتوحة لهم"[٣٣٥].

(334) Ibid.
(335) Wellman, C. H (2011): A Liberal International Justice, P, 69.

ويعتبر ويلمان من دعاة الحدود المغلقة بحجة الأولوية للمواطنين التي جعلته يرفض أن عليه واجبات أخلاقية للاجئين، لذلك يقول: "ليس هناك واجب أخلاقي بترك الحدود مفتوحة، لأنه يجب أن يستفيد من فوائد الدولة المواطنين فقط أي الذين هم بداخل حدودها، وليس علينا أي التزامات أخلاقية للغرباء"(٣٣٦) لذلك أعتقد ويلمان أن الدول حينما تغلق حدودها ليست مشكلة أخلاقية لأن الدولة تحاول أن تحمي حقوقها في حرية تكوين المجتمعات، وحقها في تقرير المصير وحقها في الحفاظ علي الأمن، وفي ذلك يقول ويلمان: "هناك حق للدول الشرعية في اتخاذ تدابير استثنائية في مواجهة الغرباء الذين يشكلون تهديدًا وجوديًا للدولة، لذلك يجب غلق الحدود من أجل منع الضرر وحماية الأمن والنظام الاجتماعي واستبعاد اعداء الدولة الذين لهم سجلات جنائية وهي مخاوف واقعية للأمن القومي"(٣٣٧)، وعلي هذا رأي ويلمان أن الحدود المفتوحة غير مقبولة أخلاقيًا وتشكل انتهاكًا لسيادة الدولة لذلك يجب عسكرة الحدود(٣٣٨).

(١)- المصادر الفلسفية لفكرة الحدود المغلقة عند ويلمان

تأثر ويلمان في دفاعه عن الحدود المغلقة بكل من توماس هوبز، هنري سدجويك، مايكل الزير، أرش أبي زادة، ديفيد ميلر، وذلك علي النحو التالي:

توماس هوبز: يري هوبز "أنه يحق للحاكم أو الملك أن يعامل الأجانب بأي طريقة مناسبة والذي يشمل الاستبعاد واختيار من سيدخل، لذلك يجب غلق الحدود لأن فتح الحدود يؤدي إلي الفشل في حماية أمن المواطنين"(٣٣٩).

هنري سدجويك: يري سدجويك "يوجد حق للدول في تقرير المصير وقبول من سيدخل، وللدول الحق في فرض أي شروط تختارها علي من يرغب في الدخول إليها، ويجب أن تلتزم الدول بمنح الأولوية لمصالح مواطنيها، وكذلك للدول حق مطلق في استبعاد الغرباء وترحيلهم بموجب حق تقرير المصير"(٣٤٠).

(336)Ibid, P, 70.
(337) Wellman, C. H and Philip Cole (2011): Debating The Ethics of Immigration, P,138.
(338)Wellman, C. H (2008): Immigration and Freedom of Association, P, 140.
(339) Hobbes, Thomas (1996): Leviathan, Edited by Richard Tuck, Cambridge: CuP.
(340) Sedgwick, Henry: Elements of Politics, Classical Utilitarianism.

(ISSN: 2536 - 9555)

مايكل الزير: دافع مايكل الزير عن غلق الحدود، فقال: "يجب الدفاع عن سيادة الدولة الشرعية بموجب حق تقرير المصير ويجب استبعاد الاختلافات الثقافية بغلق الحدود تمامًا أمام الأشخاص غير المرغوب فيهم، لذلك يجب الدفاع عن حق الدولة في من يدخل ومن يخرج، وذلك من أجل حماية رفاهية المجتمعات وثقافة المواطنين"(٣٤١) ولكن يختلف الزير عن ويلمان في أن الزير جادل بأن جميع الدول الشرعية يجب أن تستقبل بعض اللاجئين.

أرش أبي زادة: رفض أبي زادة قضية الحدود المفتوحة تمامًا، ودعي إلي حق الدولة في السيطرة علي حدودها، قائلا: "تضر الحدود المفتوحة تمامًا قدرة الدولة علي توفير الرعاية الصحية لمواطنيها وتدمر نظام الرعاية الصحية، فهناك واجبات علي الدول نحو مواطنيها بإغلاق الحدود إلي حد ما، ويجب علي الدولة أن تستخدم سلطتها القسرية لمنع الأجانب من الدخول"(٣٤٢).

ديفيد ميلر: رفض ديفيد ميلر الحدود المفتوحة ودافع عن السيطرة علي الحدود، قائلا: "إن الدول الشرعية هي التي لها الحق في السيطرة علي حدودها وهي التي تقرر من الذي يدخل ومن الذي لا يدخل من أجل حماية الثقافة الوطنية"(٣٤٣)، وفي موضع آخر يقول ميلر: "جميع الدول الشرعية لها الحق في مراقبة حدودها والسيطرة عليها وغلقها واتخاذ تدابير قاسية في مراقبة الحدود"(٣٤٤) وعلي هذا رفض ميلر الحدود المفتوحة بحجة الأولوية للمواطنين، قائلا: "إن الواجبات التي ندين بها لمواطنينا أكبر من الواجبات التي ندين بها للغرباء"(٣٤٥).

(٢)- النقد الأخلاقي لرفض ويلمان الحدود المفتوحة (نقد النقد)

تتجاهل الحدود المغلقة التي دافع عنها ويلمان المساواة الأخلاقية بين جميع البشر وهذا لا يتفق مع نظريات العدالة، فهناك حالات إنسانية يحق فيها قبول

(341) Walzer, Michael (1993): Exclusion, Injustice and Democratic State, Ethics, PP, 60-61.
(342) Abizadeh, Arish (2006): Liberal Egalitarian, Arguments for Closed Borders.
(343) Miller, David (2015): Justice In Immigration, European Journal of Political Theory, P, 402.
(344) Miller, David (2015): Is There A Right to Immigrate, PP, 18-19.
(345) Miller, David (1988): The Ethical Significance of Nationality, Ethics, 98(4): PP, 659-660.

الأشخاص وفتح الحدود لهم مثل اللاجئين الذين تجاهلهم ويلمان إلي أبعد حد، بينما نجد **فيليب كول** يقول: "هناك حالات إنسانية كثيرة يحق فيها قبول الأشخاص وعدم استبعادهم مثل حالات اللاجئين، ويجب أن نفتح لهم الحدود وأن نمنحهم فرص أكبر للحياة، لذلك فإن غلق الحدود أمام اللاجئين جريمة ويحتاج إلي مبرر قوي، ولا يوجد أي مبرر لإعادة لاجئ إلي ظروف غير إنسانية تنتهك فيها حقوقه الإنسانية الأساسية، لذلك فهناك حق للفقراء واللاجئين في عبور الحدود، كما أن هناك واجب أخلاقي في ادراج اللاجئين وعدم غلق الحدود أمامهم لأن هذا يذكرنا بتاريخ العنصرية والاستعمار، ومن ثم فإن الحدود المغلقة أمام اللاجئين غير أخلاقية، لأنها تنتهك مبدأ أخلاقي أساسي وهو مبدأ المساواة الأخلاقية لجميع البشر"[٣٤٦]، وقد جادل الكثير من الفلاسفة أن منع المحتاجين من عبور الحدود للحصول على ضروريات الحياة هو بمثابة القتل العمد لأن الفرار من بلد لآخر هو بمثابة الوسيلة الوحيدة التي تمكن الفرد من البقاء على قيد الحياة[٣٤٧] وكذلك رأت **شيلي كوكس** أنه: "يوجد التزامات أخلاقية كبيرة علي المجتمعات الديمقراطية الليبرالية بقبول اللاجئين وعدم غلق الحدود أمامهم كرد فعل علي انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها من قبل"[٣٤٨].

ومن ناحية أخرى، أعتقد أن ويلمان قد وقع في خطأ كبير لم يستطيع الخروج منه، لأنه نادى بموقفين متعارضان وهما، الحدود المغلقة ومبدأ عدم الضرر في نفس الوقت، فمثلا يقول ويلمان: "يحق لنا الاختيار بحرية حينما لا يكون سلوكنا ضارًا بالآخرين، ولكن غالبا ما يتعرض الغرباء علي الحدود لتأثير قرارات المجموعة، ولا يجب ايذاء مصالح الأعضاء وغير الأعضاء من الغرباء، ولكن غالبا ما يتعرض الغرباء عن قصد لأذي نتيجة قرارات المجموعة لذلك يجب حظر الآثار الضارة المحتملة"[٣٤٩] يمكننا أن نستنتج من هذا النص أنه طالما كان

(346) Philip Cole and C. H. Wellman (2011) Debating The Ethics of Immigration, P, 154.
(347) Lind Auer, Matthew (2017): Immigration Policy and Identification Across Borders, Journal of Ethics, Vol12, No3.
(348) Wilcox, Shelley (2015): Immigration and Borders, p, 98.
(349) Wellman, C. H (1999): Liberalism, Communitarianism and Group Rights, P, 81.

(ISSN: 2536 - 9555)

ويلمان ينوي حظر الآثار الضارة عن الغرباء، فكان الأجدر به أن يقول لنا كيف؟، أو يعلن عن الطريقة التي تمكنهم من عدم إلحاق الضرر به إذا ما كانت الحدود المغلقة أمامهم وعسكرة الحدود تسبب لهم الكثير من الضرر والأذي الذي يمكن تجنبه بفتح الحدود لهم.

وعلاوة علي ذلك، رفض ويلمان القيم الليبرالية مثل الحرية والمساواة لأنها تتطلب التزامًا بالحدود المفتوحة وليست المغلقة كما دعي ويلمان، بينما نجد Kukathas يقول: "أن التحكم في الحدود لا يتفق مع القيم الليبرالية الأساسية"(٣٥٠).

تنتصر الحدود المغلقة عند ويلمان لوجهة نظر سيادة الدولة التقليدية، وتعبر سياسة الحدود المغلقة عن عدم احترام الغرباء، وعدم احترام لحقوق الإنسان، لذلك فحينما رفض ويلمان الحدود المفتوحة فأنه تجاهل الروابط بين الأعضاء وغير الأعضاء بعضهم ببعض، وتجاهل العلاقات الخارجية لأنها علاقات مع غير الأعضاء وهي تسمي بعلاقات التقارب، وهي التي عبر عنها **رونالد دوركين**، فقال: "تعني العلاقات الأسرية والعلاقات الرومانسية والصداقات"(٣٥١)، وكذلك هي التي عبر عنها **ماثيو لاندير**، فقال: "من أهم مشكلات الحدود المغلقة أنها غير حساسة للطرق التي يرتبط بها الأعضاء وغير الأعضاء، كما تتجاهل العلاقات الخارجية للأعضاء مثل علاقات القرابة والعلاقات الأسرية"(٣٥٢)، وعلي هذا قدم **فيليب كول** نقدًا قويًا لحجة ويلمان في الحدود المغلقة التي تتجاهل حقوق الأعضاء، فقال: "دافع ويلمان عن حجة الحدود المغلقة وهو في ذلك تحيز لأعضاء المجتمع علي حساب الغرباء، كما تجاهل العلاقات الخارجية للأعضاء مثل علاقات القرابة والنسب"(٣٥٣)، ومن ثم، فإن الحدود المغلقة عند ويلمان لا تحترم تلك العلاقات الخارجية لغير الأعضاء، ومن ثم يجب أن نأخذ علي محمل الجد الاحترام المتساوي للجميع.

(350) Kukathas, Chandran (2016): Symposium on David Miller, Strangers In Our Midst, The Political Philosophy of Immigration, P, 718.
(351) Dworkin, Ronald (1977): Taking Rights Seriously ،P,189.
(352) Lindauer, Mathew (2017): Immigration Policy and Identification A Cross Borders, Journal of Ethics and Social Philosophy, Vole 12, No3
(353) Cole, Philip (2011): Debating The Ethics of Immigration, P, 150.

ومن ثم، فأن سياسة الحدود المغلقة عند ويلمان تعتبر غير عادلة وظالمة لأنها لا تحترم الحريات الليبرالية الأساسية ولا تحترم حرية الحركة الدولية، ولقد برهن علي ذلك **بيتر هجين** حينما قال: "إن غلق الحدود يُعبر عن ممارسة ظالمة وغير عادلة وتعبر عن نظام اجتماعي ظالم وهي مثل ممارسة العبودية والتي كان ينظر إليها في العالم القديم على أنها عادلة علي نطاق واسع"(٣٥٤)، وكذلك يرى بعض من الفلاسفة المنصفين أن: "مثل تلك الحدود تخلق ظروفًا مثالية للظلم وهي بيئة صالحة للقمع والهيمنة والاستغلال، فغلق الحدود يجعل الكثير منهم يلجأ إلي عصابات التهريب التي تستغلهم بشتى الطرق"(٣٥٥).

ويمكننا أن نقدم حجج نفعية علي الحدود المفتوحة، وهي الحجة النفعية، بسبب المنفعة المتبادلة الاقتصادية، مثل التي قدمها **بريان كابلان** الخبير الاقتصادي في جامعة ميسون، حين قال: "أن الحدود المفتوحة تجعل الجميع أفضل حالًا، ويجب رفض الحدود المغلقة لأنها تعني ترك سندات بقيمة تريليون دولار علي الرصيف، كما أن الدراسات أثبتت أن الحدود المغلقة لا تحد من عدد اللاجئين ولكنها تجعل الرحلة أشد فتكًا"(٣٥٦).

المطلب الثالث: الدفاع الثاني: دفاع ويلمان عن ضوابط الحدود

دافع ويلمان عن حق الدولة في وضع ضوابط للحدود كيفما تشاء، وتحديد من سيدخل ومن سيخرج، وفي ذلك يقول: "طالما هناك دول، فهناك ضوابط حدودية، ومن حق الدول مراقبة حدودها وغلقها بضوابط حدودية، وعلي هذا فأن ضوابط الحدود هي جزء من سياسة الدولة أو الحكومة القوية، وكلما كانت ضوابط الحدود قوية كلما كانت سلطة الدولة قوية"(٣٥٧).

(354) Higgins, Peter . W (2008): Open Borders and the Right to Immigration, Human Rights Review 9 (4), PP, 524-525 .
(355) Kikian, Pour Conner (2019): Breaking Boundaries: An Vestigation of Libertarian Studies.
(356) Caplan, Bryan (2019): Open Borders, The Science and Ethics of Immigration Studies, New York University, Oxford, P, xxi.
(357) Wellman, C. H (2008): Immigration and Freedom of Association, Ethics, Vole 119, No.1P, 130.

(ISSN: 2536 - 9555)

كما طالب ويلمان بأن هناك حق للدولة في مراقبة حدودها وأن تمارس سلطتها القسرية وتستخدم الإكراه والعنف علي الحدود لمنع دخول الغرباء، وفي ذلك يقول: "هناك حق للدولة في اتخاذ تدابير استثنائية في مراقبة الحدود، ومن حقها أن تستخدم الإكراه في مواجهة جميع الغرباء الذين يشكلون تهديدًا وجوديًا للدولة، لذلك يجب وضع ضوابط حدودية قوية وفيها اكراه"(٣٥٨).

ومن جهة أخري، برر ويلمان الإكراه علي الحدود (الإكراه الحدودي) بحق تقرير المصير وحق حرية تكوين المجتمعات، لذلك يقول: "إن مراقبة الحدود تخضع الأشخاص الذين يقفون علي الحدود للإكراه، وهذا الإكراه له ما يبرره، لذلك فيجب علينا أن نبرر الإكراه الحدودي بسبب الحق في تقرير المصير والحق في حرية تكوين المجتمعات، لذلك يجب المطالبة بضرورة الرقابة الجازمة علي الحدود وأنه لا يجب ترك الحدود بلا رقابة تمشيا مع حجة تقرير المصير"(٣٥٩) يوضح هذا النص عند ويلمان أن حق تقرير المصير هو الذي يتضمن حق السيطرة علي الحدود بموجب حق الدولة في السيطرة علي أراضيها، وهذا يتشابه مع ما ذهب إليه **راينر بوبوك** من قبل، حين قال: "إن حق تقرير المصير يبرر السيطرة علي الحدود، لذلك فأن ممارسة هذه السلطة علي الحدود أمر مشروع أخلاقيًا"(٣٦٠).

واذا ما كان ويلمان قد دعي إلي حق الدولة في وضع ضوابط حدودية، فهذا يرجع لأنه خرج من مدرسة توماس هوبز ومايكل الزير وديفيد ميلر. فمثلا يقول **توماس هوبز:** "هناك واجب علي الدول في تأمين سلامة مواطنيها من دخول الغرباء بالسيطرة الحازمة علي الحدود"(٣٦١).

وكذلك يقول **هنري سدجويك:** "إن للدول حق في السيطرة علي حدودها علي أساس حق تقرير المصير والأولوية للأعضاء"(٣٦٢).

(358) Ibid, P, 119.
(359) Wellman, C. H and Philip Cole (2011): Debating The Ethics of Immigration, P,19.
(360)Baubock, Rainer (2020): Immigration, The Democratic Case for Democratic Argument.
(361) Hobbes, Thomas (1996): Leviathan, Cambridge CUP.
(362) Sedgwick, Henry: Elements of Politics, P, 190.

وأيضا يشير **مايكل الزير** إلي أن "بدون السيطرة علي الحدود لا يوجد استقلالية في المجتمع، وهذه السيطرة علي الحدود تعبر عن المعني الأعمق لتقرير المصير، وبدون تقرير المصير لا توجد مجتمعات مستمرة تاريخيًا بين الرجال والنساء"(٣٦٣).

وكذلك يقترح **ديفيد ميلر** أن "الدول الديمقراطية بحاجة للسيطرة علي حدودها من أجل الحفاظ علي هويتها الوطنية المشتركة ومن أجل الاستمرارية الثقافية والتمييز الثقافي"(٣٦٤).

ومن ثم يشير ميلر في موضع آخر إلي أن: "هناك شرعية في مراقبة الحدود تعتمد علي تقرير المصير الديمقراطي، ويجب علي الدول أن تراقب حدودها بشكل صارم ويمكن للدول أن تضع حدودًا صارمة علي حدودها دون أن تتعرض للوم الأخلاقي أو الإدانة الأخلاقية الدولية، لذلك فالدول لها الحق في مراقبة حدودها واتخاذ تدابير قاسية في مراقبة المعابر الحدودية"(٣٦٥) وفي النهاية، يؤكد ميلر: "أنه لا يوجد حق عالمي في عبور الحدود لأن مثل هذا الحق سيحرم كل دولة من سيادتها علي أراضيها، وكذلك يمكن للدول أن تضع حدودا صارمة دون أن تتعرض للوم الأخلاقي أو الادانة الأخلاقية الدولية، لذلك فللدول حق مطلق في السيطرة علي الحدود بدافع حق تقرير المصير الذي لا يقوي أمام حق تكافؤ الفرص"(٣٦٦).

وأيضا دافع **أرش أبي زادة** عن حق الدولة في السيطرة المطلقة علي الحدود، قائلا: "تعجز الدولة عن الوفاء بمسؤولياتها الخاصة لمواطنيها اذا لم يتم السيطرة علي الحدود لأن هذا يؤدي إلي الفوضى ويؤدي إلي الانهيار العام ويجعل الجميع في وضع أسوأ"(٣٦٧).

(363) Walzer, M.(1983): Sphere of Justice, P, 38.
(364) Miller, David (2015): Justice In Immigration, P, 53.
(365) Miller, David (2015): Is There A Right to Immigrate, PP, 19-20.
(366) Miller, David (2010): Why Immigration Controls Are Not Coercive: A Reply to Arish Abizadeh, Political Theory, 38 (1): PP, 118-119.
(367)Abizadeh, Aras (2006): Liberal Egalitarian, Arguments for Closed Borders, Ethics and Economic.

(ISSN: 2536 - 9555)

النقد الأخلاقي لعسكرة الحدود عند ويلمان

رفض ويلمان أخلاقيات الحدود التي يسهل اختراقها، وأكد علي ضرورة عسكرة الحدود، ودعي إلي مراقبة الحدود بصرامة ولم يهتم بأخلاقيات مراقبة الحدود، وبرر الإكراه الحدودي وهو في ذلك لم يهتم بأخلاقيات حرس الحدود، فما هو المقصود أولا بأخلاقيات الحدود؟، وعسكرة الحدود، أخلاقيات مراقبة الحدود، أخلاقيات حرس الحدود؟، ثانيا سنعرض نقد الفلاسفة المعاصرين لموقف ويلمان من عسكرة الحدود وتبرير الإكراه الحدودي.

(١) **أخلاقيات الحدود**: The Ethics of Borders

لم تلقي أخلاقيات الحدود سوي اهتمام أكاديمي محدود، وتهتم أخلاقيات الحدود بما يحدث علي الحدود من غرق وقتل وضرب وتعذيب، وهو مشهد مروع، فالموت يعني عدم عبور الحدود، وعلي الحدود توجد أجسادًا مُتحللة حتي لا يمكن دفنهم ولا يمكن تحديد هويتهم، والأمر أكثر مأساوية، وتظهر أخلاقيات الحدود في أنه لا توجد ممارسة أخلاقية علي الحدود لدرجة أنه لا توجد ميزانية مخصصة لدفن الموتى علي الحدود، لذلك تصبح السياسة علي الحدود لا أخلاقية وتعسفية بسبب خطر التعذيب علي الحدود والمعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة، وتمنع قوانين حقوق الإنسان ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية علي الحدود لأن هذا يتعارض مع الحقوق الأساسية والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، لذلك فإن أخلاقيات الحدود هدفها احترام الكرامة الإنسانية وتحظر التعذيب علي الحدود، وهذا موجود في جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك لكي تصبح مراقبة الحدود أخلاقية"[٣٦٨].

وتري **سارة فاين** أن أخلاقيات الحدود موضوع أكاديمي واسع يشمل مختلف القضايا الفلسفية المعقدة المتعلقة بمدى الواجبات تجاه اللاجئين بالإضافة إلي تعريف اللاجئ، وقد تتعلق أخلاقيات الحدود بالاستبعاد علي أساس معايير الاختيار، وفي أخلاقيات الحدود يتم تبرير وتقييم المبررات الأخلاقية للضوابط علي الحدود، وغالبا ما يتم فرض سلطة الدولة علي الحدود بشكل قسري، وهناك

(368) Audi, Robert (1995): Definition of The Ethics of Borders, The Cambridge Dictionary of Philosophy, Cambridge University Press, Cambridge, p, 654.

تدابير قاسية علي الحدود من أجل استبعاد الفقراء والضعفاء والمحتاجين ومن يريدوا أن يكونوا مع أحبائهم"[٣٦٩].

(٢) **عسكرة الحدود**: The Border Militia

"تتمثل عسكرة الحدود في تشديد الرقابة علي الحدود والحواجز الأمنية والمعابر الحدودية ومراقبة الحدود مراقبة الكترونية وعمليات التفتيش العسكري وشرطة الحدود وخفر السواحل وتقنيات المراقبة الحديثة وتعذيب اللاجئين ومعاملتهم معاملة غير إنسانية، وهذا يشكل أزمة إنسانية معقدة بسبب الممارسات الحدودية غير الأخلاقية، وقد يكون هناك وفيات علي الحدود بسبب عسكرة الحدود غير الأخلاقية حيث يطلق حرس الحدود النار مباشرة علي اللاجئين باعتبارهم يمثلون تهديدًا أمنيًا وحينئذ تصبح عسكرة الحدود لا أخلاقية وتعسفية بسبب العنف المباشر الموجه نحو اللاجئين. لذلك فهي تعبر عن انتهاكات لحقوق الإنسان بسبب الترحيل القسري والاحتجاز المطول والاعتقال الجماعي، وقد تكون عسكرة الحدود باستخدام الطيارات بدون طيار، الرادار، كاميرا الأشعة تحت الحمراء، الكاميرات الذكية، الكلاب البوليسية، والماسحات الضوئية"[٣٧٠].

(٣) **أخلاقيات مراقبة الحدود**: The Morality Of Border Control

تهدف أخلاقيات مراقبة الحدود إلي:

(١) منع الاتجار بالبشر Trafficking In Human Beings.

(٢) منع المعابر الحدودية غير المصرح بها.

(٣) تقليل الوقت الذي يتم فيه إيقاف الفرد واحتجازه علي الحدود إلي الحد المعقول.

(٤) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع العبور غير المصرح به للحدود.

(٥) وقف الأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود بشكل غير قانوني أو احضارهم إلي مركز حرس الحدود.

(369) Fine, Sarah (2013): The Ethics of Immigration, P, 46.and see Blackburn, Simon(2011): Oxford Dictionary of Philosophy, Oxford University Press, Oxford, P, 298.

(370) Yam, J(2019): Ethics of Border Security, Centre for The Study of Global Ethics, University of Birmingham, PP, 198-199.

(ISSN: 2536 - 9555)

(٤) **أخلاقيات حرس الحدود**: The Ethics of Border Guards

تصف أخلاقيات حرس الحدود الأخلاقيات التي يجب أن يتمتع بها حرس الحدود، بغرض وجود معاملة أخلاقية علي الحدود وتجريم الممارسات غير الأخلاقية علي الحدود، ورفض انتهاكات حرس الحدود في حق اللاجئين فمثلا يجب علي حارس الحدود أن لا يستخدم المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تجاه اللاجئين، ويجب أن يعمل حرس الحدود بموجب قواعد السلوك التي تحدد المبادئ الأخلاقية التي يجب أن توجه عملهم إلي الممارسة الجيدة، وهناك تحديات أخلاقية علي حرس الحدود حيث يتوجب عليهم المعاملة اللائقة للغرباء، واحترام قيمة الحياه وقيمة الكرامة الإنسانية، هذا اذا ما أردنا أن تصبح مراقبة الحدود أخلاقية"(٣٧١).

ثانيا: **النقد الأخلاقي لعسكرة الحدود عند ويلمان**:

دافع ويلمان عن عسكرة الحدود، وأنه يحق لنا استخدام الوسائل العنيفة ضد غير المرغوب فيهم، وبرر الممارسات الحدودية التي فيها إكراه، وسمح حتي للمواطنين استخدام القوة والوسائل العنيفة في استبعاد الآخرين، واعتقد أن حجة ويلمان في عسكرة الحدود واستخدام الاكراه علي الحدود مثيرة للجدل الأخلاقي، فهناك خطأ جوهري في حجته، فهو يتجاهل حقوق الإنسان للأشخاص الواقفين علي الحدود ويتجاهل حقوق اللاجئين ويتذرع بحجج واهية مثل حجة تقرير المصير، ولم يأخذ حقوق اللاجئين علي محمل الجد، وهو يوفر حجة ضعيفة للغاية لعسكرة الحدود، وتبرير الإكراه والقسر علي الحدود، كما أنه لم يقدم نظرة معتدلة عن القيود الأخلاقية علي الحدود، ولم يحاول أن يوفق بين سيادة الدولة وحقوق اللاجئين، وبالتالي فإن موقفه متطرف بشكل فظيع وحجته ليست مقنعة تمامًا أو بشكل كاف، وكان عليه علي الأقل أن يناقش أنواع الحدود وحالات الحدود، كما قلل من الاعتبارات الأخلاقية التي ترفض الحق في استبعاد اللاجئين لظروفهم الإنسانية، وبالتالي سمح بالإجراءات الوحشية وعمليات الترهيب على الحدود، ولذلك تري **سيلا بن حبيب** أن: "تلك الاجراءات الوحشية والممارسات

(371) Audi, Robert (1995): The Morality of Border Controls, Cambridge University of Philosophy.

اللاأخلاقية التي تتم بحق الضعفاء هناك علي الحدود سببها نقص في الشفافية في تطبيق تلك الاتفاقيات اللعينة، ومن ثم تصبح حبر علي ورق"(٣٧٢).

وحينما سمح ويلمان بعسكرة الحدود، فأنه سمح أيضًا بأن تصبح الحدود وحشية ودموية وعنصرية، بسبب ما يحدث فيها من عمليات ترحيل قسري، وعمليات اعتقال جماعي واختفاء قسري وتعذيب وحشي، وهو بذلك سمح بحدود لأخلاقية، وقدم مبررات أعتقد هو أنها كافية لاستخدام القوة ضد هؤلاء الناس البسطاء المسالمين، لذلك يري **أرش أبي زادة** أن "الوضع علي الحدود ليس مجرد ظالم بل هو مأساوي، حيث تعمل تلك الضوابط علي الحدود من أجل مصالحنا الخاصة، ويجب أن ندرك أن من يقف خلف الحدود هم بشر مثلنا ولديهم نفس التطلعات مثلنا"(٣٧٣). وكذلك يرى النقاد الأخلاقيون أن: "ضوابط الحدود وقيودها لها أصل وأساس عنصري، لأن ضوابط الحدود تهدف إلي منع أشخاص من ذوي الأصول العرقية من عبور الحدود، لذلك فهو يفرض نظامًا من الفصل العنصري"(٣٧٤). فشل ويلمان في ادراك أنه لا يوجد سبب أخلاقي لعسكرة الحدود أمام اللاجئين، فلا يوجد معني لترك اللاجئين خلف السياج الحديدي، ويكفيهم ظروفهم المروعة، وهذا هو ما ناشده **فيليب كول** حين قال: "يجب رفض القيود والتدابير المتطرفة التي تتخذها الدول المتقدمة لإبعاد اللاجئين الفقراء، ويكفينا التعامل مع اللاجئين علي أنهم مصاصي دماء يقوضون تماسك المجتمع وتماسكه ويقللون من رفاهيته، وهذا يسبب قلق علي الحدود وبناء أسوار أكثر وأكثر ووجود معدات مراقبة متطورة واسلاك شائكة وتوظيف المزيد من الحراس مع بنادق، وهذا يوجد علي شكل معسكرات اعتقال، لذلك تصبح الأماكن الحدودية أماكن قمعية وخطيرة تهلك اللاجئين بفعل حرس الحدود الذي صرح لهم كل شيء، ومع ذلك فلا يهم هؤلاء اللاجئين مدى ارتفاع الأسوار وعدد مخيمات اللاجئين"(٣٧٥).

(372) Benhabib, Seyla (2006): Another Cosmopolitanism, Oxford, Oxford University Press, P, 30.
(373) Abizadeh, Arash (2008): Democratic Theory and Border Coercion, Control Your Borders, No.1.
(374) Hayter, T. (2000): Open Border: The Case Against Immigration Controls, P, 150.
(375) Cole, Philip (2000): Philosophies of Exclusion, Edinburg University Press.

(ISSN: 2536 - 9555)

ومن جهة أخري، لم يكترث ويلمان بمشاهدة ضحايا التعذيب من اللاجئين والمعاملة اللاإنسانية لهم علي الحدود لدرجة أن الكثيرين منهم يقدموا علي الانتحار، وهذا ما جعل **فيليب كول** يقول: "يجب رفض معسكرات الاعتقال على الحدود، لأن هذا يؤدى إلي نتائج كارثية بسبب الظروف المروعة التي يعاني منها اللاجئين"(٣٧٦)، ويضيف **فيليب كول:** "إن تلك القيود الموجودة علي الحدود تنتهك مبدأً أخلاقيًا أساسيًا وهو مبدأ المساواة الأخلاقية بين الأشخاص"(٣٧٧). ومن ثم، لم يدرك ويلمان أن مثل تلك الضوابط الحدودية تقام علي نظام عنصري، كما أن لها تاريخ مظلم وبغيض من العنصرية والاستغلال الاستعماري، ولذلك يري **فيليب كول:** "يجب رفض ضوابط الحدود لأنها قوانين قسرية وغير أخلاقية وغير عادلة، فمثل تلك الضوابط الحدودية هي التي تمنع المحتاجين والفارين من عبور الحدود، ويتم الاستبعاد من علي الحدود علي أساس عنصري"(٣٧٨).

لم يدرك ويلمان الهدف من وجود حرس الحدود، وهي استخدام القوة كوسيلة لمنع الارهابين والغزاة المسلحين المجرمين، ولكن ويلمان أجاز الإكراه الحدودي واستخدام القوة والإكراه لكل من يقف علي الحدود لاستبعاد جميع الغرباء، ولم يفهم أن معظم من يريدون الدخول هم أشخاص مسالمين وأناس عاديون ولاجئون يبحثون عن فرصة في الحياه، فعلي أي أساس أخلاقي يمكن منع هؤلاء الناس في عبور الحدود، لذلك وبلسان **جوزيف كارنيز:** "لا يوجد مبرر أخلاقي لتوجيه البنادق إلي مثل هؤلاء اللاجئين"(٣٧٩).

فشل ويلمان في تقديم أسباب وجيهه لحرمان أي شخص من حريته، كما قد جانبه الصواب حينما دعي إلي ممارسة الإكراه الحدودي واستخدام القوة ضد هؤلاء اللاجئين ولم يستطيع أن يبرر وجود تلك القيود القسرية علي الحدود، بينما يقول **شاندران كيوكس:** "أنه لا يمكن تبرير القيود علي الحدود أو نقاط التفتيش الحصينة، لأنهم ليسوا مجرمين بل مسالمين، ولم تمنع تلك القيود علي مواصلة

(376) Cole, Philip (2007): on The Border of Solidarity: Ethics, Power and Immigration Controls, Penn state University Press, P, 128-129.
(377) Ibid.
(378) Cole, Philip (2016): On The Borders of Solidarity, An Ethical Perspective on Migration, P, 65.
(379) Carens, Joseph. H (2015): Immigration and Citizenship ،University of Toronto, Canada, P, 45.

الملايين من عبور الحدود، لذلك فإن تلك الضوابط الحدودية لا تتفق مع القيم الليبرالية وهذا مصدر قلق أخلاقي"[٣٨٠] وكذلك يرى بعض الفلاسفة أن "الظوابط الحدودية تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان وتلحق الأذى والضرر بالآخرين وهم يحاولون الهروب من الفقر والحروب والاضطهاد"[٣٨١] لم يدرك ويلمان أن عسكرة الحدود في وجه اللاجئين تعد إشكالية أخلاقية كبيرة، وأنه اذا ما كان للدولة الشرعية حق في السيادة والسلطة والاستبعاد، فأنه يجب عليها أن تمارس هذا الحق بشكل عادل، في حين يؤكد **مايكل بليك:** "أن عسكرة الحدود تعد إشكالية أخلاقية، وأنه لا يحق لنا استخدام القوة لاستبعاد اللاجئين عندما يأتون من ولاية قضائية لا تحمي حقوقهم"[٣٨٢] وكذلك رأي **فيت بدر:** "أن هناك واجب دولي وأخلاقي بعدم طرد اللاجئين، وهذا تم قبوله في معاهدة جنيف وتنع حقوق اللاجئين من الأخلاق الكونية التي تركز علي الاحتياجات الأساسية"(٣٨٣) وكذلك رأت **جوليا ريموندا:** "أنه لا يجب التعامل مع اللاجئين علي الحدود بشكل تعسفي سواء باستبعادهم أو ترحيلهم أو حتى أطلاق النار عليهم فهم يخاطرون بحياتهم ليصلوا إلينا ونحن نعاملهم معاملة غير آدمية مقارنة بالأشخاص المرغوب فيهم، واذا ما القينا نظرة علي ما يحدث علي الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي حيث يتم معاملة طالبي اللجوء مثل الماشية، حين يتم احتجازهم في ظروف سيئة للغاية، أو يتم اعادتهم إلى أماكن سيئة للغاية وغير آمنة"[٣٨٤].

تجاهل ويلمان أن الحرية هي القاعدة والإكراه هو الاستثناء، وراح يبُرر عسكرة الحدود ورفض حرية الحركة ويطالب بالسلطة الأبوية للدولة، في حين رأي **كريستوفر فريمان** أن: "أنه لا يمكننا الدفاع عن الإكراه، فالإكراه يتطلب دائمًا تبريرًا، وهذا الإكراه ينكر الاستقلال الذاتي والمساواة للآخرين"[٣٨٥] وكذلك يري **بيتر**

(380) Kukathas, Chandran (2010): Expatriatism, The Theory and Practice of Open Borders, P, 655.
(381) Hayter, T. (2000): Open Border: The Case Against Immigration Controls, London, P, 153.
(382) Blake, Michael (2013) Immigration, Jurisdiction and Exclusion, P, 68.
(383) Bader, Viet (2005): The Ethics of Immigration, P, 63.
(384) Raimondi, Giulia (2016): The Open –Closed Border Dilemma, The Case for open Border Controls, P,51.
(385) Freiman, Christopher and Javier Hidalgo (2016): Liberalism or Immigration, Restrictions, But Not Both, Journal of Ethics, No2, Vol10.

(ISSN: 2536 - 9555)

هجين: "إن استخدام الدول للإكراه لمنع الناس من عبور الحدود يعد خاطئ أخلاقيًا، خاصة في عالم يتسم بعدم المساواة الواسعة بين الدول"(٣٨٦).

ويمكننا أن نلخص موقفنا من الضوابط الحدودية علي النحو الآتي:

- يجب أن ينظر إلي الحدود علي أنها مسألة أخلاقية قبل أن تكون مسألة سياسية، لذلك يجب توخي نهج إنساني بخصوص مسألة الحدود، ومن ثم، تعد عدالة الحدود واحدة من أهم التحديات العالمية التي تخلق بوضوح قضية العدالة العالمية.
- يجب أن تصبح مراقبة الحدود مراقبة أخلاقية ومعاملة من يقفون علي الحدود معاملة إنسانية، وهناك فرق بين المبادئ الأخلاقية والممارسة، ويجب أن تتجسد المبادئ الأخلاقية في الممارسة، ومن ثم لا تعد مراقبة الحدود مشكلة أخلاقية حينما يوضع عدد من الضمانات الأخلاقية وجعلها موضع التنفيذ لضمان عدم انتهاك حقوق الانسان عند اللاجئين، وحينئذ لا يصبح موضوع مراقبة الحدود موضوع نزاع أخلاقي حين لا يتم الاستبعاد علي أساس عنصري.
- هناك أزمة متنامية لحقوق الإنسان علي الحدود الدولية بسبب الضوابط الحدودية التي لا تراعي سلامة وحماية اللاجئين، لذلك فإن الضوابط الحدودية تجعل اللاجئين أكثر عرضة للمخاطر والعنف والاستغلال، ومن ثم، يجب أن نراعي حقوق الإنسان علي الحدود وأن لا نستخدم القوة القسرية ضدهم، لذلك يحب أن يتلاشى السياج الحدودي القبيح الذي يمثل الحدود المصطنعة، ويجب التأكيد على أنه قد يكون عبور الحدود للاجئين مخالف للقانون لكنه استراتيجية للبقاء علي قيد الحياة، بسبب الهروب من بلد المنشأ الذي به حروب لا تنتهي.
- اعتقد أنه يجب أن توجد حدود لأن إلغاء الحدود ليس خيارًا عمليًا أو واقعيًا في الوقت الحالي، ولكن يجب أن تغير الدول من سلوكها وممارستها المتعلقة بالحدود، وأن تتصرف مع اللاجئين بطريقة إنسانية عادلة ليس فيها إكراه أو قسر.

(386) Higgins, P (2008): Open Borders and Human Right Review 9 (4), PP, 525-535.

والسؤال الذي يجب الإجابة عليه هنا، هو هل يجب علينا أن ندافع عن حدود مفتوحة تمامًا؟، أم ندافع عن حدود مغلقة تمامًا؟ وما هي مبرراتنا الأخلاقية لذلك؟.

المطلب الرابع: هل الحل في حدود مفتوحة تماماً أم حدود مغلقة تماماً؟

في هذا المطلب أحاول أن أقدم وجهة نظري بشأن الجدل الساخن بين الحدود المفتوحة والحدود المغلقة، وذلك لأنه من الصعب الحفاظ علي موقف يفضل أنظمة حدودية مفتوحة بالكامل أو مغلقة بالكامل، وبدلًا من ذلك فإن الحلول بينهما هي قيد المناقشة الأخلاقية.

أولا: هل الحدود المفتوحة هي التي تستطيع أن تقدم حلول فعالة للاجئين؟، وهل واجباتنا تجاه اللاجئين تقتصر علي حدود مفتوحة فقط؟.

يري **فيت بدر**: "أن الحدود المفتوحة ليست حلًا فعالًا لمشكلة اللاجئين، لأنه لن يفيد سوي عدد قليل من الأفراد القادرين علي التحرك"(٣٨٧) وتري **شيلي كوكس**: "أن الحدود المفتوحة لا تعبر عن كل واجباتنا تجاه الغرباء، وهناك حلولًا أكثر فاعلية من فتح الحدود"(٣٨٨).

وأيضا يري **مورفي**: "أن احتمال وجود حدود مفتوحة ليس حلًا سحريًا لجميع قضايا ومشكلات اللاجئين، لأن اللاجئين يحتاجون إلي تدابير أكثر شمولًا من الحدود المفتوحة"(٣٨٩).

وكذلك رأي **فيليب كول**: "أنه لا يبحث اللاجئون عن حدود مفتوحة فقط، بل يبحثون أيضًا عن فرصة جديدة في الحياة، وهم غير قادرين علي التخطيط لحياتهم المستقبلية، لذلك يجب احتوائهم ودمجهم في المجتمع الجديد"(٣٩٠).

ثانيا: والسؤال الأخلاقي الذي يطرح نفسه هنا، هل نقبل حدود مغلقة تمامًا كما زعم ويلمان، أم ندافع عن حدود مفتوحة تمامًا؟، أتفق مع فيت بدر حين دافع عن حدود مفتوحة إلي حد ما وأرفض الحدود المغلقة المطلقة وغير المشروطة.

(387) Wilcox, Shelley (2014): Do Duties to Outsiders Open Borders?, A Reply to Wellman, P,169.
(388) Bader, Viet (2005): The Ethics of Immigration, P, 341.
(389) Murphy, Brian K. (2007): Open Migration and the Politics of Fear,50(4), PP, 53-54 .
(390) Cole, Philip (2016): On The Borders of Solidarity, An Ethical Perspective on Migration, P, 65.

(ISSN: 2536 - 9555)

أعتقد أن الحدود المفتوحة تمامًا ليست هي كل الحل، بل أنه جزء من الحل، حيث أنه يجب أن يكون لدينا مشاريع تعالج الفقر والظلم العالمي بشكل مباشر بدلا من فتح الحدود بالكامل علي حد تعبير **فيت بدر**(٣٩١).

وأتفق مع **موناكو هوستن** في أنه يجب تغيير الظروف وتغيير قواعد النظام الدولي لكي تتلاشى الفروق بين الدول، لأنه اذا ما اختفت الفروق بين الدول ستختفي الحاجة للسيطرة علي الحدود، ولذلك يقول هوستن: "إن الحدود المفتوحة ليست حلًا جذريا للفقر أو اللاجئين، فلا يجب نقل جميع الفقراء إلي أوروبا وامريكا وكندا، اذن الحل في تغيير الظروف بحيث لا يشعر الناس إنهم مجبرون على ترك وطنهم ويجب تقديم مساعدات التنمية المستدامة، لذلك من الأفضل أن نأخذ جميع مبادئنا الأخلاقية علي محمل الجد ونفكر في أفضل السبل لوضعها موضع التنفيذ، ولكن يخشي الناس الحدود المفتوحة بسبب الخوف من الارهاب لذلك تهرب جميع مبادئهم من النافذة"(٣٩٢).

* أعتقد أنه يجب الدفاع عن حدود أكثر مسامية بدلا من فتحها تمامًا وسيكون ذلك أكثر منطقية، وذلك علي حد تعبير **تشاندران كيكوس**(٣٩٣).

* اعتقد أنه يجب أن تصبح الحدود مغلقة حينما تصبح الدولة مُهددة فعلا بالعدوان أو بأي تخريب ولكن لا يجب أن نغلق الحدود أمام اللاجئين بأي حال من الأحوال، فاللاجئين حالة استثنائية.

* أدعم حجة حدود مفتوحة إلي حد ما أمام اللاجئين والمحتاجين.

* أعتقد أن الدول لا تملك حقًا في الإغلاق التام أو ليس لديها التزام أخلاقي بفتح حدودها تمامًا، ولكن عليها التزام أخلاقي بفتح حدودها اللاجئين، وذلك علي حد تعبير **سيجلو**(٣٩٤).

(391) Bader, Viet (1997): Fairly Open Borders, London, Macmillan, P, 216.
(392) Momokang Pool Sky, Monicue Huston (2015): With Joseph Carens, The Ethics of Immigration, Monk School of Global Affairs, Public Policy, University of Toronto, P, 198.
(393) Kukathas, Chandran (2010): Expatriatism, The Theory and Prractice of Open Borders.
(394) Seglow, J. (2005): The Ethics of Immigration Political Studies, Vol3 (3), P. 317.

* اعتقد أنه لا يجب أن نرفض القيود والتدابير المعقولة والأخلاقية علي الحدود، ولكن يجب أن نرفض التدابير والقيود المجحفة علي الحدود، وأن نرفض مراقبة الحدود غير الأخلاقية، أو عدم مراقبة حرس الحدود وعدم محاسبتهم على ما يفعلون علي حد تعبير **تشاندران كيوكس**(٣٩٥).

* أعتقد أن الحدود يجب أن تصبح مسامية وليست مفتوحة تمامًا، لذلك أختلف مع **جوزيف كارنيز** الذي دعي إلي حدود مفتوحة تماما، واختلف مع **كريستوفر هيث ويلمان** الذي دعي إلي حدود مغلقة تمامًا، كما اعتقد أن للدول حق أخلاقي في ممارسة سياسة الاستبعاد علي الارهابين والمجرمين وليس استبعاد اللاجئين، أي أن حق الاستبعاد يجب أن يكون أخلاقي لكي لا يسمح بمثل هذه الممارسات الاقطاعية ويجب مراعاة آثار أفعالنا علي جميع البشر، لذلك أتفق مع ديفيد ميلر الذي دعي إلي أغلاق حدود الدولة في وجه من لا يستحق الدخول كالمجرمين والمخربين والارهابيين، ويجب رفض الاستبعاد التعسفي ويجب الاعتراف بحق اللاجئين وطالبي اللجوء، فعلينا واجب أخلاقي في معالجة محنة اللاجئين، لذلك لا يجب أن تمارس الدولة الإكراه على اللاجئين، كما أن الحدود المغلقة تمامًا تعني رفض الديمقراطية والليبرالية، ولا يجب الدفاع عن حدود مفتوحة تمامًا بسبب صعوبة الوضع الأمني الذي تمر به البلاد.

* وفي ضوء تلك النتائج أعتقد أن حجة الحدود المفتوحة تمامًا ساذجة إلي حد كبير، لأن الدول الشرعية تحتاج إلي وضع قواعد قانونية وأخلاقية للدخول والخروج منها، وكذلك أعتقد أن حجة الحدود المغلقة تمامًا ساذجة إلي حد كبير بالمثل، ولذلك أعتقد أن المشكلة كلها تكمن في الاستبعاد غير المبرر، الاستبعاد العنصري على أساس الدين أو العرق، أو كما يقول Raimonndo: حين قال: "إن تفضيل دخول جماعات ورفض دخول جماعات أخري لأسباب عنصرية ودينية مثل رفض دخول المسلمين"(٣٩٦).

(395) Kukathas, Chandtan (2005): The Case for Open Immigration, In contemporary Debates In Applied Ethics, P,41.

(396) Raimondo, Guilia (2016): The Open –Closed Border Dilemma, The Case for Border Controls.

(ISSN: 2536 - 9555)

* اعتقد أن للدول الشرعية حق في السيطرة علي حدودها، ولكن يبقي ممارستها لهذا الحق هو المشكلة، لذلك يجب أن تظل الدول مقيدة بمطالب الأخلاق لأن هناك طرق تعسفية يتم بها مراقبة الحدود، لذلك أعتقد أن فتح الحدود يجب أن يظل مشروط وليس مطلق وله شروط أخلاقية، لذلك أتفق مع **ديفيد ميلر** حين قال: "يتعين على الدول فتح حدودها أمام جميع القادمين إليها ما لم يهددوا حقوق الإنسان الخاصة بالآخرين"(٣٩٧)، لذلك اختلف مع **ادم حسين** حين: "دافع عن حرية الحركة الداخلية داخل الدولة ورفض حرية الحركة بين الدول، حرية الحركة الدولية"(٣٩٨).

* لذلك أعتقد أن حق عبور الحدود يمكن تقييده في ظروف قاسية معينة، لذلك أتفق مع **أوبرمان** حين قال: "حق الإنسان في عبور الحدود ليس حقًا مطلقًا، ولكنه حق مشروط ويتجمد عند حد معين من الظروف للدولة المستقبلة له"(٣٩٩) وأختلف مع ما نادى به **جون ريس** من قبل: "يجب أن نسعي وندعم عالم بلا حدود تمامًا"(٤٠٠)، لأنه لا يجب علينا أن ندعم الحدود المفتوحة تماما إلا اذا تلاشت الفروق تمامًا بين الدول، ولم تكن هناك حروب أو صراعات أو أزمة مناخ، وهذا لن يحدث إلا في اليوتوبيا، لذلك أعتقد أنه يجب تأمين الحدود مع إصلاح القيود المجحفة علي الحدود وجعلها إنسانية مع وجود قوانين تجرم أي انتهاكات في حق هؤلاء الضعفاء.

* وعلاوة علي ذلك اعتقد أن مراقبة الحدود ضرورية من أجل تأمين الحدود، فمراقبة الحدود تحمي الدول من العدوان العسكري غير العادل، وتوفر الأمن القومي ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن مراقبة الحدود يجب أن تصبح أخلاقية في المقام الأول، والحفاظ علي تطبيق أخلاقيات حرس الحدود وتطبيق أخلاقيات مراقبة الحدود.

(397) Miller, David (2015):): Justice In Immigration, P, 53.
(398) Hosein, Adam (2013): Immigration and Freedom of Movement, Vol6, Issue 1, Ethics ،Global Politics, P, 289.
(399) Oberman, Kieran (2016): Immigration as A Human Right, The Ethics of Movement and Membership, Oxford, Oxford University Press, P, 56.
(400) Jones, Reece (2019): Open Borders: In Defense of free Movement, University of Georgia Press, PP, 18-19

* أدافع عن حدود مفتوحة رشيدة وحدود مغلقة عادلة اذا ما أقتضي الأمر، وهذه ليست رؤية طوباوية وإنما نقدًا للوضع الحالي وللظروف التي تمر بها البلاد، لذلك اعتقد أن الوضع يختلف عندنا، وأنه يجب وجود أشكال أخلاقية من الرقابة علي حدود الدول للحد من قدرة الدول المعادية علي إرسال جواسيس ومخربين وإرهابيين لضمان سيطرة الدولة علي حدودها السياسية، وفي نفس الوقت فتح الحدود أمام اللاجئين المسالمين بدون تردد.

* وصفوة القول أعتقد أن الحدود المغلقة تمامًا هي خطأ أخلاقي وتعبر عن فشل أخلاقي جسيم في انتصار للعدالة العالمية، ولا يوجد حق أخلاقي للدول الديمقراطية بغلق حدودها أمام اللاجئين، واذا ما كان هناك مؤيدون من الفلاسفة المعاصرين للحدود المفتوحة تمامًا مثل كارنيز، ومؤيدون للحدود المغلقة تمامًا مثل ويلمان، فإن كل من الموقفين يجب ادانتهما تمامًا، فأنا اعتقد أنه يجب تدعيم الحدود المسامية والمفتوحة أمام اللاجئين، وكذلك تتطلب العدالة دعم الحدود المفتوحة نسبيًا، فليس للدول حق أخلاقي مطلق في غلق حدودها في جميع الحالات

الخاتمة والنتائج

دافع ويلمان عن سياسة الحدود المغلقة ضد الحدود المفتوحة أمام اللاجئين، وتخدم سياسة الحدود المغلقة تلك مصلحة الدول باستثناء اللاجئين، واعتقد أن أصحاب الحدود المغلقة تمامًا قد بالغوا في أهمية وتقدير حق تقرير المصير وحق حرية تكوين المجتمعات وكذلك بالغ أصحاب الحدود المفتوحة تمامًا في أهمية حرية الحركة وحق تكافؤ الفرص، لذلك لا يجب أن ندافع عن الحدود المغلقة تمامًا أمام الحدود المفتوحة تمامًا لأن كل من الموقفين عليهما ملاحظات.

اذن هناك فريقان متعارضين في الفلسفة الأخلاقية المعاصرة، الفريق الأول: هم من يدافعون عن الحدود المفتوحة، والفريق الثاني: هم من يدافعون عن الحدود المغلقة، وكل من الفريقان قد قدم حجج أخلاقية ليثبت موقفة كما قام بتفنيد ونقد الحجج الأخلاقية المقدمة من الفريق الآخر.

وقدم ويلمان حجج أخلاقية في الحدود المغلقة مثل حق تقرير المصير، ولكن حق تقرير المصير ليس مطلقًا ولكنه مشروط أمام حق اللاجئين، وحق حرية تكوين المجتمعات هي قيمة أخلاقية مهمة ولكنها ليست مطلقة، لذلك فإن الدول

(ISSN: 2536 - 9555)

التي تدعم الحدود المغلقة في وجه اللاجئين هي التي تدعم حق تقرير المصير ولا تقبل القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لذلك فإن الحدود المفتوحة أمام اللاجئين هي التي تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وعلينا أن ندرك أن جميع حجج ويلمان تصل في نهاية المطاف إلي تأييد الحدود المغلقة، لذلك فجميع حجج ويلمان بمثابة حصان طروادة للحدود المغلقة، لأنها تنبع من القومية الضيقة والتي لا يمكن الدفاع عنها بعقلانية لأنها لا تتفق مع الأخلاق العالمية أو الكونية.

ومن ثم، لم تنجح الحجج التي قدمها ويلمان في الحدود المغلقة أمام اللاجئين بالمقارنة بالحجج التي قدمها **جوزيف كارنيز، وفيليب كول وسارة فاين وتشاندران كيكوس** وغيرهم من الذين دافعو عن الحدود المفتوحة أمام اللاجئين.

رأى ويلمان أن هناك حقًا مطلقًا للدول الشرعية في استبعاد الأشخاص الذين يأتون من دول قمعية، ومن المرجح أن هذا الاعتقاد قد ثبت ضعفه وهشاشته. ويمكننا عمليًا أن نجمع بين سلطة الدولة التقديرية علي حدودها وبين الواجب الأخلاقي على الدولة بقبول اللاجئين من الحروب والكوارث الطبيعية، وعلينا أن نعي جيدًا أن حقوق اللاجئين تتفوق علي كل من حق الدولة في السيادة، الاستبعاد، تقرير المصير وحرية تكوين المجتمعات، وذلك اذا ما أردنا عالم أفضل.

قدم ويلمان حجج أخلاقية لرفض الحدود المفتوحة معتقدًا أن الحدود المفتوحة تعني أنه لا توجد حدود على الأطلاق، ولم يدرك أن الحدود المفتوحة أمام اللاجئين ضرورة أخلاقية وأنها لا تنكر شرعية الرقابة على الحدود، وأن المشكلة كلها تكمن في الممارسة والمعاملة، معاملة هؤلاء اللاجئين علي الحدود، فقدرة الدولة وسيطرتها علي حدودها لا تتعارض مع معاملة اللاجئين على الحدود معاملة إنسانية.

رأى ويلمان أن هناك حقًا للدول الشرعية في استبعاد اللاجئين، وقد أثبتنا أنه ليس حقًا بل مصلحة وشتان بين الحق والمصلحة، فالحقوق لا تتصارع أبدا، لكن الحقوق مع المصالح تتعارض دائمًا، وهذه المصلحة الوطنية تتعارض مع حقوق اللاجئين المشروعة ومع العدالة العالمية، ولم يدرك ويلمان أن المجتمعات الليبرالية مُقيدة ومُلزمة بقبول اللاجئين كرد فعل على الظلم الذي تعرضوا له وانتهاكات حقوقهم الإنسانية الأساسية، وهو بذلك يتجاهل الاتفاقيات الدولية

ويجعلها بلا فائدة ويتجاهل إننا جميعًا أحرار ومتساوون في الاختيار، كما أن غلق الحدود أمام اللاجئين يتجاهل حقوق الإنسان العالمية والعدالة العالمية، ومن ثم فهناك توتر أخلاقي عميق بين سيادة الدولة على أراضيها وبين حقوق اللاجئين ولم يستطيع ويلمان حل هذا التوتر. وعلى هذا أرفض حق الدولة المطلق في استبعاد اللاجئين بناء علي تقديرها وكذلك أرفض فتح الحدود على أساس نفعي كما عند **جوزيف كارنيز وويل كاميلكا وبريان كابلان**. وأنادي بحدود مسامية تقبل اللاجئين كرد فعل عن الظلم الذي تعرضوا له وانتهاكات حقوقهم الإنسانية باستمرار، وهذا يتفق مع العدالة والمساواة العالمية.

كانت العدالة عند ويلمان مُقيدة ومُشوهة لأنه جعل سلطة الدولة مطلقة في الاستبعاد والسيطرة على حدودها وبرر الإكراه والقسر علي الحدود لمنع الفقراء واللاجئين من عبور الحدود، لذلك لم يحترم ويلمان سوى العدالة الاقليمية وتجاهل العدالة الدولية ولم يهتم سوى بحقوق المواطنين فقط وتغافل عن حقوق اللاجئين وبرر استبعاد اللاجئين علي الحدود بحجج ثبت بطلانها لأنه لا يوجد حق يسمو ويعلو على حق اللاجئين، وعلي ذلك أصبحت العدالة عند ويلمان عدالة مغلوطة وظلم بين، يمنع الفقراء واللاجئين من عبور الحدود، ولم يستطيع ويلمان أن يدرك أن لدينا واجبات أخلاقية نحو الآخرين خارج حدودنا، وبذلك لم يستطيع أن يصل للعدالة العالمية. ومن ثم، دافع ويلمان عن العدالة القومية وليس العدالة العالمية لأنه ينتمي إلى القومية الضيقة في مقابل الليبرالية الرحبة، كما دافع ويلمان عن حقوق الإنسان القومية ولم يدافع عن حقوق الإنسان العالمية، أي أنه دافع عن حقوق المواطنين وليس الغرباء أو اللاجئين، لذلك أخطأ ويلمان حين ظن أن حقوق الأعضاء تتفوق علي حقوق غير الأعضاء، وجعل الأولوية للمواطنين وليس الأسوأ حالًا. وكذلك تجاهل ويلمان العدالة التعويضية وأنه عندما يلحق جيش دولة ما خسائر بالغة في البنية التحتية لدولة أخرى، فيجب على تلك الدولة المعتدية أن تفتح حدودها لأبناء الدولة المتضررة كنوع من التعويض العادل وحسب مبدأ الضرر، وقياسًا على هذا، فأنه يجب أن تفتح الولايات المتحدة حدودها وتستقبل اللاجئين العراقيين والسوريين وكل أبناء الدول التي دمرتها تحت أكذوبة محاربة الإرهاب وقوى الشر، والأمر ليس مساعدة سامرية أو صدقة كما يزعم ويلمان بل هو ضرورة أخلاقية ويجب أن تصبح قانونية من منطلق العدالة التعويضية ومبدأ عدم الحاق الضرر بالآخرين.

(ISSN: 2536 - 9555)

لم يعترف ويلمان بعدم المساواة العالمية وعدم المساواة الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة، وهذا يعبر عن فشله في رؤية المساواة الأخلاقية لجميع البشر، لذلك فكانت سياسته غير أخلاقية وتوطن للظلم الموجود في العالم، لذلك يعد ويلمان مُدان أخلاقيًا، لأنه أغلق عينيه عن الظلم الموجود في العالم، ولم يستطيع أن يعي أنهم مسؤولون أخلاقيًا عن نظام عالمي يستنسخ الظلم وعدم المساواة الجسيمة.

جانب ويلمان الصواب حين اعتقد أن واجبات الدول تجاه مواطنيها أثقل أخلاقيًا من واجباتها تجاه الغرباء واللاجئين، وذلك لأنه من الخطأ الأخلاقي الاعتقاد بأنه على الدول الليبرالية التزامات قوية لمواطنيها وواجبات أضعف تجاه الأجانب علي حد تعبير **خافيير هيدالغوا**.

لم يستطع ويلمان أن يميز بين مطالب اولئك الذين يفتقروا إلي الموارد ليعيشوا حياة كريمة وبين الذين يفروا من الحروب والاضطهاد، فقام بغلق الحدود أمام الجميع ولم يراعي محنة اللاجئين. واذا كان ويلمان قد برهن على أنه يحق للدول الاستبعاد، إلا أن هذا الحق لا يمتد إلى الاستبعاد العنصري للاجئين الفارين والباحثين عن ملجأ لهم علي حد تعبير **ريان بيفنيك**، لذلك تجاهل ويلمان حقوق اللاجئين لأنه جعل الأولوية للمواطنين لذلك كانت حجته هشة وضعيفة.

ينتمي ويلمان إلى النظرية الواقعية التي تعتمد على **توماس هوبز** كأب لموقفهم، لذلك دافع ويلمان عن القومية الضيقة التي لا يمكن أن تبرر أخلاقيًا وذلك في مقابل الليبرالية، وذلك حين رأى في كتابه: "نظرية الانفصال" أن الحقيقة في القومية!.

كانت النتائج التي توصل إليها ويلمان بعد سيادة الدولة الشرعية مُخيبة للآمال وغير مرضية لأنه عارض الليبرالية والديمقراطية والنفعية والعولمة وحرية الملكية، وتمسك بالقومية، فبرر استبعاد جميع الغرباء بما فيهم اللاجئين، وجعل الأولوية للمواطنين ودافع عن القومية ودولة الرفاهية التي تقام على أنقاض اللاجئين والبسطاء، كما وقع ويلمان في العديد من المفارقات والتي لم يستطيع أن يتجاوزها، مفارقة بين حق الدولة في الاستبعاد وحق الفرد في حرية الملكية، مفارقة بين حق الدولة في تقرير المصير وحرية تكوين المجتمعات وحق اللاجئين في عبور الحدود، لأنه جعل حق الدولة في الاستبعاد له الأولوية علي حق اللاجئين في عبور الحدود.، وهذا الاعتقاد قد ثبت ضعفه وتهالكه أمام حقوق

اللاجئين، كما كانت هناك مفارقة عند ويلمان بين حق الدولة وحق الأفراد، حرية الدول في تكوين المجتمعات وحرية الأفراد في تكوين المجتمعات، كما كانت هناك مفارقة بين حق تقرير المصير الفردي وحق تقرير المصير الجمعي، وكذلك هناك مفارقة بين مبدأ استقلالية المجموعة ومبدأ استقلالية الأفراد. لذلك يفتقر التعامل مع اللاجئين في الغرب إلى العدالة وحقوق الإنسان لأنه كثيرًا ما تنتهك حقوق اللاجئين أمام خرس المجتمع الدولي والعربي، وهذا ينم عن وجود فجوة كبيرة بين المبادئ الأخلاقية والممارسات العملية، ويجب سد هذه الفجوة من أجل الوصول إلي العدالة العالمية ويجب أن تصبح الأخلاق قوية بما فيه الكفاية وإلا فستصبح الأخلاق بل أسنان عمليًا.

لم يدرك ويلمان إننا نعيش في عالم ظالم لأننا في عالم عادل لن تكون هناك حاجة إلى عسكرة الحدود أو وجود ضوابط حدودية، وحينئذ ستصبح الحدود المفتوحة أمرًا بديهيًا وليس مثاليًا، لأنه لن يوجد لاجئين أو مشردين لأنه لن يوجد ظلم أو قمع أو حروب تولد لاجئين.

لم يدرك ويلمان أن عسكرة الحدود الوحشية هي إشكالية أخلاقية كبيرة لأنها تستبعد اللاجئين كما تجعل اللاجئين أكثر عرضة للمخاطر والعنف والاستغلال، كما أنها تنتهك حقوق اللاجئين، لذلك يجب أن نعارض عسكرة الحدود القاسية والوحشية واللاأخلاقية، وكذلك يجب ايجاد توازن أخلاقي صحيح بين حماية حقوق اللاجئين الإنسانية ومراقبة الحدود، ومن جهة أخرى أعتقد أن عسكرة الحدود لا معنى لها لأنه قد يدخل اللاجئين بتأشيرات مؤقتة بدلا من عبور الحدود بشكل غير قانوني ثم يختفون.

اعتقد ويلمان أن من حق المواطنين مع حرس الحدود استخدام القوة أو التهديد ضد الغرباء لمنع دخولهم أراضي الدولة، فمكن للنزعة العنصرية ضدهم واستبعادهم بالقوة وبالإكراه في عمليات الترحيل القسري ومشاهد التعذيب وسيناريوهات الموت العنصري، وغذى خطاب الكراهية البغيض، كما لم يأخذ في اعتباره مبدأ الحاق الضرر باللاجئين موضع الجد، وهذا لا يمكن تبريره وغير مسموح به أخلاقيًا. وعلى هذا تتناقض أخلاقيات أمن الحدود مع قوانين أمن الحدود، وذلك لأن الأخلاق والقانون متميزان، فهناك قوانين غير عادلة وغير أخلاقية فمثلا حق الدولة القانوني في استبعاد اللاجئين يتعارض مع الحقوق الأخلاقية للاجئين التي أقرتها بالفعل الاتفاقيات الدولية.

(ISSN: 2536 - 9555)

اعتقد ويلمان أن الجدار الحدودي هو رمز لسيادة الدولة وأنه يقف في وجه الفوضى والإرهاب، ولكن هذه طريقة خاطئة لرؤية الحدود، فمن الخطأ النظر للحدود كمصدر للتهديد، ومن جهة أخرى، يجب أن نعارض جدار ترامب الحدودي الذي يحث على الكراهية العنصرية

اذا ما كان ويلمان من أعظم فلاسفة الأخلاق السياسية المعاصرة في الغرب، فذلك لأنه يمثل السياسة في الغرب العنصرية واللاأخلاقية لأنها وليدة الثقافة العرقية، ثقافة الاستعمار، ولذلك اعتقد أن سياسة ويلمان متطرفة ولا أخلاقية، تتجاهل حقوق الإنسان وتتجاهل قيم أخلاقية أساسية وتتجاهل الواجبات الأخلاقية العالمية نحو اللاجئين.

الحلول الأخلاقية

أتفق مع مارتن بيترمان حين وضع الحلول الأخلاقية النظرية والعملية، وذلك حين قال: "يجب تفعيل حقوق الإنسان النظرية، وأن يصبح لحقوق الإنسان محتوى فعلي عالمي إنساني حقيقي، وأن نبتعد عن التشدق بها كمسكن لتهدئة المخلوقات الضعيفة، لذلك يجب أن تصبح حقوق الإنسان عالمية، اذا ما ارادت أوربا أن تصبح إنسانية فعليها تطبيق حقوق الإنسان العالمية وأن لا تكتفي بحقوق الإنسان النظرية، ويجب العمل علي تفعيل حقوق الإنسان عمليًا بتجنب معاناة اللاجئين، ويجب أن تتجلى المبادئ الأخلاقية في الممارسة الأخلاقية مع عدم قبول أعذارًا.

يجب تطهير الثقافة الأوربية من ماضيها الثقافي وواقعها الأعمى وكل ما يشوبها من عنصرية وتمييز وخروجها من القومية الضيقة إلى العالمية الرحبة، فتلك الثقافة هي ثقافة الاستعمار القبيح، ثقافة الغطرسة والجشع، كذلك يجب رفض العداء العنصري تجاه الاسلام ورفض الخطابات العنصرية والمشاعر المعادية للغرباء واللاجئين، ويجب احداث تغيير جذري في الخطاب السياسي تجاه اللاجئين، كما يجب أن تظل الحدود مفتوحة أمام الحالات الإنسانية واللاجئين. ويجب أن يكون هناك تحول أخلاقي من الجشع والطمع والأنانية إلى الإيثارية

وهذا يحتاج إلى ضبط أخلاقي، فكونك خارج الجدار يعني أن تكون خارج مسؤولية الدولة، فالجدار يعزل الدولة عن واجبات حقوق الإنسان العالمية"(٤٠١).

وعلى هذا، فهناك حاجة ماسة لوجود أخلاقيات عالمية لحماية حقوق اللاجئين، وينبغي أن تصبح حقوق الإنسان معايير مُلزمة وشفافة، وهناك واجب أخلاقي بتنفيذ واحترام جميع مواد حقوق الإنسان لكنه يفتقر إلى القوة القسرية، واعتقد بشدة في أن العدالة تحتاج إلي قوة تحميها والا أصبحت عاجزة ومشوهة على حد تعبير **كونوشيوس**، لذلك يجب وجود قوة تعمل كآلية لضمان حقوق اللاجئين على الحدود التعسفية، وبالتالي من دواعي فشلنا الأخلاقي وجود أسوار كهربائية وأوراق وخوف لا ينتهي على حد تعبير **بريان كابلان**.

يجب أن تصبح الحدود المفتوحة الطريقة الوحيدة أخلاقيًا للتعامل مع اللاجئين، لذلك يجب أن تصبح الحدود المفتوحة أمام اللاجئين هدف أخلاقي جدير بالاحترام ويجب أن تصبح سيادة الدولة مقيدة بمبادئ الأخلاق والعدالة، ولا يجب أن نتخلى عن النقد الأخلاقي لسلوك الدولة تجاه اللاجئين.

يجب التعامل مع قضية الحدود على أنها مشكلة أخلاقية تحتاج إلي حلولًا فعاله، ومن ثم يجب تقديم نقد أخلاقي للممارسات غير الأخلاقية التي تحدث عن الحدود، ولا يجب أن تتخلى الدول الغنية عن مسؤولياتها عن اللاجئين لأنها سبب مباشر في صنع تلك الظروف وسلبهم موارهم.

يجب أن يكون هناك تنسيق متنامي بين الدول من أجل مساعدة الدول التي تستضيف اللاجئين، فهناك دول مثل باكستان، والاردن وتركيا مزدحمة باللاجئين، وتلك الدول تتحمل مسؤوليات اللاجئين بمفردها، لذلك يجب تعزيز التعاون الدولي والسير في الاتجاه الصحيح.

(401) Paz, Maria (2017): Europe ‹s Walls and Human Rights, European Journal of International Law, Vol28,Issue 2, PP,603-604.

(ISSN: 2536 - 9555)

قائمة المصادر والمراجع

أولا: مؤلفات كريستوفر هيث ويلمان

(1) Wellman ،C. H (2005): **A Theory of Secession** ،New york ،CUP
(2) Wellman, C. H and A. J. Simmons (2005): **Is There a Duty to Obey The Law** ? ،Cambridge University Press, Cambridge, P, 149.
(3) Wellman, Christopher Heath and Phillip Cole (2011): **Debating The Ethics of Immigration,** Is There a Right to Exclude, Debating Ethics, 1st Edition, Oxford University Press.
(4) Wellman, C.H (2011): **A liberal Theory of International Justice** ، The Luck Egalitarian Case of Open Borders ،Oxford University Press ،Oxford.
(5) Wellman, C. H (2013): **Liberal Rights and Responsibilities**: Essay on Citizenship and Sovereignty ،OUP, USA.
(6) Wellman, C.H (2017): **Is The Ethical Right To Obey The Law ?** ، Cambridge University Press.
(7) wellman ،C, H (2017): **Rights Forfeiture and Punishment** ،1 st Edition ،Oxford University Press, p, introduction

ثانيا: مقالات كريستوفر هيث ويلمان

(1) Wellman, C. H (1994): **Liberalism ،Self- Determination and Secession** ،The University of Arizona ،P, 380.
(2) Wellman ،C. H (1995): **A Defense of Secession and Political Self Determination** ،Philosophy and Public Affairs 24(2)
(3) Wellman, C. H (1995): **On Conflicts Between Rights** ،p, 447.
(4) Wellman, C. H (1996): **Liberalism, Samaritanism and Political Legitimacy** Philosophy and Public Affairs25 (3): 227-228.
(5) Wellman, C. H (1999): **Liberalism ،Communitarianism and Group Rights** ،Law and Philosophy ،Vole 18 ،PP 33-34.
(6) Wellman, C. H(2001): **Friends, Compatriots and Special Political Obligations** ،Political Theory 29 (2)PP, 228-229.
(7) Wellman, C. H (2001): **Toward a Liberal Theory of Political Obligation**, Ethics ،111, (4) ،PP, 751-752.
(8) Wellman, C. H (2003): **The Paradox of Group Autonomy** ،P, 262.
(9) Wellman, C. H (2004): **Political Obligation and The Particularity** Requirement ،LEG, Vol10, Issue 97.
(10) Wellman, C.H (2005): **Feinberg Two Concepts of Rights**, Legal Theory 11(3): PP, 222-223.

(11) Wellman, C. H (2008): **Immigration and Freedom of Association**, 119,(1), p, 130.
(12) Wellman, C. H and Andrew Altman (2008): **From Humanitarian Intervention to Assassination: Human Rights and Political Violence**, Ethics 118 (2): PP, 251-252.
(13) Wellman, C. H (2008): **Freedom of Association** ،p, 29.
(14) Wellman, C.H (2005): **Feinberg Two Concepts of Rights**, Legal Theory 11(3): PP, 222-223.
(15) Wellman, C. H (2009): **Political Coercion and Exploitation** ،A Theory of Secession ،ch 6, p, 498.
(16) Wellman, C. H (2009): **Aduty to obey the Law**: for or Against? Law and Philosophy 28 (1): PP, 101-102
(17) Wellman, C. H (2011): **Piercing Sovereignty** ،A Rationale For International over ،p, 43.
(18) Wellman, C. H (2011): **Taking Human Rights Seriously** ، Journal of Political Philosophy20 (1) ،p p, 127-128.
(19) Wellman, C. H (2012): **Immigration restrictions in The Real World** ،Philosophical studies ،an International Journal for Philosophy ،Vole 169, No1, p, 119.
(20) Wellman, C. H (2012): **The Rights For Feature ،Theory of Punishment** ،Ethics 122(2): 371-373.
(21) Wellman, C. H (2013): **Liberal Rights and Responsibilities**: Essays on Citizenship and Sovereignty, OUP.

المصادر باللغة الانجليزية

(1) Anderson, Scotto (2018): Towards Beter Theory of Coercion for It, The University of Chicago.
(2) Bader, Megan (2013): Citizenship and Exclusion ،Palgrave, Macmillan.
(3) Benhabib, Seyla (2006): Another Cosmopolitanism ،Oxford ،Oxford University Press.
(4) Bradley, Megan (2013): Refugee Repatriation ،Justice ، Responsibility and Redress ،University of Oxford ،Oxford.
(5) Carens, Joseph. H(2011): Immigration and Citizenship ،University of Toronto ،Canada
(6) Carens ،Joseph (2013): The Ethics of immigration ،ch10 ،Refugees
(7) Caplan, Bryan (2019): Open Borders, The Science and Ethics of Immigration Studies, New York University, Oxford, P, xxi.

(ISSN: 2536 - 9555)

(8) Cole, Philip (2000): Philosophies of Exclusion, Liberal Political Theory and Immigration ،Edinburgh University Press. ،Edinburgh
(9) Cole, Philip (2000): Philosophies of Exclusion ،Edinburgh University Press, Edinburgh.
(10) Cole, Philip (2007): On the Border of Solidarity, Power and Immigration Controls, Penn state University.
(11) Dworkin, Ronald (1977): Taking Rights Seriously ،The Oxford Hand Book of Classic in Contemporary Political Theory.
(12) Fine, Sarah (2013): The Ethics of Immigration, Self – Determination and The Right to Exclude, King College ،London.
(13) Gibney, M (2004): The Ethics and Politics of Asylum ،Liberal Democracy and Response to Refugees ،Cambridge.
(14) G, Gauss (2005): The Place of Autonomy Within Liberalism ، Autonomy and The Challenges to Liberalism ،Cambridge University Press ،Cambridge.
(15) Hayter, T.(2000): Open Border: The Case Against Immigration Controls, London.
(16) Jone, Reece (2017): Violent Borders: Refugees and The Right To Move, second Edition.
(17) Jone, Reece (2019): Open Borders ،In Defense of Free Movement, University of Georgia Press.
(18) Kingsley, Patrick (2017): The New Odyssey, The Story of Europe, s Refugees Crisis.
(19) Kymlicka, Will (1995): Multicultural Citizenship ،A Liberal of Minority Rights, Clarendon Press, Oxford.
(20) Loascher, G, Milner, J (2005): Protracted Refugee Situations: Domestic and International Security Implications ،New york ،Rout ledge.
(21) Mack, Eric and Gerald F. Cause (2004): Classical Liberalism and Libertarianism ،The Liberty Tradition ،London.
(22) Matthews, Dylan (2013): What Gives Us A Right to Deport People?.
(23) Matthews, Dylan (2014): The Case for Open borders, Oxford University Press, Oxford.
(24) Mill, Jon Stuart (1963): On Liberty ،Collected Works of Mill, Jack Stillinger.
(25) Miller, David (20000): Citizenship and National Identity ، Cambridge University ،Cambridge.
(26) Miller, David (2007): National Responsibility and Global Justice ، Oxford University Press, Oxford.

(27) Oberman, Kieran (2001): Immigration ،Global Poverty and the right to stay ،Political Studies 59 (2).
(28) Pogge, Thomas (1997): Migration and Poverty ،In V. Bader(ed.), Citizenship and Exclusion, Macmillan.
(29) Pevnick, Ryan (2011): Immigration and The Constraints of Justice: Between Open Borders and Absolute Sovereignty ، Cambridge University Press.
(30) Partner, Marc. F (2010): Democracy Without Borders ?, Global Challenges to Liberal Democracy ،Row man ،Littlefield Press ، Lanham MD.
(31) Raimonndo, Giulia (2016): The Open ،Closed Border Dilemma ، The Case for Border Controls ،Legal and Moral Ethics.
(32) Rawlz, J. (2012): Regimes and Human Rights ،Oxford University Press ،Oxford.
(33) Raz, Joseph (1986): The Morality of Freedom ،Right Based Moralities, Oxford University Press.
(34) Reece Jone ،Andrew Bur ridge (2019): Open Borders: In Defense of free Movement ،University of Georgia press.
(35) Singer ،Peter (1993): Insiders and outsiders in Practical Ethics ، Cambridge University Press
(36) Singer, Peter (2011): Practical Ethics ،Cambridge University Press, Cambridge.
(37) Sedgwick, Henry: The Elements of Politics, Classical Utilitarianism.
(38) Steiner, Hillel (1994): An Essay on Rights ،Edition 1, Willey – Black Well.
(39) Walzer, M (1983): Spheres of Justice ،New York ،Basic Book.
(40) Wheeler, Nicholas. J (2001): Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society, Oxford University Press, Oxford.
(41) Yam, J(2019): Ethics of Border Security, Centre for The Study of Global Ethics, University of Birmingham.

ثالثا: مقالات باللغة الانجليزية :

(1) Abizadeh, Arish (2006): Liberal Egalitarian ،Arguments for Closed Borders ،Ethics and Economics.
(2) Abizadeh ،A. (2008): Democratic Theory and Border Coercion: No right to Unilaterally Control ،1 your own Borders ،Political Theory ، 36

(ISSN: 2536 - 9555)

(3) Abizadeh, Arish (2010): Democratic Legitimacy and State Coercion: A Reply to David Miller, Political Theory 38(1), PP,121-122.
(4) Arish Abizadeh (2014): Wage Competition and special obligations ، change to more open Borders.
(5) Aloyo, Eamon (2016): Reconciling Just Cases for Armed Humanitarian Intervention.
(6) Bader, Viet (2005): Reasonable Impartiartiality and Priority for Compatriots ،A Criticism of Liberal Nationalism Main Flaws, Ethical Theory and Moral Practice 8 (1-2) ،PP, 98-100.
(7) Bader, Viet (2015): The Ethics of Immigration ،Constellation, 12, (3).
(8) Bader ،Viet(2008): Global Justice In Complex Moral Worlds, Dilemmas of Contextualized theories, Critical Review of International Social and political Philosophy, 11, (4), PP, 547-548.
(9) Baubock ،Rainer (2009): Global Justice Freedom of Movement and Democratic Citizenship ،European Journal of Sociology 50 (1) ،pp, 24-25
(10) Bauder, H (2014): Possibilities of Open Borders and No Borders, Social Justice 39 (4) ،P, 76.
(11) Blake, Michael (2013): Immigration ،Jurisdiction and Exclusion ، p, 29.
(12) Blake, Michael (2014): The Right to Exclude, Critical Review of International Social and Political Philosophy ،17, (5).
(13) Buchanan, Allen (2002): Political Legitimacy and Democracy, Ethics 112(4), PP, 704-705.
(14) Buchanan, Allen (1991): Secession: The Morality of Political Divorce From Fort Sumter To Lithuania and Quebec ،West ،View Press, P, 87.
(15) Buchanan, Allen (2002): Justice ،Legitimacy and Self – Determination of Peoples ،Community, Natation and State In World ، Lynne Renner Publishers, P, 16.
(16) Buchanan, Allen (2006): How can We Construct ،Political Theory of Secession ،International Studies of Association, P, &6.
(17) Carens, Joseph (1987): Nationalism and The Exclusion of Immigrants, P, 63.
(18) Carens, Joseph (1987): Aliens and Citizens ،The Case for Open Borders ،49 ،p, 251.
(19) Carens, Joseph (1991): States and Refugees, A normative analysis, Refugee Policy, Canada, vol18.

(20) Carens, Joseph. H (1992): Refugees and The Limits of Obligation ،Political Theory ،European Journal of Protection.
(21) Carens, Joseph, H (1992): Migration and Morality ،A liberal Egalitarian Perspective ،Free Movement ،pp, 34-35.
(22) Carens, Joseph. H (2003): Immigration ،Democracy and Citizenship ،P, 22.
(23) Carens, Joseph. H (2003): Who Should Get In ? ،The Ethics of Immigration Admissions, Ethics and International Affairs, 17, PP, 96-97.
(24) Carens, Joseph. H (2003): Immigration ،Democracy and Citizenship ،P, 22.Carens ،Joseph. H (2003): Immigration ، Democracy and Citizenship ،P, 22.
(25) Carens, Joseph. H (2003): Immigration and Citizenship, vol6, issue1,p,98.
(26) Camay, Simon: Justice Beyond Borders, A Global Political Theory, p, 190.
(27) Cherm, Max (2015): Refugee Rights ،Against Expanding The Definition of a " Refugee " and Unilateral Protection Elsewhere, Journal of Political Philosophy, Vole 24, Issue2.
(28) Christopher Freeman and Javier Hidalgo (2016): Liberalism or Immigration Restrictions ،But Not Both ،Journal of Ethics ،Social Philosophy ،Vol10 ،No, 1.
(29) Cole, Philip (2015):At The Borders of Political Theory: Carens and The Ethics of Open Borders ،European Journal of Political Theory 14 (4) PP, 505-506.
(30) Philip Cole: The Moral Case for Open Borders, Politics Studies.
(31) Crider, Paul: A Critique of Wellman Immigration and Freedom of Association, P, 189.
(32) Crawley ،Heaven (2017): Refugees ،Migrants ،Neither Both: Categorical Fetishes and The Politics of bounding in Europe ،s Migration Crisis ،Journal of Ethics and Migration Studies ،vol44, Issue1 ،p, 50.
(33) Fine, Sarah (2010): Freedom of Association is Not, The Answer ، Ethics ،The University of Chicago ،PP, 333-334.
(34) Fine, Sarah (2013): The Ethics of Immigration, Self – Determination and The Right To Exclude ،Philosophy Compass 8(3): pp, 251-252.
(35) Feinberg, Joel, Jan Nevelson (1970): The Nature and The Value of Rights ،The Journal of Value Inquiry 4 (4), PP,257-258

(ISSN: 2536 - 9555)

(36) Matthew, J. Gibney (2015): Refugees and Justice Between States, European Journal of Political Theory 14(4) pp,443-444.
(37) Higgins, P (2008): Open Borders and Right to Immigration، Human Right Review 9 (4) ،PP, 525-535.
(38) Hudson, James. L (1986): The Philosophy of Immigration ،The Journal of Libertarian Studies 8 ،Vole 1 ،No.1PP, 57-58.
(39) Karl Eschbach, Nestor Roclringuez (1999): Death at The Border, The International Migration ،Review ،Vol5, No,2, pp, 445-446.
(40) Kikian, Pour Conner (2019): Breaking Boundaries: An Ventilation of Libertarian Studies.
(41) Kuyurtar, Errol (2007): Are Cultural Group Rights Against Individual Rights ،The Proceedings of The Twenty First World Congress of Philosophy 3: PP, 56-57.
(42) Kukathas, Chandran (2005): The Case for Open Immigration ،In contemporary Debates In Applied Ethics ،P,41.
(43) Kukathas, Chandran (2010): Expatriatism ،The Theory and Practice of Open Borders, The Theory and Practice of Open Borders, State Press.
(44) Kukathas, Chandran (2016): Symposium on David Miller, Strangers In Our Midst ،The Political Philosophy of Immigration, P, 718.
(45) Lind Auer, Matthew (2017): Immigration Policy and Identification Across Borders ،Journal of Ethics and Social Philosophy, Vol12, No3.
(46) Loma sky ،E. ،Loren (2006): Liberalism Beyond Borders ،Social Philosophy and Policy ،Vole 24, Issue 1, PP, 228-229.
(47) Lustier, Matthew (2018): Who is Refugees?, Philosophy and Law, 32(5)p, 645.
(48) Matthews, Dylan (2013): What Gives Us A right to Deport People ،Carens on The Ethics of Immigration ،p, 189.
(49) Madison, Charles A. (1945): Anarchism in The United States ، Journal of History of Ideas 6 (11): PP, 46-66.
(50) Marathi, Elena (2016): The Ethics of Immigration ،Justice In Borders Control, Vole 8,P, 89.
(51) Miller, David (1988): The Ethical Significance of Nationality ، Ethics ،98(4): PP, 659-660.
(52) Miller ،David (2002): Distributing Responsibilities ،Journal of Political Philosophy ،p, 156
(53) Miller David (2005): Immigration ،The Case for Limits ،in Christopher Heath Wellman ،Willey ،Black Well, pp, 201-202.

(54) Miller, David (2005): Reasonable Partiality Towards Compatriots ،Ethical Theory and Moral Practice 8 (1-2) PP, 78-79.
(42) Miller, David (2008): Immigrants, Nations and Citizenship, Nuffield College, Oxford, Journal of Political Philosophy, 16(4), P, 11.
(43) Miller, David (2010): Why Immigration Controls Are Not Coercive: A Reply to Arish Abizadeh ،Political Theory ،38 (1): PP, 118-119.
(44) Miller, Borders (2012): Regimes and Human Rights ،Law ،Ethics and Human Rights 7(1) P, 18-19.
(45) Miller, David (2015): Is there a human Right to immigrate ، Migration In Political Theory ،The Ethics of Movement and Membership, p, 19.
(46) Miller, David (2015): Justice In Immigration ،European Journal of Political Theory ،P, 402.
(47) Miller, David (2017): Migration and Justice: A Reply to My Critics, Critical Review of International Social and Political Philosophy 20(6): 763-765.
(48) Mooching Pool Sky, Monicue Huston (2015): With Joseph Carens ،The Ethics of Immigration ،Muck School of Global Affairs ، Public Policy ،University of Toronto, P, 198
(49) Murphy, Brian K. (2007): Open Migration and the Politics of Fear, Society for International Development. 50(4), PP, 53-54.
(50) Oberman, Kieran (2001): Immigration ،Global Poverty and the right to stay ،Political Studies 59 (2), PP, 262-263.
(51) Pevnick ،Ryan (2007): Political Coercion and The Scope of Distributive Justice ،Political Studies
(52) Pogge, Thomas (1997): Migration and Poverty ،In V. Bader(ed.), Citizenship and Exclusion, Macmillian,p, 22.
(53) Quiroz ،Maria Benedita /(2018): Book Review of The Ethics of Immigration by Joseph Carens In European Journal of Migration and Law ،Vol16, Issue 2, p, 308.
(54) Seglow, J. (2005): The Ethics of Immigration Political Studies ، Vol3 (3), P. 317
(55) Shacknove, Andrew (1985): Who is Refugee, Ethics, Vol95 ، University of Chicago Press, Vole 95, No.2.
(56) Singer, Peter and Renate Singer (1988): The Ethics of Refugee Policy ،Open Borders ،Closed Socities ? ،The Ethical and political Issues, New York, pp, 112-113.

(ISSN: 2536 - 9555)

(57) Walzer, Michael (1993): Exclusion, Injustice and Democratic State, Ethics, PP, 60-61.
(58) Walzer, M (2004): The Argument About Humanitarian Intervention, Ethics of Humanitarian Interventions ،7, pp, 17-18.
(59) Wieners. Matthew (2007): Bridging the Human Rights Sovereignty Divide: Theoretical Foundations of a Democratic Sovereignty ،Human Rights Review 8(2): 26-27.
(60) Wilcox, Shelly (2009): The Open Borders Debate on Immigration ، Philosophy Compass 4 (5) PP, 816-817.
(61) Wilcox, Shelley (2012): Do Duties to Out siders entail open borders ? ،A reply to Wellman, C. H, p, 132.
(62) Wilcox ،Shelly (2015): Immigration and Borders ،London and New York, Political Philosophy ،The Bloomsbury Companion to Political Philosophy ،p, 99.

رابعا: مراجع باللغة العربية:

١- أمام عبد الفتاح امام (١٩٨٥): توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة.
٢- جورج سباين (١٩٧١): تطور الفكر السياسي، الكتاب الرابع، دار المعارف، مصر.
٣- محمد علي أبو ريان: تاريخ الفكر الفلسفي، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
٤ – محمد طه البدوي (١٩٦٦): أصول علوم السياسة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة.
٥ – نعوم تشومسكي (٢٠٠٧): النظام العالمي- القديم والحديث، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.